



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2006 م - العدد: 05

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الإثنين 21 شوال 1427 هـ  
الموافق 13 نوفمبر 2006 م (صباحاً ومساءً)

# فهرس

03 ص ..... 1- محضر الجلسة العلنية السابعة

■ عرض ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2007.

29 ص ..... 2- محضر الجلسة العلنية الثامنة

■ مواصلة مناقشة نص قانون المالية لسنة 2007.

**محضر الجلسة العلنية السابعة  
المنعقدة يوم الإثنين 21 شوال 1427 هـ  
الموافق 13 نوفمبر 2006م (صباحاً)**

ظل محصوراً في 01,4% في المتوسط على مدى الثمانية أشهر الأولى من سنة 2006.

مخزون المديونية العمومية الخارجية في انخفاض جوهري، حيث بلغ عند نهاية شهر جوان 2006، 05,25 مليار دولار أمريكي؛ بالرجوع إلى المعطيات المحاسبية الأخيرة تقدر المديونية العمومية الجاري أداؤها عند نفس التاريخ بـ 1244 مليار دينار جزائري.

أموال صندوق ضبط الإيرادات في تزايد ملحوظ حيث بلغت 2924 مليار دج عند نهاية شهر سبتمبر من سنة 2006، مقابل 1.842,7 مليار دج عند نهاية شهر ديسمبر 2005.

المعدلات النقدية للدينار هي في وضعية شبه استقرار، حيث تمت مبادلة الدولار الأمريكي في المتوسط خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2006 بدولار أمريكي واحد لـ 72,96 دج مقابل دولار أمريكي لـ 73,36 دج في سنة 2005 والأورو الواحد بـ 90,84 دج مقابل 91,32 دج في سنة 2005.

بالنسبة لسعر برميل النفط، تعزز في السوق العالمية، حيث بلغ السعر المتوسط للتصدير 66,52 دولار أمريكي للبرميل عند نهاية شهر سبتمبر 2006 مقابل السعر المتوسط السنوي المقدر بـ 54,3 دولار أمريكي للبرميل في سنة 2005.

الميزان التجاري للمبادلات الخارجية للبضائع انتهى إلى فائض مقدر بـ 24,6 مليار دولار أمريكي عند نهاية شهر سبتمبر 2006.

الاحتياطات الخام للصرف في ارتفاع معتبر حيث بلغت 70,3 مليار دولار أمريكي عند نهاية أوت 2006، مقابل 56,2 مليار دولار أمريكي عند نهاية شهر ديسمبر 2005.

تطبيق المرحلة الثانية للمخطط التفكيكي التعريفي ابتداء من شهر سبتمبر 2007 المعتمد في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، على سبيل التذكير

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد مراد مدلسي، وزير المالية؛  
- السيد عبد العزيز زيارى، وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحاً**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم ورجال الصحافة الذين أتونا - مشكورين - بكثرة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض نص قانون المالية لسنة 2007 ويليهِ تقرير اللجنة المختصة الذي أعدته في الموضوع، ثم فتح النقاش العام حول نفس الملف، أما بقية التفاصيل الخاصة بكيفية النقاش والبرمجة فسوف آتي عليها في الجزء الثاني من هذه الجلسة ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية لتقديم نص القانون المبرمج لهذه الجلسة.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يسعدني ويشرفني أن أعرض اليوم أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون المتعلق بالمالية لسنة 2007 المؤسس على المؤشرات الرئيسية التالية:

أولاً: مواصلة الاتجاه نحو تعزيز توازنات الاقتصاد الكلي والمالي، وفي هذا الباب تشير المعطيات الأولى على مدى سنة 2006 أن التضخم

تجدر الإشارة إلى أن ثلث البنود الفرعية التعريفية كانت محل تفكير تعريفي كامل ابتداء من شهر ديسمبر 2005 وستبدأ المرحلة الثانية في شهر سبتمبر 2007 وستخص بقية التعريفات الجمركية التي سيوزع التفكيك التدريجي لها حسب المنتوجات - طبعا - على مرحلة مقدرة بـ 05 أو 10 سنوات.

تطبيق - طيلة سنة كاملة - التدابير المتخذة خلال سنة 2006 ويتعلق الأمر خاصة بتعديل الأجور في الوظيف العمومي ورفع الحد الأدنى لمعاشات التقاعد ورفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون (SNMG).

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لم يتغير تأثير الاقتصاد الكلي لمشروع قانون المالية لسنة 2007 بصفة أساسية مقارنة بقوانين المالية لسنتي 2005 و2006، ويفسر عدم تغيير مؤشرات التأثير باستقرار الاقتصاد الكلي والمالي الملاحظ في هذه السنوات الأخيرة، وبعبارة أخرى لم يطرأ أي حدث جديد لكي يعاد تقرير تأثير الاقتصاد الكلي لقانون المالية لسنة 2007 ولهذا فمؤشرات تأثير الاقتصاد الكلي هي كالاتي:

- سعر برميل النفط الخام يقدر بـ 19 دولارا أمريكيا.

- سعر الصرف مقدر بـ 74 ديناراً جزائرياً للدولار الأمريكي الواحد.

- نسبة استهداف التضخم مقارنة من 03,5 % ويمكن لعوامل خطر التضخم أن تؤثر على المستوى العام للأسعار عند الاستهلاك من خلال مستوى النفقات العمومية وإعادة تقييم الأجور والمعاشات وكذلك السيولة المفرطة.

من جهة أخرى، يمكن أن يقلل هذا الخطر من تأثير التفكيك التعريفي مثلما أشرت إليه واستقرار المعدلات النقدية وكذلك استمرارية سياسة امتصاص السيولة المفرطة.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فهو مقدر بـ 05,2% وإجمالاً ما بين 01,6% خارج المحروقات والأرقام

بالتفاصيل هي كالاتي:

خارج المحروقات:

الزراعة 03,5%؛ الصناعة 02,9%؛ الأشغال العمومية والبناء 08,7%؛ الخدمات 07,9%؛ وبالتالي فالنمو المنتظر خارج المحروقات يساوي 06,1%، لكن مادام النمو في قطاع المحروقات منتظرا في مستوى 02,2%. إذن النمو العام يرجع إلى الرقم المذكور آنفا وهو 05,2% كاحتمال بالنسبة لـ 2007.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2007 على صعيد الميزانية بعد سنة 2006 استثنائياً في مجال تجسيد المشاريع في ميدان الاستثمارات العمومية وفي مجال اعتمادات الدفع الممنوحة.

لذلك سجلت نفقات التجهيز بـ 2048,8 مليار دينار جزائري، بتراجع خفيف مقدر بـ 03,2% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2006.

في حين أن نفقات التسيير المقدرة بـ 1.574,9 مليار دينار جزائري. ازدادت بـ 09,4% بالنسبة للتطبيق لاسيما طيلة السنة من خلال إعادة تقييم الأجور في الوظيف العمومي ورفع الحد الأدنى من معاشات التقاعد.

لقد أدت هذه التطورات المختلفة على صعيد النفقات العمومية الإجمالية في سنة 2007 إلى زيادة بـ 01,9% حيث وصلنا في قانون المالية لسنة 2007 لحجم كلي للميزانية ويساوي 3.623 مليار دينار جزائري.

وتشمل ميزانية التجهيز في مجال:

1. رخص البرامج: الشطر الثاني من البرنامج الخاص لتنمية مناطق الجنوب برخصة برنامج مقدرة بـ 101,5 مليار دينار جزائري، كذلك الشطر الثاني من البرنامج الخاص لتنمية الهضاب العليا برخصة برنامج مقدرة بـ 198,7 مليار دينار جزائري.

مواصلة برمجة التزامات الدولة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 626,8 مليار دينار جزائري.

الشطر الأول من البرنامج الخاص بولاية الجزائر إلى 45,1 مليار دينار جزائري.

- تعويض الجماعات المحلية لخسارة مواردها الناتجة عن إلغاء الرسم على القيمة المضافة وانخفاض نسبة الرسوم على النشاط المهني (T.A.P).

- المساهمة في الصندوق الاحتياطي للمعاشات بمبلغ مقدر بـ 19,5 مليار دينار جزائري أي بـ 02% من المنتج الجبائي البترولي وهذا سيكون إن شاء الله في كل سنة.

- زيادة التدييمات الناتجة عن بداية تشغيل مؤسسات عمومية جديدة.

- التكفل بالأحداث الاستثنائية وهي على وجه الخصوص الانتخابات التشريعية والمحلية وتظاهرة الجزائر عاصمة للثقافة العربية والألعاب الإفريقية التاسعة.

يضاف إلى ذلك انعكاسات الميزانية لتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وتنفيذ برنامج الجنوب والهضاب العليا من خلال تنظيم التشغيل الاحتياطي. ورغم آثار انخفاض حصة الرسم على القيمة المضافة الداخلية التي تعود إلى ميزانية الدولة وتنفيذ المرحلة الثانية للتفكيك الجمركي في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سترتفع إيرادات الميزانية بـ 07,1% وهذا ناتج أساسا عن حواصل الجباية البترولية المقدرة بـ (+ 06,2%) وعن الجباية على المداخل بزيادة 10,5% وعن الجباية عن الأعمال بـ 08,6%.

سيؤدي هذا التطور للإيرادات والنفقات إلى عجز في الميزانية يقدر بـ 1.821,1 مليار دينار جزائري وعجز الخزينة يقدر بـ 1.722,4 مليار دينار جزائري خارج اقتطاعات - وهذا مهم جدا - أموال صندوق ضبط الإيرادات التي تقدر بالقياس مع الناتج الخام على التوالي بـ (- 29,2%) و (- 27,6%) غير أن هذه النسب ستختلف نظرا إلى كون صندوق ضبط الإيرادات يشكل مصدرا جديدا منذ قانون المالية التكميلي لسنة 2006 للتمويل المشروط وطبعا أذكركم أن الشرط هو الإبقاء بصفة دائمة على الأموال المقدرة بـ 47 مليار دينار جزائري من حجم الخزينة بمقتضى المادة 25 من قانون المالية

البرنامج الإضافي للبرنامج التكميلي لدعم النمو تكملة للعمليات التي سبق تسجيلها جزئيا والعمليات الجوارية الصغيرة.

يتجزء هذا البرنامج التكميلي المقدر بـ 58 مليار دينار جزائري إلى 18 مليار دينار جزائري لصيانة الطرق الوطنية؛ 15 مليار دينار جزائري لجسر مدينة قسنطينة؛ 25 مليار دينار جزائري كتنمة لمشروع الطريق السريع شرق - غرب وعلى وجه الخصوص 15 مليار دينار جزائري بعنوان نزع الملكية وتحويلات الشبكات و 10 ملايين بعنوان المساعدة التقنية للوكالة الوطنية للطريق السريع.

البرنامج الإضافي للبرنامج التكميلي لدعم النمو برخصة برنامج مقدر بـ 340,1 مليار دينار جزائري منها الموجهة للامتصاص الجزئي للعجز في المسالك والشبكات المختلفة مقدر بـ 100 مليار دينار جزائري؛ ومنها لصيانة طرق البلديات والولايات مقدر بـ 40 مليار دينار جزائري.

في مجال اعتماد الدفع، دائما بالنسبة لميزانية التجهيز، تبلغ نفقات التجهيز 2.048,8 مليار دينار جزائري موزعة على 1.453,1 مليار دينار جزائري للتغطية المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو و 388,4 مليار دينار جزائري بعنوان البرنامج الخاص للجنوب والهضاب العليا و 207,3 مليار دينار جزائري بعنوان البرنامج الإضافي لسنة 2007.

تبين ميزانية التسيير بدورها تقلصا واضحا لعبء المديونية العمومية أي بـ (- 10,5) مليار دينار جزائري تحت التأثير المزدوج لـ:

- أولا، انخفاض عبء المديونية العمومية الخارجية؛  
- ثانيا، على العكس ارتفاع عبء المديونية العمومية الداخلية.

لأن مثلما يعرف الجميع لما نسدد المديونية مسبقا سنأخذ أموالا من داخل الوطن وسنضعاف المديونية الداخلية وبالتالي تكون هناك عملية مزدوجة.

- إرتفاع أجور المستخدمين ومعاشات التقاعد.

المقررة في نظام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

خلق أنشطة من طرف البطالين الذين مثلما يعرف الجميع لا تتجاوز أعمارهم 50 سنة أي ما بين 35 سنة و 50 سنة.

لقد تم تأجيل هذه الاستفادة المنصوص عليها، أولا للمستثمرين المعتمدين يوم 31 ديسمبر 2006 كحد أقصى إلى غاية 31 ديسمبر 2009 أي أضفنا ثلاث سنوات.

تخفيض نسبة الفائدة لصالح مشاريع إنجاز الهياكل القاعدية العمومية مثل مترو الجزائر والطريق السريع شرق - غرب والعتاد المتحرك للسكك الحديدية ووحدات تحلية المياه وكذلك إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز.

تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 07% على توابع التحول من الكربنة الكلاسيكية إلى كربنة غاز البروبان المميع والغاز الطبيعي المكثف وهي منتوجات غير ملوثة وتصون البيئة.

الإعفاء من الالتزام بإيداع الخمس من الرؤوس المالية لدى الموثق لتأسيس الشركات ذات الرؤوس المالية الأجنبية وكان هذا على أساس تعديل من المجلس الشعبي الوطني وتبريره أن هناك إجراءات معمول بها اليوم تسمح للمستثمرين الأجانب أن يضعوا كل حجم استثماراتهم في حساب مغلق، كان هناك إجراءات وكان هناك نوع من البيروقراطية فبسطنا الأمور بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

بالنسبة لتسهيل العلاقات بين المكلفين بالضرائب والإدارة الجبائية وهذا مهم جدا وهدف تعبيره الإدارة الجبائية - وأكثر من هذا - تعتبره الحكومة كهدف رئيسي؛ وتكمن التدابير الرئيسية المقترحة في هذا الإطار فيما يلي:

- تخفيض نسبة المخالصة لدى قابض الضرائب من 30% إلى 20% من الدين الجبائي في حالة تأجيل الدفع المطلوب من طرف المكلف بالضرائب.

- إعادة تهيئة - قصد إضفاء مرونة - الإجراءات في مجال المنازعات الجبائية وضمن حقوق المكلف

التكميلي لسنة 2006.

يضاف إلى ذلك كون الناتج الداخلي الخام المستعمل لحساب هذه النسب يندمج بقيمة مضاعفة لقطاع المحروقات على أساس السعر المقدر بـ 19 دولارا أمريكيا للبرميل وإذا أخذت معطيات حساب النسب المذكورة آنفا فحساب الناتج الداخلي الخام معد على أساس سعر البرميل بـ 49 دولارا أمريكيا على سبيل المثال ومستوى الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات بمقتضى الإيرادات الجبائية البترولية المسندة إلى مستوى هذا السعر فإن عجز الخزينة المرتبط بالناتج الداخلي الخام سينتقل من 27,6% إلى 08,9%، ربما خلال النقاش نرجع إلى قاعدة اختيار الرقم 49 حتى نعطي القيمة المحددة له وليست قيمة أخرى، لأن السعر المرجعي المقدر بـ 19 دولارا أمريكيا هو سعر وحيد ويبقى حتى نهاية مدة 2009 مستقرا.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تتمحور التدابير التشريعية المقترحة في قانون المالية لسنة 2007 أساسا حول تبسيط النظام الجبائي لجعله أكثر سهولة وأكثر شفافية وكذا خيار التخفيض التدريجي للضغط الجبائي وترقية أكبر عدالة جبائية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إسمحوا لي أن أقدم لكم التدابير الرئيسية المعروضة عليكم في مشروع هذا القانون.

أولا، تحت عنوان تشجيع خلق مناصب الشغل ودعم إنتاج المشاريع وإنتاج بعض المواد والخدمات المحافظة على البيئة، في هذا الباب وهذا الإطار تكمن التدابير المقترحة في:

أولا، تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمؤسسات التي تخلق وفي نفس الوقت تحافظ على مناصب الشغل خلال مرحلة أربع سنوات، هذا التخفيض طبعاً لا يجب أن يتجاوز مليون دينار جزائري في السنة للشركة الواحدة.

تمديد التاريخ المحدد للاستفادة من الامتيازات

نسبة الضرائب على أرباح الشركات التي انخفضت من 30% إلى 25% ومن 15% إلى 12,5% إذا كانت الأرباح تُستغل لاستثمارات إضافية.

بعنوان التعريفة الجمركية، تكمن التدابير المقترحة فيما يأتي:

1- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية على مواد التغليف غير منتهية الصنع والموجهة للصناعة الغذائية خاصة وكذلك نفس الإجراء بالنسبة للأجهزة المشغلة بالغاز الطبيعي.

2- تحيين وترميز وتعيين البضائع ذات الصلة مع توصيات مجلس التعاون الجمركي، يجب الذكر من جهة أخرى بأنه تم اقتراح تدابير من أجل منع استيراد قطع الغيار المستعملة لأغراض تجارية وهذا فيه كذلك تعديل خفيف من طرف المجلس الشعبي الوطني.

بعنوان تطبيق المادة 09 من قانون المحروقات المعدل، يتعلق هذا الحكم بضبط الأسعار عند دخول محطة التصفية وأثرها على تسويق المنتجات الطاقوية في السوق الوطني لا يكون لها أي أثر على المستهلك.

أخيراً، يجدر الذكر بأن هذا القانون سيشتمل على تدابير أخرى لتخفيض الضغط الجبائي وعلى الخصوص:

- إنخفاض نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لفوائد القيمة المضافة للتنازل عن العقارات المبنية وغير المبنية.

- إنخفاض نسبة الرسم على القيمة المضافة المطبقة على زيت الزيتون.

- إنخفاض الجباية المطبقة على منقوشات الذهب والفضة والبلاتين.

- إنخفاض نسبة الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لتكاليف التسجيل في المؤسسات المدرسية وما قبل المدرسية التابعة للقطاع الخاص وهذا تعديل من المجلس الشعبي الوطني.

وبالتأكيد يتعلق الأمر هنا بعرض غير شامل للتدابير التشريعية لكن أعتقد أن أهم التدابير ذكرت.

بالضرائب، ولقد تم اقتراح جملة من التدابير التنظيمية والتسهيلية في هذا الشأن.

تندرج هذه التدابير التسهيلية للعلاقات بين المكلف بالضرائب والإدارة الجبائية ضمن سياق إصلاح إداري للجباية وأذكر على سبيل المثال مديرية كبريات المؤسسات الفاعلة اليوم ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية التي أحد أهدافها هو تسهيل هذه العلاقات بالذات وعلى سبيل المثال هناك برنامج تابع لقطاع المالية وخاصة للإدارة الجبائية بالنسبة للخماسي 2005 - 2009 يتكون من عدة مشاريع أذكر منها 65 مركزاً للضرائب على مستوى الوطن مكلفاً بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهناك 250 مشروعاً يقرب الإدارة من المواطن البسيط والمواطن المطبق عليه النظام الجزافي.

لدينا اليوم على القطر الوطني أكثر من 300 مشروع في طريق الإنجاز ونأمل أن تتم كل هذه المشاريع في الفترة الخماسية وهذا طبعا يسهل جدا العلاقات ما بين الإدارة الجبائية والمواطنين.

بعنوان التجارة الخارجية، تكمن التدابير المقترحة في تحديث اشتراط دفع الأعباء فقط على صادرات النفايات المعدنية والحديدية وغير الحديدية والجلود والجلود المصنعة والفلين.

بعنوان إحداث ضريبة جزافية واحدة للمكلفين بالضريبة وعددهم اليوم 800.000 وسيصبح بدون شك في فترة سنة أو سنتين مليون مواطن معني بهذا الإجراء ويكمن الاقتراح في تعويض الضرائب والرسوم التي يخضع لها المواطن حالياً؛ وربما خلال الحوار والنقاش ستطرح أسئلة في هذا الشأن حتى نرجع بالتفاصيل حول هذا الإجراء الهام جداً.

فبعنوان تشجيع إنشاء أفواج الشركات بمفهوم التشريع الجبائي، يترجم هذا التشريع باقتراح الامتيازات الجبائية من خلال الإعفاء أولاً من الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة بخصوص العمليات داخل الفوج، الاقتراحات تأتي لتضاف طبعا إلى التدابير العامة التي سبق اتخاذها في قانون المالية التكميلي لسنة 2006 منها تخفيض

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
خاتما لمداخلتي أتقدم بجزيل الشكر والعرفان  
إلى كل من رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية  
وأعضائها لما بذلوه من عناية وجهد متواصل وكل  
المناقشات الممتازة والمثمرة التي دارت بيننا حول  
مضمون وأبعاد هذا القانون المعروض أمامكم  
لتقييمكم، شكرا مرة أخرى، شكرا جزيلاً.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير المالية والآن  
أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون  
الاقتصادية والمالية لتقديم التقرير التمهيدي الذي  
أعدته اللجنة في الموضوع.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:** بسم الله الرحمن  
الرحيم، الحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛  
معالي السيد وزير المالية، ممثل الحكومة؛  
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،  
السادة الوزراء؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر؛  
السادة الحضور؛  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي  
أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس  
الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية  
لسنة 2007.

بناء على إحالة من قبل السيد عبد القادر  
بن صالح، رئيس مجلس الأمة، لنص القانون  
المتضمن قانون المالية لسنة 2007، مؤرخة في  
31 أكتوبر 2006 تحت رقم 06/68؛

واستنادا إلى أحكام القانون العضوي رقم 99-02  
الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس  
الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما  
وبين الحكومة؛

وعملا بأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة،  
المعدل والمتمم، لاسيما المواد: 16، 21، 28، 33، 36،

37، 41، 42 و43 منه؛

شرعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،  
لمجلس الأمة، في دراسة النص المحال عليها،  
برئاسة السيد الطيب ماطلو، رئيس اللجنة، وذلك في  
سلسلة من الاجتماعات عقدتها بمقر المجلس، حيث  
استمعت يوم 5 نوفمبر 2006 إلى عرض قدمه السيد  
مراد مدلسي، وزير المالية، ممثلا للحكومة، بحضور  
السيد عبد العزيز زيارى، وزير العلاقات مع  
البرلمان، تطرق فيه إلى المحاور الكبرى لنص قانون  
المالية لسنة 2007، وقدم تحليلا للأرقام والمعطيات  
المالية والتدابير والإجراءات التي تضمنها، كما  
أجاب على أسئلة وانشغالات اللجنة، وقدم  
التوضيحات اللازمة للملاحظات التي أبدتها السادة  
أعضاء اللجنة.

وقد اختتمت اللجنة دراستها الأولية للنص  
بالمصادقة على هذا التقرير التمهيدي الذي أعدته.

تقديم نص القانون

يأتي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة  
2007 الذي يحتوي على 101 مادة، امتدادا لقوانين  
المالية السابقة لاسيما منها المتعلقة بتنفيذ  
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) الذي  
يعد مخططا تنمويا طموحا من خلال ما رصد له من  
اعتمادات مالية ضخمة غير مسبوقه، لتحقيق قفزة  
تنموية نوعية وشاملة، والوصول إلى الأهداف  
المرجوة من برنامجي تنمية ولايات الهضاب العليا  
ولايات الجنوب، واستدراك التأخر المسجل في  
كافة الميادين والقطاعات من جهة، ووضع حيز  
التطبيق الإصلاحات الكبرى التي شرعت في  
تطبيقها الدولة في كافة المجالات، من جهة أخرى.  
كما يأتي النص في سياق تعزيز التوازنات  
الاقتصادية الكلية والمالية، وهذا في إطار:

- إرتفاع احتياطي الصرف الذي بلغ 68,4 مليار  
دولار أمريكي إلى غاية جوان 2006 مقابل 56,2 مليار  
دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2005.

- إنخفاض ملحوظ للمديونية الخارجية الجاري  
أداؤها، حيث وصلت إلى 07 ملايين دولار أمريكي  
بفضل سياسة التسديد المسبق للمديونية.



1 - عرض السيد ممثل الحكومة:  
 قدم السيد وزير المالية، عرضا لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2007 أوضح فيه أنه لا يختلف كثيرا عن قانون المالية لسنة 2006، وهو يهدف إلى:  
 - تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وتنفيذ البرنامج الخماسي (2005 - 2009) وبرنامجي تنمية ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، علما أن تمويل هذه البرامج تم بشكل كلي.  
 - تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين.  
 كما أشار إلى أن النص يركز على محورين أساسيين هما الميزانية العامة وإجراءات تشريعية، موضحا المعطيات والمعلومات المتعلقة بهما.  
 2 - أسئلة وانشغالات وملاحظات للجنة:  
 (1) لا شك أن تخفيف الضغط الجبائي وإلغاء بعض الرسوم الجبائية له تأثير على إيرادات الدولة، والسؤال المطروح هو: ألا ينجر عن ذلك اضطرابات في التوازنات المالية؟  
 (2) ما هو أثر تفكيك التعريفات الجمركية وإلغاء بعض الرسوم الجبائية لفائدة السلع المستوردة على الاقتصاد الوطني؟  
 (3) هل يمكن تقديم حصيلة حول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟  
 (4) مشكلة ضبط الميزانية قضية تطرح في كل مرة يناقش فيها قانون المالية، وقد وعدت الحكومة بتقديم قانون ضبط الميزانية للبرلمان في أقرب الآجال، لكن ذلك لم يحدث لحد الآن، فهل لنا أن نعرف متى سيتحقق ذلك؟  
 (5) الوضعية المالية المريحة للبلاد سمحت برفع اعتمادات ميزانية التجهيز للدولة، غير أننا نسجل عدم إنجاز استثمارات منتجة لخلق إيرادات خارج المحروقات، فهل للحكومة تصور في هذا الشأن؟  
 (6) تكفل الخزينة العمومية بدعم احتياجات المؤسسات العمومية التي تم تفكيكها، تدبير ملائم من الناحية الاجتماعية، لكننا نتساءل عن مدى تقدير العواقب الاقتصادية لهذا التدبير، ولاسيما على حركية الإنعاش الاقتصادي المنشود؟

- إنحسار معدل التضخم إلى 03,5%.  
 - إرتفاع معدل النمو الاقتصادي الإجمالي إلى 05,8%.  
 - إعتامد 19 دولارا أمريكيا سعرا مرجعيا لبرميل البترول.  
 1 - التوازنات المالية لسنة 2007:  
 (1) إيرادات الميزانية:  
 تقدر إيرادات الميزانية لسنة 2007 بـ 1.802,6 مليار دج، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 07,1% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2006.  
 (2) نفقات الميزانية:  
 تقدر نفقات الميزانية لسنة 2007 بـ 3.623,8 مليار دج، خصص منها 1.554,9 مليار دج للتسيير، و 2.048,8 مليار دج للتجهيز.  
 وما يتعين التنويه به هو تمويل ميزانية سنة 2007 عن طريق الموارد الداخلية للبلاد.  
 2 - الإجراءات التشريعية:  
 نص القانون على جملة من الإجراءات التشريعية التي تدرج في سياق تبسيط النظام الجبائي وجعله أكثر مرونة وشفافية، ونخص بالذكر منها:  
 - إستبدال الضرائب والرسوم المختلفة التي يخضع لها المكلفون بالضريبة جزافيا بضريبة جزافية وحيدة.  
 - تخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات التي تساهم في إنشاء مناصب شغل جديدة أو في الحفاظ عليها.  
 - تكييف وملاءمة التعريفات الجمركية الوطنية السارية المفعول وكذا أحكام بعض القوانين مع الالتزامات الدولية للجزائر في هذا المجال.  
 مناقشة النص على مستوى اللجنة  
 قصد الحصول على المزيد من الإيضاحات وتحليل المعطيات الواردة في نص قانون المالية لسنة 2007، ناقشت اللجنة النص بحضور السيد وزير المالية الذي استمعت إليه وطرحت عليه جملة من الأسئلة والانشغالات، كما استمعت إلى رده على تلك الأسئلة، وذلك كالآتي:

وبالنسبة لتفكيك التعريف الجمركية أكد أنه لم يكن له تأثير على التوازنات المالية للبلاد. أما بالنسبة للسؤال المتعلق باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فأكد أنه ومنذ وضعه حيز التطبيق، عرفت الواردات انخفاضا بسبب الانتهاء من تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وستعرف ارتفاعا سنة 2007 مع انطلاق البرامج الكبرى.

وفيما يخص قانون ضبط الميزانية، أوضح أن الحكومة التزمت بتقديم مشروع القانون المرجعي لتنظيم قوانين المالية على أساس أن قانون ضبط الميزانية مرهون به، وأكد أن هذا المشروع تم إعداده وهو على مستوى الأمانة العامة للحكومة وسيقدم قبل نهاية السنة إلى البرلمان.

وبخصوص عدم إنجاز مشاريع استثمارية رغم الوضعية المالية المريحة، أوضح أن الإنجاز يتم فعلا من خلال الدعم المقدم للفلاحة وللمؤسسات العمومية، وكذا إنشاء وتهيئة مناطق صناعية، إضافة إلى إنجاز منشآت قاعدية.

وحول تكفل الخزينة العمومية باحتياجات دعم المؤسسات العمومية، أوضح أنه يفرضه برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وينتظر أن يترتب عنه نتيجة إيجابية في إطار الإنعاش الاقتصادي.

وعن القواعد التي اتبعت لتحديد ضريبة جزافية وحيدة، أكد أنه تم بعد دراسة بينت أن الخاضعين للضريبة كانوا يدفعون ما بين 07 و 08% من رقم أعمالهم، وحددت هذه الضريبة بـ 06% للتخفيف عنهم. وحول السؤال المتعلق بالإجراءات العملية التي تنوي الوزارة اتخاذها لمسك الدفاتر التجارية، اعتبر السيد الوزير هذا السؤال توصية ستؤخذ بعين الاعتبار. وعن سبب الإبقاء على 19 دولارا أمريكيا سعرا مرجعيا لبرميل البترول مع تسجيل عجز في الميزانية، أوضح أن الاحتفاظ بهذا السعر هو للإبقاء على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية المقررة إلى غاية سنة 2009، أما العجز المالي للميزانية فهو عجز شكلي وللحكومة الإمكانات المالية لتغطيته.

(7) إنشاء ضريبة جزافية وحيدة شيء إيجابي باعتباره يحقق التضامن والمساواة بين المواطنين، وعليه، نتساءل عن القواعد التي اعتمدها الحكومة لتحديد الضريبة الجزافية بنسبة 06%؟

(8) نسجل التحسينات الإيجابية المدرجة في مختلف قوانين المالية في مجال الإجراءات الجبائية، غير أننا نتساءل عن الإجراءات العملية التي تنوي الوزارة اتخاذها للمسك الفعلي للدفاتر التجارية.

(9) لماذا تصر الحكومة على اعتماد سعر مرجعي لبرميل البترول بـ 19 دولارا أمريكيا، في الوقت الذي يسجل فيه عجز معتبر في الميزانية، مع إقرار تمويله من صندوق ضبط الإيرادات؟

(10) ألا يمكن التفكير في منح امتياز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على جزء من الصفقات العمومية بما يسمح بإنجاز المشاريع الضخمة للدولة من جهة، ويشجع هذه المؤسسات على الإقلاع من جهة أخرى؟

(11) هناك ظاهرة تثقل كاهل البلديات، تتمثل في الضغط الواقع عليها للتكفل بمصاريف استثنائية ليست على عاتق البلدية، فكيف يمكن وضع حد لهذه الوضعية؟

(12) لماذا لا تساهم شركات التأمين في تمويل المستشفيات أسوة بصناديق الضمان الاجتماعي، خاصة وأن الأمر رقم 74-15 يلزمها بالتكفل بضحايا الحوادث التي تدخل ضمن اختصاصها؟

(13) ماهي النسبة المئوية المحصلة من الجباية العادية خارج الجباية البترولية؟

(14) لماذا تم إيقاف إجراء إلزام المعاملات التجارية التي تفوق 50 ألف دج بالصكوك البنكية؟

3- رد السيد ممثل الحكومة:  
حول السؤال المتعلق بمدى تأثير التخفيف والضغط الجبائين على إيرادات الدولة، أوضح السيد الوزير أن تأثيرهما إيجابي بحيث أدى إلى توسيع دائرة دافعي الضريبة وتحسين الإيرادات، ويبقى الجهد مستمرا للتحكم في النظام الجبائي للوصول إلى النتيجة المرجوة.

وبشأن منح امتياز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على جزء من الصفقات العمومية، أكد أن القانون يسمح به ومعمول به والشرط الوحيد هو أن تكون هذه المؤسسات مؤهلة وتتوفر على الإمكانيات اللازمة.

وحول السؤال المتعلق بالضغط الواقع على البلديات للتكفل بمصاريف استثنائية، أكد أن القانون يمنع ذلك، إضافة إلى أن ميزانية البلديات لا تسمح بذلك.

وبشأن سؤال يتعلق بمساهمة شركات التأمين في تمويل المستشفيات، أشار السيد الوزير إلى أن الأمر يرتبط بالنظام التعاقدى الذي سينطلق العمل به ابتداء من سنة 2007.

وعن السؤال المتعلق بالنسبة المئوية المحصلة من الجباية العادية، أشار السيد الوزير إلى أنها تغطي نسبة 60% من ميزانية التسيير.

وأخيرا، وحول السؤال المتعلق بإيقاف العمل بالصكوك البنكية في المعاملات التجارية، أوضح أن ذلك يرجع إلى عدم توفر الشروط الضرورية، وأن العمل جار لتهيئة الظروف الملائمة التي تسمح بذلك.

#### خلاصة

إن نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2007 يمنح إمكانيات ضخمة لتحقيق وإنجاز برامج التنمية الوطنية، كما أن ميزانية سنة 2007 تعبر عن الصحة الجيدة للاقتصاد الوطني.

لكم - سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر - هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2007، أعرضه عليكم للمناقشة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد المقرر. ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من جدول أعمال هذه الجلسة والمخصص للمناقشة العامة وإليكم بعض المعلومات حول هذا النقاش وحول سير أشغالنا

خلال الأيام القادمة. بداية، هذه البرمجة اعتمدت بعد المشاورات التي أجريناها في هيئة التنسيق وكذلك مع رؤساء المجموعات البرلمانية وبناء عليها قرر المكتب البرمجة الموزعة عليكم.

- المسجلون للتدخل بلغوا 45 عضوا؛  
- المدة الخاصة بالتدخلات ما بين 05 و07 دقائق؛  
- رؤساء المجموعات البرلمانية سوف يتدخلون في نهاية النقاش العام والأرجح أن ذلك سيكون يوم الثلاثاء أو الأربعاء صباحا.

بالنسبة للطريقة التي اعتمدها في ترتيب المتدخلين، كان الرأي في الأول أن نجمع أسماء السيدات والسادة الأعضاء الراغبين في التدخل لدى مكاتب المجموعات البرلمانية ولكن تبين لنا بعد استلام هذه القائمة بأن هذه الطريقة في النقاش تعطي الفرصة لكل واحد أن يتدخل مثلما هو وارد إلينا من المجموعات البرلمانية وهذا الشكل من أشكال النقاش قد يدخل الرتبة في النقاش ولهذا ارتأينا - بعد إذن السادة رؤساء المجموعات البرلمانية - أن نبقي على ترتيب قائمة المتدخلين حسبما أتانا من المجموعات البرلمانية ولكن بالتناوب عوض أن نتلو أسماء أعضاء هذه الكتلة وننتهي من النقاش ثم ننتقل إلى المجموعة الثانية فالثالثة وهكذا، هذا الشكل من أشكال النقاش قد يدخل الرتبة في عملنا ولهذا استقر رأينا على أن نحترم القائمة مثلما جاءت ولكن ننتقل من مجموعة إلى أخرى واحدا واحدا وبهذه الطريقة يمكن الجميع من تناول الكلمة وإدخال - ربما - التشويق والتنوع بالأحرى في النقاش العام، وعليه فإن المتدخل الأول هو السيد محمد الواد.

**السيد محمد الواد:** السلام عليكم ورحمة الله، شكرا سيدي الرئيس.

لدي سؤال موجه إلى معالي وزير التكوين المهني والتمهين:

معالي الوزير، يشرفني أن أوجه لكم بعض الانشغالات التي نرى بأن لها أهمية في قطاع

في عملية توزيع مئات الهكتارات للأشخاص في إطار الاستصلاح. إن هذه المساحات الواسعة التي أصبحت ملك بعض الأشخاص قللت من مساحات الرعي للموالين ونحن نتساءل أين سيذهب ذلك الموال الصغير بقطيعه المتواضع عندما توزع الأراضي السهبية بهذه الطريقة؟

ولهذا نقترح تشجيع عملية إنشاء المحميات الطبيعية نظرا للنتائج الحسنة التي تحققت خلال السنوات الأخيرة بالهضاب العليا باعتبارها عملية ناجحة وغير مكلفة بالإضافة إلى شبه إجماع الموالين على هذه العملية، ناهيك عن عودة الحياة إلى هذه المحميات من خلال تواجد مختلف الحيوانات والطيور البرية. وأغتنم كذلك هذه الفرصة لألفت انتباه المشرفين على قطاع البيئة بالوضعية الخطيرة التي أصبحت تهدد صحة سكان منجم العابد للزنك والرصاص بدائرة سيدي الجيلالي، ولاية تلمسان بحيث توجد بالقرية كمية هائلة من نفايات مضرّة نتيجة غسل المنتج المعدني بمواد كيماوية تمثل خطرا على صحة المواطنين خصوصا ظهور الأمراض التنفسية والحساسية وكذلك المحيط البيئي، فأملنا استدراك الوضعية قبل تفاقم الخطر.

المدخلة الأخيرة موجهة إلى معالي وزير المالية: سيدي الوزير، عند دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2007، لا يسعنا إلا أن نبتهج للمبالغ الضخمة والهائلة التي خصصت لتسيير وتنمية البلاد وذلك في جميع القطاعات، لكن سريعا ما يراودنا الشك واليأس عندما نرى ما يجري في بلادنا من اختلاسات ورشوة وأحيانا سوء تسيير وتبذير لهذه الأموال الطائلة.

سيدي الوزير، ماهي الإجراءات الوقائية التي اتخذتموها في وزارتك للحد من هذه الظاهرة المشينة وبالأحرى للتقليل من هذا النزيف القاتل للاقتصاد وإيرادات العباد؟ وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد الواد والكلمة الآن للسيد أفرواق أفلكان.

التكوين وللشباب الجزائري عامة.

السؤال الأول: إلى أي مدى تم تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية فيما يخص قطاعكم والذي أولى له فخامة رئيس الجمهورية أهمية كبرى كونه الممول الأول لليد الحرفية الجزائرية، كما يمس الشريحة العريضة للشباب الجزائري والذي يجب أن يكون عاملا متمكنا حقا في مهنته من خلال التكوين الذي يتلقاه؟

السؤال الثاني: هل بإمكانكم ولو بصورة وجيزة أن تشرحوا لنا الخطوط العريضة التي تمّ بها إعداد المدونة الجديدة، وعلى أي أساس؟

السؤال الثالث: لقد تمّ أخذ قرار بترقية مركز التكوين المهني «سيدي بومدين» بتلمسان إلى معهد متخصص في تقنيات التسيير والإدارة وهذا منذ سنة 2003، إلا أن هذا لم يتحقق لحد الآن مما كوّن للشباب مشاكل شتى في الحصول على تكوين في هذا المجال، ضف إلى ذلك معاناتهم في مسابقات التوظيف التي تشرف عليها ولاية الشلف من طرف المعهد الوطني المتخصص في تقنيات الإدارة والتسيير مما يؤدي بهم إلى التنقل لمسافة بعيدة رغم إمكانية تحقيق القرار المشار إليه أعلاه، خاصة إذا علمنا أن نفس المعهد الموجود بوههران تم تحويله إلى وزارة الداخلية للتكفل فقط بموظفي الجماعات المحلية؟

وأخيرا، تقبلوا معالي الوزير فائق عبارات الشكر والتقدير.

المدخلة الثانية، سؤال موجه إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية:

سيدي الوزير، إلى أين وصلت عملية الدعم الفلاحي وهل هناك متابعة ومراقبة لهذه العملية، لأننا في تقديرنا وصلنا إلى قناعة أن الدعم الفلاحي لم يحقق الأهداف المرجوة منه وخصوصا في الهضاب العليا فإننا نرى أن عملية الدعم لهذه المناطق تحولت إلى نقمة على الأراضي السهبية بسبب ما لحقها من تدهور ودمار للغطاء النباتي الهش إلى جانب ما خلفته سنوات الجفاف التي مرت بها بلادنا؛ ومن جهة أخرى نقترح إعادة النظر

في إنجاز طرق ولولاية تمنراست التي تشهد تأخرا كبيرا لأن ولاية تمنراست تمثل ربع مساحة الوطن وأقرب بلدية إليها تبعد بـ 100 كيلومتر وطرقها في حالة يرثى لها ولكن رغم وجود المبالغ المالية إلا أن وسائل الإنجاز غير متوفرة ولهذا أطلب منه أن يعطي عناية خاصة لهذه الطرق لأن الطريق هي وسيلة أساسية في التنمية ونحن نعرف أن ولاية تمنراست هي بوابة إفريقيا ومرآة الجزائر وبها دائما أكثر من 48 جنسية إفريقية، فلماذا الرجاء إعطاء عناية خاصة لطرق ولاية تمنراست التي تشهد تأخرا كبيرا ملحوظا؛ وأشكر أيضا المدير العام للملاحة الجوية السيد حامد فاروق عبد الوهاب على المتابعة الميدانية لقطاعه وخاصة برمجة بناء مركز ثان جهوي للملاحة الجوية بولاية تمنراست. هذا المشروع الذي يعتبر مشروعا هاما وكبيرا يدخل كذلك في إطار توجيهات رئيس الجمهورية لاسيما خطابه التاريخي في ورقلة الذي يسمح للجهة من الاستفادة مستقبلا بمناصب عمل إضافية هامة وكذلك الرخاء الاجتماعي لأن هذا المشروع وكذلك الامتحان الخاص بانتقالهم، فقد تم إصدار قرار ينص على تنظيم هذا الامتحان في ولاية تمنراست عكس الامتحانات الأخرى التي يقتصر تنظيمها على الشمال، وعلى سبيل المثال، المسابقات الخاصة بالعون الإداري في ورقلة، والمتصرف الإداري في الجزائر، فيستحيل على طلبة تمنراست المشاركة في هذه المسابقة لبعدها المسافة، فتقدر بحوالي 2000 كلم، ولهذا أوجه له تشكراتي، وأطلب كذلك استقرار الإطار، وأقصد بالإطار ذلك الذي يبرهن قدراته ميدانيا، فلدينا تجربة تخص المشروع الضخم والخاص بإنجاز مركز صيانة الطائرات بتمنراست والذي يعتبر بمثابة مركز دولي، انطلقت الأشغال به منذ حوالي أربع أو خمس سنوات، وحتى المستودع تم إنجازه وهذا بمشاركة ولاية تمنراست بتقديمها للأرضية، ولكن بمجرد تغيير المدير العام للخطوط الجوية آنذاك أهمل هذا المشروع، فالمستودع اليوم عرضة للعوامل الطبيعية وبذلك حرمت ولاية تمنراست من 400 أو 500 منصب عمل، وهنا بوذي

السيد أفرواق أفلكان: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعدما اطلعت على قانون المالية 2007 رأيت من واجبي أن أحيي وأنوه بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري للنهوض بالتنمية الشاملة وأثمن أيضا الإجراءات التي أقدم عليها هذا الأخير وهذا من خلال الزيادة التي مست أجور الوظيفة العمومية وعمال القطاع الاقتصادي ورفع الأجر القاعدي.

وأحیی وأنوه بالسرعة في الإنجازات التي جاء بها برنامج رئيس الجمهورية الخاص بالجنوب الكبير الذي بدأ يتجسد في مشاريع كبرى مثل جلب المياه من تمنراست إلى عين صالح، حقا إنه مشروع القرن بالنسبة لولاية تمنراست الذي طال انتظاره منذ الاستقلال والفضل يرجع إلى المتابعة الشخصية لفخامة رئيس الجمهورية لاسيما خطابه التاريخي الذي ألقاه في ولاية ورقلة بأنه سيعطي عناية خاصة لولايات الجنوب لكي تستفيد بمشاريع كبرى، ها نحن اليوم بدأنا نجني ثمارها ولا أنسى أن أقدم تشكراتي إلى السيد وزير الموارد المائية، السيد عبد المالك سلال الذي نفض الغبار عن هذا الملف وكرس جل وقته لإخراج هذا الملف من الظلمات إلى النور فتحية له.

ومن هذا المقام المحترم أحیی تحية خاصة السيد عمار غول، وزير الأشغال العمومية لمتابعته الميدانية واليومية لقطاعه الذي شهد تطورا كبيرا خاصة في ميدان الطرق ولهذا أطلب منه التفاتة خاصة لإنجاز طرق ولاية تمنراست التي تشهد تباطؤا رغم وجود المبالغ المالية والسبب يعود إلى وسائل الإنجاز الكبرى، لذا أرجو من سيادة الوزير التدخل شخصيا لدى المؤسسات الكبرى للمساهمة

قطاع السياحة: تعتبر السياحة نشاطا هاما اقتصاديا شاملا، لم يحظ بالعناية الكافية واللازمة، ولاستدراك هذا يجب توجيه الاستثمارات السياحية في المناطق المؤهلة، في الساحل، الجنوب والجبال، مع إدخال المشاركة في جميع المجالات في هذا القطاع وكذا تشجيع السياحة الشعبية لصالح المواطنين وهذا بتطبيق أسعار تكون في متناول الجميع، الشيء الذي يمكن الجزائريين من التعرف على وطنهم الفسيح الأرجاء، لأن الأسعار المطبقة حاليا جد باهظة مقارنة مع جيراننا، الأمر الذي يشجع الجزائريين على قضاء عطلم في هذه البلدان بدل التعرف على وطنهم.

الاختلاسات والرشاوى: إن وسائل الإعلام تطالعا يوميا بالرشاوى والاختلاسات، الأمر الذي يثير قلق الرأي العام، إن الانتشار الرهيب لهذه الظاهرة خلال هذه السنوات يدل دلالة قاطعة على تساقط القيم وفساد القلوب ومحبة الباطل على الحق، ولهذا المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى، هو أنه على الجميع التجند لمكافحة هذه الآفة الخطيرة التي تقضي على الأخضر واليابس إذ استمرت، ضف إلى ذلك إعادة النظر في بعض النصوص القانونية لسد الفراغات والغموض الذي يكتنفها، لأن النصوص القانونية السارية المفعول لا تمكن القضاة من البت في قضايا الرشوة لغياب الأدلة.

وفي الأخير أتمنى للطاغم الحكومي التوفيق في تجسيد هذا البرنامج الطموح، ووفقكم الله إلى ما فيه الخير والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد أفرواق أفلكان وأحيل الكلمة إلى السيد علي قدور دواجي.

**السيد علي قدور دواجي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه؛ وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

استقرار الإطار خاصة الذي يبرهن قدراته ويشرع في إنجاز مشاريع.

قطاع البريد والمواصلات: يعتبر هذا القطاع استراتيجيا وهاما في ميدان الاقتصاد، إذ شهدت ولاية تمنراست إنجازات معتبرة، خاصة ربط الهاتف النقال "موبيليس" في كل بلديات الولاية، والذي يعد مكسبا عظيما يستحق التنويه بكل قوة باستثناء بلديتي "تينزاوتين" الموجودة على حدود مالي - الجزائر، و"إيدلس" الموجودة شرق ولاية تمنراست، رغم وجود محطة أرضية للاتصال عبر الأقمار الصناعية المستعملة لربط الدائرة بأجهزة "موبيليس" ركبت منذ أكثر من سنة، لكن لم يتم تشغيل المحطة لحد الآن، لذا أطلب من السيد الوزير المعني، التدخل شخصيا لتشغيل هاتين المحطتين، حتى تتم تغطية بلديات الولاية العشر، وتتم فرحة المواطنين الذين ينتظرون هذه الوسيلة الهامة العصرية.

أما فيما يخص قطاع السكن، فإن هذا القطاع شهد تطورا كبيرا على غرار القطاعات الأخرى، إلا أن نمط السكن المطبق حاليا بعيد كل البعد عن تلبية طلبات المواطنين، ويتمثل ذلك في ضيق المساحة، تقدر حوالي 2م80، رغم أنه عقد ملتقى جهوي حول نمط السكن الصحراوي بتمنراست، حيث اتخذت قرارات هامة بقيت حبيسة أدراج المكاتب، ولذلك أطلب من السيد الوزير المعني تحديث هذا الملف والتكفل به نظرا لأهميته، وهنا أرجع إلى ما قلته في مداخلتني الأولى، أن هذا الملف تم بفضل أعضاء البرلمان آنذاك، الذين التقوا مع وزير السكن، وطرحوا إشكال نمط السكن الذي ينجز في تمنراست والذي لا يساعد السكان نظرا لتقاليد هذه الولاية، وعلى هذا الأساس برمجتنا ملتقى جهويا حول السكن الصحراوي، شارك فيه حوالي 14 ولاية صحراوية، وكانت هناك قرارات هامة وملف ودراسة، ووجدوا أن بناء السكن الصحراوي أرخص من بناء السكن المتطور، ولكن بقي هذا الملف في أدراج المكاتب بسبب تغير الوزير، ولهذا أطلب من الوزير الحالي دراسة هذا الملف لما له من أهمية.

ثانويتين بكل من بلديتي "لحلاف" و"مازونة" بولاية غليزان.

أما عن التعليم العالي فالسؤال الملح هو أي طالب نعد لصناعة غد الجزائر والسنة الجامعية مضي عليها قرابة الشهرين وهي لم تنطلق بعد في معظم الجامعات إن لم نقل كلها؟ السيد الرئيس،

إن الغرض من رصد المال و سن القانون هو تحريك عجلة التنمية وتسريع وتيرتها ولعل قسطا معتبرا من الجهد يقع على السلطات المحلية إدارة ومنتخبين، وما لم يفرج عن مراجعة وتعديل قانوني البلدية والولاية وإصلاح المالية المحلية تحصيلاً وإنفاقاً تبقى هذه التنمية ضحية الأساليب الجامدة والسلوك البيروقراطي الذي يكرس الفساد والله لا يحب الفساد، وهو لا يحب المفسدين.

وفي سياق بعث التنمية المحلية يأتي الحديث عن تحيين التقسيم الإداري حيث نرفع إلى الحكومة تطلع سكان منطقة "مازونة" التاريخية إلى ترقيتها إلى ولاية.

السيد الرئيس،

كم ينتظر المجاهدون وأرامل الشهداء وأبناء الشهداء لترى النصوص التطبيقية لقانون المجاهد والشهيد النور؟

إن إصلاح العدالة - السيد الرئيس - هدف نبيل وغاية شريفة والعناية بالعنصر البشري فيها اجتماعيا وتكوينا وتأهيلا مسعى يستحق التنويه إذا كان يضمن تكافؤ الفرص لكل المعنيين، لكن ما حدث في المسابقة الوطنية للتوظيف في سلكي الموثقين والمحضرين القضائيين يعتبر خدشا لمصداقية قطاع حساس حيث إن الفرق الزمني تجاوز الساعتين بين مركزي الامتحان في كل من بوزريعة وبن عكنون لكي يرى الممتحنون مواضيع الامتحان، وقدروا معنا - السيد الرئيس، السادة الكرام - ماذا جرى في ظل توفر الهاتف المحمول؟ ومع ذلك أعلنت النتائج وبات الأمر "لا حدث"!

السيد الرئيس،

لقد أصبح الإصلاح البنكي والمصرفي أمرا ملحا

السيد ممثل الحكومة، معالي وزير المالية، السادة الوزراء ومرافقوهم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة رجال الإعلام ونساؤه، أيها الحضور الكرام، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

إن مناقشة قانون المالية فرصة سانحة لیتسنى لمؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية أن تمكّن المواطن والمواطنة من الاطلاع على أحوال البلاد المالية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم هي مناسبة أيضا للمساهمة عبر هذا النقاش في إنضاج الأفكار بغية الوصول إلى المواقف السليمة المحمصة بتنوع الآراء.

السيد الرئيس،

لعل أهم التباشير التي جاء بها قانون المالية لسنة 2007 رغم اعتماد الحكومة 19 دولارا سعرا مرجعيا، هي الزيادة في أجور العمال ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون مما يعطي للمواطن فرصة لتحسين قدرته الشرائية لولا ارتفاع الأسعار الذي صار ماردا يتربص بالمواطنين وما حال البطاطا يخفى على أحد، وازداد قلقنا عندما أكد دولة رئيس الحكومة أن زيادة أسعار الكهرباء والغاز موضع دراسة وكان وزير الموارد المائية قبله قد جعل استقرار أسعار الماء مشروطا باستقرار سعر الطاقة.

السيد الرئيس،

إن ميزانية الدولة ترصد كل سنة مبالغ كبيرة لقطاع التربية الوطنية ونحن نثمن عاليا ما أنجز من مؤسسات تربوية لفائدة أبنائنا في كل الأطوار غير أن نقص الإتقان في الإنجاز والتأخر في التجهيز العلمي خاصة في التعليم المتوسط واستلام بعض المؤسسات وهي مازالت ورشات في بعض مرافقها، كل ذلك يؤثر دونما شك على مردود المربي وتحصيل التلميذ، فمتى يأتي زمان لا نستلم فيه المؤسسة التربوية إلاّ جاهزة كاملة الإنجاز والتجهيز؟ وفي هذا الصدد ندعو إلى تجسيد التزامات معالي السيد وزير التربية الوطنية بإنجاز

إنه لمن دواعي التفاؤل أن نلمس النقلة النوعية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2007، من تدابير عديدة وهامة لترقية الاستثمار المنتج والقضاء على البطالة وسوق العمل السوداء من خلال التحفيزات المنصوص عليها في روح المواد المتضمنة هذا القانون بغية توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وهذا بتخفيض الضرائب على المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتشجيعها على خلق مناصب الشغل وصدّ التهرب الجبائي.

نثمن التدابير التي جاء بها مشروع القانون في إطار تطبيق مراجعة مختلف المنح، كالأجور ومنح المتقاعدين ودعم السكن الاجتماعي وغيرها من التدابير المرافقة.

نثمن كذلك مجهود الدولة في مواصلة تدعيم الموازنات المالية والاقتصادية الكبرى الهادفة للتحكم في معدل التضخم وامتصاص المديونية الخارجية، وتثبيت المديونية العمومية الداخلية، على أمل النزول بها إلى الصفر العام المقبل، وهذا ليس بالصعب إذا ما علمنا أن مؤشرات صندوق ضبط الإيرادات المتنامية تشجع على ذلك إلى جانب تحسين المنظومة الجبائية المرافقة لاستقرار معامل الدينار، مع معدل نمو 1,06% خارج المحروقات، كما نتمنى أن الميزان التجاري للتبادلات الخارجية الذي حقق فائض 19,1 مليار دولار في نهاية جويلية 2006 يرتفع إلى سقف أعلى.

سيدي الرئيس،

كما تجلّت إرادة الدولة في القضاء على السلوك السلبي واضحة، كوضع حد لفوضى سوق النفايات الحديدية وغير الحديدية من خلال تقنينها وهذا ما يضع نهاية أكيدة لنشاط اللصوصية التخريبي الذي يسبب نزيفا في الاقتصاد الوطني.

ولكن - سيدي الرئيس - هل تحجب عنا هذه المؤشرات الإيجابية سلبية لا يجب غض الطرف عنها أو المرور عليها مرور الكرام، وهل تكفي هذه الوضعية التي تبعث على التفاؤل لتحسين اقتصادنا أكثر، في ظل غياب رقابة فعلية صارمة على تسيير الميزانية والنشاطات التجارية والزراعية.

في ظل ما يعانيه الاستثمار من كبح لوتيرته بسبب جمود المنظومة المصرفية وما طالتها من فضائح تجاوزت شهرتها الآفاق، وفي هذا الصدد أدعو معالي وزير المالية بكل صدق إلى إعطاء فرصة للمعاملة المالية غير الربوية بفتح شبك بهذا النوع من المعاملة في بعض المؤسسات البنكية الموجودة من أجل إشراك رؤوس الأموال، التي يأبى أصحابها التعامل بالحرام، من أجل إشراكها في ترقية الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

يؤدي الإعلام دورا أساسيا في ترقية الحياة الوطنية وخاصة الصحافة المحلية والإذاعات الجهوية وعليه فإن إعداد قانون للإعلام يعزز حرية الصحافة في ظل أخلاقيات المهنة تحكمها المبادئ المستوحاة من ديننا وقيمنا أضحى من واجب الوقت وبالمناسبة أدعو الوزارة الوصية إلى دعم إذاعة غليزان الفتية حتى تستوي على سوقها.

السيد الرئيس،

وفي النهاية أود أن أتساءل عن التدابير المالية والتشريعية الوقائية التي بإمكان الحكومة اتخاذها لحفظ الأمن والحد من ظاهرة اللصوصية وارتفاع نسبة الإجرام في المجتمع حتى يأمن المواطن على نفسه وممتلكاته وهو يسير في الشارع أو يتسوق أو يسافر دونما خوف من السطو على بيته.

اللهم أنزل علينا الغيث ولا تجعلنا من القانطين واحفظ بلادنا من الفساد وقها شر المفسدين؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد علي قدور دواجي وأحيل الكلمة إلى السيد صديق شهاب.

**السيد صديق شهاب:** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



اقتصاديات الدول والمجهود الوطني العام والخاص. كما لا يفوتني - سيدي الرئيس - أن أذكر نفسي وإياكم بالمرمى المنشود من خلال إبرام معاهدة الشراكة مع أوروبا، ويعلم الجميع ما قاله رئيس الجمهورية في هذا السياق، فمن البديهي أن الشراكة هي اقتسام المنافع وتبادل السلع والخبرات والخدمات، لكن الملاحظ وبعد أكثر من عام من دخول هذه الشراكة الجزائرية - الأوروبية حيز التنفيذ على طريقة غير متكافئة فإنه من الواجب مراجعة أنفسنا وضرورة الوقوف على تقييم عقلاني لمسار شراكة غير متوازنة مراعاة لمصالحنا التنموية الاستراتيجية المرجوة مبدئياً.

ولن أكون - سيدي الرئيس - أبلغ مما قاله رئيس الجمهورية أمام الصينيين قبل أيام قلائل: "تفضلون المعاملة بمنطق رابح لرابح، أنا أعرض عليكم سياسة هات - هاك" أو كما قال رئيس الجمهورية، وأستسمحكم أن أزيد عليها فقط "علينا بالمعاملة بالمثل". أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد صديق شهاب وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد أعرابي.

### السيد رشيد أعرابي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم، أزيل فلاون.

أدخل أمامكم وقد استخلصت من تقديم قانون المالية أن للجزائر أموالا وما علينا إلا أن نعمل لتحسين أوضاعنا.

لدي ثلاث نقاط أتطرق إليها بصفة وجيزة، وتتعلق النقطة الأولى بالصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)، مهمته في السنوات الأخيرة كانت دفع أجور الحرس البلدي، تقبلنا هذا الأمر باعتبار أن الجزائر في السنوات الأخيرة كانت

فإن عجز الميزانية والخزينة سيظل في تفاقم مستمر وهذه الوضعية يمكنها أن تستفحل ما لم نوازن هذا العجز.

وهذا لا يعني سيدي الرئيس اللجوء دائما إلى تعويض هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات حتى لا نهدد توازنه الكلي وخلق إشكال حول السعر المرجعي المعتمد، في إعداد قانون المالية وهو 19 دولارا البعيد في الحقيقة عن الواقع.

وإنه أصبح من الضروري تصور وضع آليات تأطير البرامج من خلال عقلنة تسيير ميزانية الدولة وهذا بوضع ميكانزمات البرمجة، التسيير، المتابعة، الرقابة والتقييم المستمر، الغاية منها تحديد الأغلفة المالية المرصودة. كما أن التسيير والرقابة على صندوق ما بين القطاعات لا يخضع إلى نظام تقييم أو تنسيق بين القطاعات.

ومن جانب آخر، على سبيل الذكر لا الحصر، فإن التكاليف الباهظة التي يتكبدها الاقتصاد الوطني من خلال ضخامة فواتير استيراد مادتي الحليب والدواء تثقل الميزانية ما لم ندخل آليات رقابة ناجعة وتنظيم محكم على منظومة الدواء الجزائرية التي تستهلك ضعفي ما يستهلكه جيراننا مجتمعين أو أكثر.

إن تنظيم السوق عموما له فوائد معروفة لما له من آثار إيجابية على تعزيز القدرة الشرائية للمواطن، وقد عشنا الآثار السلبية لفوضى السوق التي أدت إلى ارتفاع سعر البطاطا 70 دج، القرعة 120 دج والتمور إلى 200 دج وهذا بسبب الاختلالات الحاصلة في السوق التي يحدثها المضاربون بمنطق الاحتكار والمضاربة في غياب هذه الرقابة.

وتشديد الرقابة - سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي - لا تعني ضرب مبدأ السوق الحرة في حين هذه الأخيرة لا تعني حرمان المواطن من حاجته للمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك بفعل سلوك هؤلاء المضاربين من أجل هامش ربح مبالغ فيه هو في الأصل إنسانيا مرفوض، اجتماعيا منبوذ، وشرعيا حرام، ولكم دليل محاربة رواج المواد المقلدة عبر العالم التي تضرب في صميم

ينتمون إلى ثلاث أو أربع ولايات، وعليه من الصعب أن يذهب الأستاذ من تيزي وزو أو بجاية أو البويرة لكي يدرس اللغة الأمازيغية بوهران أو سعيدة فهو صعب جدا، فأجرته لا تكفي، ولذلك أقترح أن تحدد المناصب المالية لتدريس هذه اللغة في المناطق الموجودة بها أساتذة متخصصون لدراسة هذه المادة إلى حين إيجاد حل في المناطق التي تفتقد إلى الأساتذة المتخصصين وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد رشيد أعرابي وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بن جديدي.

**السيد محمد بن جديدي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السادة معالي الوزراء الأفاضل ومرافقيهم الكرام، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام الكريمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. معالي وزير المالية المحترم، في البداية بودي أن أسجل بكل ارتياح أن ما عرضتموه علينا من مشروع لقانون المالية 2007 يعد عملا تستحقون عليه كل الشكر والثناء، وقد ساعدكم على ذلك الوضع المالي المريح وكذا برنامج الإنعاش ومستوى النمو واحتياطي الصرف.

وجزيل الشكر للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على الجهد المبذول ولها منا تحية تقدير وثناء. السيد معالي الوزير، رغم أن قانون المالية أرقام وتقنيات ولغة اقتصادية معقدة، إلا أن الكلام عنه شيق ومتشعب ومتعدد المناحي وسأحاول أن أكون مختصرا موجزا كلامي في الموضوع على نقطتين فقط.

الأولى، تتعلق بالتحصيل في مجال الضرائب. والثانية، تتعلق بالشق المالي في مجال السياسة الاجتماعية.

معالي الوزير، ألفتنا في مختلف قوانين المالية

تعاني من حالة مصرفية صعبة، إذ كانت تحت مراقبة صندوق النقد الدولي (FMI)، ولكن الأوضاع المصرفية تحسنت اليوم، فيمكن تخصيص ميزانية لهذه الفئة التي ساهمت في محاربة الإرهاب وما تزال تساهم، ويعود الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى مهمته الأصلية، فالكل يعلم أن الحالة الصحية لبلدياتنا صعبة وهذا راجع لنقص الميزانيات المخصصة لها، ولذا أطلب أن يعود هذا الصندوق إلى مهمته الأصلية.

أما النقطة الثانية، فهي خاصة باستيراد السيارات التي يقل عمرها عن 3 سنوات، فعندما يؤخذ قرار لابد أن يكون في مصلحة الشعب، ولا أظن أن يكون قرار منع استيراد السيارات التي يقل عمرها عن 3 سنوات كذلك، فالمستفيد من هذه العملية هم بائعو السيارات الجديدة بدون مقابل، فلو كانت هذه السيارات تنتج في البلاد وتخلق مناصب شغل جديدة، لكنك متفهما للأمر، ولكن الحالة ليست كذلك، فهذا القرار حرم طبقة من المواطنين الذين لم يسعفهم الحظ لشراء سيارات جديدة، أما حول أساس هذا القرار الذي يقول إن السيارات مزورة، فعلى الدولة أن تأخذ احتياطاتها لفحص هذه السيارات قبل أن تدخل إلى الاستعمال على أرض الوطن، وأظن أن الجزائر قادرة على ذلك. النقطة الثالثة والأخيرة، تخص تدريس اللغة الأمازيغية، فأقول إن تخصيص المناصب المالية لتدريس هذه اللغة على مستوى التراب الوطني، شيء جميل، لكن في بعض الحالات لا تجد هذه المناصب مقابلا من الأساتذة، وفي نفس الوقت يقل عدد هذه المناصب في الولايات التي يكثر فيها الطلب، فالأساتذة يبقون دون مناصب شغل، فالسؤال المطروح هنا هو: لماذا لا تحدد هذه المناصب حسب حاجيات كل منطقة؟ علما أن الأساتذة ليس باستطاعتهم أن ينتقلوا إلى الولايات البعيدة بسبب المرتب الضعيف، فلا يمكن مثلا لأستاذ في الرياضيات من تمنراست أن يذهب إلى سعيدة ليدرس وهذا بسبب ما يتقاضاه من راتب ضعيف، وكلنا يعلم أن أساتذة اللغة الأمازيغية

أنها تتضمن في طياتها الكثير من الأحكام الضريبية والجبائية بوجه عام، فهي تضيف الجديد وتعديل القديم وتبسط في الإجراءات.

ونسجل اليوم ونحن نتصفح مشروع قانون المالية لسنة 2007 أنه يتضمن جملة من الإجراءات التي تستهدف تسهيل وتبسيط وتخفيف الضغط الضريبي على المكلف مع بسط جملة من التدابير التي تعمل على تعميق الشفافية، الأمر الذي يعمل لا محالة على تسهيل التعامل بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب، فهذا أمر جميل.

والجميل أيضا في هذا المجال - معالي الوزير - هو وجوب الاهتمام أكثر بمجال التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي بمختلف أوجهه، والعمل على إيجاد آليات قانونية ملائمة، منطقية وعادلة حتى تتمكن من تحصيل مختلف الضرائب والرسوم، لأن الجباية دون تحصيل تعني هدرا للمال وضياعا للجهد واستنزافا للوقت، وقد أحصيت في قانون المالية 39 مادة تتعلق بالجباية وتسهيل الإجراءات، بينما وجدت 3 مواد فقط تتعلق بالتحصيل وهي المواد 75، 76، 81.

وعليه معالي الوزير فإنه من المحبذ الاهتمام أكثر بموضوع التحصيل وذلك من خلال توفير آليات قانونية شفافة، موضوعية وعادلة مع المحاربة الجادة للتهرب الضريبي، وذلك من خلال:

1. إصلاح المنظومة القانونية الضريبية.
2. محاربة التهريب وتبييض الأموال.
3. القضاء على التجارة الفوضوية.
4. تكريس الرقابة والتنسيق بين القطاعات التي لها علاقة بالموضوع.

تلکم معالي الوزير في اعتقادي أهم أسباب التهرب الضريبي التي تعيق عمليات التحصيل. أما النقطة الثانية التي أردت أن أتکلم عنها هي الشق المالي في السياسة الاجتماعية.

السيد معالي الوزير، من خلال تصفحنا لقانون المالية الذي هو أمامنا ومن خلال عرضكم نستشف أن المشروع يعمل على تسريع وتيرة النمو وعصرنة الاقتصاد وتطوير وتحديث الخدمة العمومية

وتحسين ظروف معيشة المواطن. جميلة كل هذه الأهداف لكن الأجل هو التجسيد الميداني لهذه الأهداف، خاصة على مستوى السياسة الاجتماعية التي تعتبر دوما الشغل الشاغل للمواطن البسيط.

السيد معالي الوزير، رغم أننا في الجزائر نعتبر البلد المتميز حتى لا أقول الوحيد الذي يخصص أكثر من عشر خام دخله للتحويلات الاجتماعية وهي نسبة عالية جدا وذلك للارتقاء بالسياسة الاجتماعية، رغم ذلك تبقى المنظومة الاجتماعية هشّة وضعيفة وفي حاجة إلى إصلاح بل في حاجة إلى إعادة النظر.

وهنا بودي أن أقف عند بعض المحطات التي أعتبرها مجرد أمثلة:

أولا: كيف نبرر تقاضي المكفوف لمنحة 1000 دج بينما المعوق ذهنيا وحركيا ذي النسبة 100% يتقاضى 3000 دج، فما هو مبرر هذا التمايز؟ وهل المكفوف أقل إعاقة من غيره؟

وعليه معالي الوزير، نقترح رفع منحة المكفوفين لتتساوى مع منحة المعاقين الآخرين.

ثانيا: كيف نبرر تقاضي عمال الشبكة الاجتماعية لمنحة 3000 دج مقابل عمل 8 ساعات كاملة في اليوم بينما يتقاضى العمال المؤقتون الذين يعملون 5 ساعات فقط في اليوم لأجرة ما بين 6000 دج و7000 دج؟

وكلنا يعلم أن البلديات على الخصوص تعتمد على عمال الشبكة الاجتماعية، وعليه نقترح معالي الوزير الإسراع في دمج هؤلاء كعمال مؤقتين لـ 5 ساعات وتسديد رواتبهم في هذا الإطار.

ثالثا: كيف نبرر اعتبار مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولايات هيئات مكلفة بالمساعدة الاجتماعية، ومواجهة بعض الأوضاع المستعجلة وهي لا تملك ميزانيات خاصة بهذا الأمر؟

رابعا: كيف يمكن اعتبار منحة 2000 دج وكذا قفة رمضان اللتان توزعان مرة كل سنة والتي هي في الحقيقة:

- إما تفتح شهية المشرفين على توزيعها

والمكلفين بصرفها من الجشعين،  
- وإما تخلق عبئا كبيرا ومحنة أكبر عن كيفية توزيعها عند المخلصين الطاهرين،  
- أو تكون عبارة عن مادة سياسية بالنسبة لبعض المسؤولين.

وتبقى في النهاية بالنسبة للمستفيدين شكلا من أشكال التسول والاتكال، ألا يمكن معالي الوزير التفكير باستبدالها بآلية أخرى تحمي المال العام من الضياع وتصون كرامة المواطن، وتعود هذه الأموال بالنفع على الشريحة المستهدفة دون سواها؟

خامسا: كيف يمكن تبرير تطبيق المرسوم 144/06 الصادر بتاريخ 2006/04/26 والمتعلق باستفادة الأشخاص المعاقين من مجانية النقل والمديريات الولائية لا تملك قوائم الناقلين المكلفين بذلك.

هذا معالي الوزير قليل من كثير، وعليه نعتقد أنه حان الأوان بوجوب الإسراع في إصلاح هذه المنظومة الاجتماعية لحماية للمال العام وتوجيهه الوجهة السليمة لأصحابه دون غيرهم دون من أو تشهير أو تسييس.

وفي الأخير معالي الوزير، وما دمنا نتكلم عن تطبيقات قانون المالية فإني أحمل لكم رسالة حملتني إياها لكم وباعتباركم ممثلا للحكومة مجاهدة تبلغ من العمر 92 سنة، وتقطن إحدى مناطق الأوراس الشامخ تقول فيها وبالحرف الواحد: "نشكر دولتنا على حفظها لكرامتنا من خلال المنح التي نتقاضاها، فمقبول جدا أن يطلب منا كل سنة شهادة الحياة للتأكد من ذلك لأن المجاهدين في تناقص ملحوظ، لكن أن يطلب منا شهادة عدم العمل وشهادة عدم إعادة الزواج كل سنة فهذا استهتار بنا وإهانة لنا ونحن في هذا السن".

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد بن جديدي وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة صويلح.

**السيد بوجمعة صويلح:** شكرا سيدي الرئيس.  
بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السادة الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين،  
الضيوف الكرام،  
سلام الله عليكم.

بادئ ذي بدء، أثلج قلبي تدخل زميلي محمد بن جديدي وخاصة تأكيده على شريحة المجاهدين والشهداء وأبناء الشهداء وغير ذلك، وتعتبر النقطة الأخيرة محورية وأساسية لشريحة المجاهدين والمجاهدات وأرامل الشهداء في الملف الخاص بتقاضي المنحة الشهرية، فطالما اشتكوا منها وكانت موضوعا للأسئلة الشفوية، وهاهي الآن موضوع طرح علني، فشكرا للسيد بن جديدي على هذا الطرح.

سيدي الرئيس، لا تقل مداخلتني اليوم في جوهرها وفي أهميتها عما قلناه البارحة في هذه القاعة.

يعتبر قانون المالية من القوانين الأساسية والمحورية في حياة أي مجتمع وفي أي بلد، ولا أتعرض لهذا القانون - سيدي الوزير - من جانب قوانين وقواعد الموازنة، فلو نتعرض للنظرة الأكاديمية عند إعداد قانون المالية فأقول الكثير والكثير، لكن أكتفي ببعض الملاحظات التي أراها أساسية تحتاج إلى التنويه والإشادة، وتحتاج إلى المزيد من بذل الجهد من أجل الخروج والرقي والرفاه المعنوي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمواطن.

شيء جميل والحمد لله، أن التوازنات المالية تحقق تحسنا مستمرا من خلال قوانين المالية المتتالية، وشيء جميل أننا نسمع ونطلع على أرقام تؤكد أن التضخم وصل إلى حد 1,4 وأن المديونية انخفضت جدا إلى خمسة فاصل كذا من مليار بعدما كانت مرتفعة جدا في السنوات السابقة، وخاصة المديونية العمومية منها، وشيء جميل أن استقر معدل الدينار بالمقارنة مع العملة المتداولة سواء الدولار أو الأورو، وشيء جميل أيضا أن تكون هناك توازنات فيما يخص استقرار فائض الميزان التجاري وأيضا احتياط الصرف الذي يرتفع إلى 70 مليار دولار أمريكي.

نعود إلى قانون المالية، فأقول - سيدي الوزير - إن كنت أقدم الشكر والثناء فهذا لا يعني أنني أتزلف، فالشكر ملحوظ على تخفيض الضرائب والرسوم في بعض القطاعات الحساسة التي انخفضت من نسب عالية ومن 10% إلى 7% في العقارات المبنية ومن 15% إلى 10% في العقارات غير المبنية، وانخفض الاقتطاع من المصدر من 15% إلى 10% وبالتالي انخفض رسم القيمة المضافة المطبقة على بعض المواد الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع، والتي نقصد بها زيت الزيتون، التي انخفضت من 17% إلى 7%، ولكن في نفس الوقت - السيد الوزير - أطرح سؤالاً، لماذا الانخفاض في هذه المادة فقط؟ لماذا لم يكن هذا الدعم بالتخفيض في مواد أخرى أكثر استهلاكاً وأساسية، ولا أعدّ المواد الواسعة الاستهلاك.

إجراء محمود - السيد الوزير - في تطبيق وإتمام برنامج السكن في المناطق المتضررة من الزلزال، وتعود بنا المادة المقترحة في هذا القانون إلى زلزال الشلف والشاليهات التي تعوض أصحابها في البناء، بحيث قدمت لهم تحفيزات مالية من أجل البناء الذاتي تصل إلى 100 مليون كدعم من الدولة، وكذلك منحهم قرضاً للبناء بفائدة 2% من أجل الاعتماد على النفس في بناء السكنات، فهذه السياسة جد محفزة، فلماذا لا تعمم هذه العملية في المناطق التي ضربها الزلزال وتعرضت للكوارث الطبيعية، سواء في عين تموشنت، أو زلزال بومرداس الذي أصاب ضواحي العاصمة وتيزي وزو وبجاية وغير ذلك؟ فيعد هذا التحفيز بمثابة مساهمة لتخفيف العبء، عن دائرة وزارة السكن، لأن تقديم هذا التعويض والتحفيز ينهي ملفاً كان ينتظر، وعليه يجب أن نعالج هذا الأمر أجلاً ولا نتركه بعد عشرين سنة لنضع له مادة للمعالجة، فأقترح أن تعمم هذه المادة على كل الولايات التي تعرضت للكوارث الطبيعية.

فيما يخص - السيد الوزير - التكوين المهني، فمن الإيجابيات أيضاً أن استفاد التكوين المهني بـ 1% من الدخل السنوي للمؤسسات وهذا

سيدي الوزير، السادة الحضور، لماذا أقول وأؤكد هذا؟ لأن الكلام عن إعداد ميزانية وإعداد قانون المالية، في النظريات الأكاديمية وعند التطبيقيين والخبراء، موضوع ثان، ولكن الحمد لله أننا الآن في استقرار ورخاء، ولنا في صندوق ضبط الإيرادات التي أكدت عليه المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005، ما يجعلنا في مأمن من أننا نوازن بين العجز والفائض، ولكن قد يقول السؤال: بتفحص قانون المالية والذهاب مباشرة إلى الأرقام، فنجد أن الإنفاق في نفقات التسيير يبلغ رقماً محددًا، لكن في نفقات التجهيز، الفارق شاسع، وإذا نظرنا للأمر على أساس نظرات مبيته بدوافع معينة سياسية، أو أفكار مسبقة، قد نقول لماذا هذا الفارق؟

الحمد لله، مقابل ارتفاع نفقات الإنفاق في ميزانية التسيير بنسبة قليلة، هناك ارتفاع لمعدل الأجور، وأن الزيادة في الأجور ومعاشات التقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي الذي رغم ما يقدمه من حوافز للتشغيل، تمويل الدولة هذا العجز، فهذا هو الارتفاع؛ أما من جانب التجهيز ونفقات التجهيز، فهذا هو بيت القصيد.

فإذا كانت جد مرتفعة، فليس معناه أن تخصص نفقات التجهيز للمكاتب والخزانات والطاولات وكذا وكذا، فنفقات التجهيز مرت بمراحل متعددة، ونحن مقبلون على مرحلة ثالثة بعد الثانية التي كنا فيها، وتتعلق بالبرامج الخاصة وبعض البرامج ذات الطبيعة النوعية مثل برامج الهضاب العليا ومناطق الجنوب، كذلك تتعلق ببعض العمليات التكميلية الجوارية، منها المستحدثة حديثاً والخاصة بولاية الجزائر وبعض الولايات ذات الشريان الأساسي، وكذلك بعض البرامج الإضافية والأساسية التي تتعلق ببعض الشبكات والثغرات التي تحتاج إلى تمويل، ويضبط هذا التمويل كله من طرف صندوق الإيرادات، وهذه الملاءة المالية ولا أقول البحبوحة المالية، وإنما هي حق للدولة الجزائرية في خزينتها، وتعود - الملاءة المالية - بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعب.

الولائي أو البلدي، وهذا حتى نبتعد عن الحساسيات والإيديولوجيات وعن كل ما هو مغرض. سيدي الوزير، أعود إلى النقطة الخاصة بالصلاحيات، وأقول إذا كنا في مرحلة محاربة تبييض الأموال ومحاربة الفساد ومحاربة الرشوة ومحاربة كل الآفات ذات الجرائم الخطيرة، كيف يسند لشخص - أو لمدير - وليس للجنة الطعن على المستوى المركزي، وهنا أقصد مدير المؤسسات الكبرى ولا أقصد صفة الشخص أو المدير نفسه، بقدر ما أقصد الأهمية أن ينظر في الطعون ومبالغ جد مرتفعة تصل إلى ما يقارب 30 مليون دينار جزائري؟ ويمكن أن يفوض هذا الاختصاص إلى مفتش رئيسي لينظر في هذه المنازعات، فلماذا لا نجعل نفس المنازعة بنفس تركيبة اللجنة الوطنية المختصة لدراسة المنازعات؟ أي يكون هناك قاض برتبة مستشار في المحكمة العليا وبدرجة عالية، بالإضافة إلى ممثلي الوزارات المختلفة ذات الاختصاص المشترك؛ لأن العباءة المالية التي تطرح على مستوى هذه المؤسسات الكبرى.. لو طرحنا النزاع فلا يمكن مقارنته مع المنازعات التي تتم على مستوى مراكز الضرائب أو مراكز التحصيل للبلديات أو الولايات، فالأساس هو هنا، ولذلك فنحتاج إلى نوع من الصرامة والرقابة وميكانيزمات قانونية وآليات تحمي المال العام، لهذا نؤكد على هذا الجانب.

السيد الوزير، نجد في قانون المالية بخصوص تحصيل الضرائب على المستوى القاعدي في مراكز الضرائب البلدية والولائية، أن المكلف بالضريبة عليه الدفع فوراً، ثم تقتطع منه إذا ثبت الحق في السنة القادمة، وتكون نسبة الاقتطاع 20% على المستوى الولائي، لكن على مستوى المؤسسات الكبرى لا يكون هناك دفع للضريبة على الإطلاق إلى غاية تسوية الملف الذي قد يطول وقد يحال على مجلس الدولة وعلى الجهات القضائية ذات الاختصاص.

وحتى لا أطيل، فأنا في عجلة للاختصار، أشير أننا نحاول أن يكون هنا تناسق وتكامل في تقنيننا

تشجيع للجانب التعليمي التكويني والحرفية، وتطابقاً مع منظمة التجارة العالمية فيما يخص براءة الاختراع، كانت هناك رسوم على الماركات والعلامات التجارية التي تصب لحقوق المؤلف وفي الديوان الوطني لحقوق المؤلف، فهذا شيء جميل، والجميل كذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من دعم لتشغيل الشباب، وقد ناقشنا البارحة قانون التشغيل الذي يقدم ضمانات وحماية وتحفيزات كبيرة لتشغيل الشباب، فهذا كله ممتاز، وأقول من باب الملاحظات فقط وليس من باب السلبيات، أن كل هذا في تحصيل الضريبة وتحصيل الرسم، يتطلب من الدائرة الوزارية المكلفة بهذا الجانب أن تسهر عليه بقدر كبير من الأهمية.

إن تحصيل الضريبة والمنازعة فيها يتم على عدة مستويات، ابتداءً من البلدية، اللجنة الولائية، اللجنة الوطنية المكلفة بالمنازعات، وصولاً إلى مدير المؤسسات الكبرى؛ لماذا أرتب هذا الترتيب؟ حتى أتكلم عن الموضوع بين هذه الأجهزة الأربعة من حيث التركيبة والصلاحيات والآجال.

سيدي الوزير، إذا كانت هذه التركيبة على المستوى البلدي تترك هذا الاختصاص وهو محدد لرئيس اللجنة على أساس أنه رئيس الدائرة وأعضاء المجلس الشعبي البلدي وبعض الأعضاء الآخرين من المجتمع المدني، لماذا أضيفت الفقرة المتعلقة بحالة غياب هؤلاء الأعضاء؟ يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باختيار أعضاء آخرين يراعي فيهم شرط السن المحدد بـ 25 سنة، وشرط الجنسية وكذا شرط تولي مناصب مالية وضرائبية سابقة، ألا تكفي قوانين الجمهورية والقانون المدني والقانون الدستوري، التي تعتبر الأهلية بسن البلوغ وسن معين، فلماذا حدد سن 25؟ علماً أن قبل هذا السن يؤهل الشخص لتولي مسؤوليات كبيرة في الدولة، ونفس الأمر في المجلس الشعبي الولائي، هنا أقترح - سيدي الرئيس، السيد الوزير - أن تكون التركيبة المعمول بها في اللجنة الوطنية لدراسة الطعون هي نفس التركيبة التي تكون في إطار نوع من اللامركزية أو اللامركزية على المستوى

وتشريعنا، ولذلك أقترح أن يعاد النظر في بعض العبارات التي تحتاج إلى صياغة أخرى وتدقيق، فالأسلوب فيه نوع من الغموض في استعمال بعض الكلمات مثل المادة 64 التي تنص على أساس أن المستثمر الذي يقدم فواتير مزورة أو إداءات ربما غير حقيقية، يجب أن يكون رده معقولاً! فماذا نقصد بالردّ المعقول؟ فكل واحد سيفهم "الردّ المعقول" حسب هواه! إذ قد يفهمها المستمع بصفة ويفهمها شخص آخر بصفة أخرى؛ وفي نفس الوقت الاعتماد على بعض مواد نصوص القانون وهي ملغاة، ونحن في نهاية الأسبوع - إن شاء الله - سنصادق على الأمرية الخاصة بالتهريب، التي هي أمرية معدلة من طرف فخامة رئيس الجمهورية والمنشورة بالجريدة الرسمية ومصادق عليها من طرف المجلس الشعبي الوطني، وعن قريب سيصادق عليها مجلس الأمة، لهذا حتى يتسم تقنيننا بالانسجام والتحيين فيجب مراجعة المادتين المتعلقتين بالتهريب واللذان تشيران إلى النص الملغى، وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد بوجمعة صويلح؛ تعتبر رئاسة الجلسات مهمة صعبة، فبقصد توفير المناخ المناسب لمناقشة هادفة، تحقق الإنصاف بين الجميع وتسمح لنا بالاستفادة من بعض التدخلات ذات الطبيعة الخاصة والمفيدة للوزارة وللنقاش؛ أقترح عليك مستقبلاً - وقد لاحظت أن لديك أفكاراً - أن تعرض هذه الأفكار على اللجان ونتقيد بالوقت في القاعة، فشكراً للسيد بوجمعة صويلح وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الصالح حرز الله.

**السيد محمد الصالح حرز الله:** سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
سيدي وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،  
السادة الوزراء،  
السادة إدارات المالية المحترمون،  
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،  
السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعترف منذ البداية أن المدة المخصصة لدراسة وتفحص قانون المالية وغيره من القوانين التي تحال على مجلسنا الموقر، هي مدة قصيرة جداً، لا تسمح لنا بالاطلاع والدراسة والتحصيص وتقديم الملاحظات الجوهرية المعمقة، لذلك ستلاحظون أن مداخلتي لن تخوض في التفاصيل وإنما تكتفي بإثارة بعض النقاط أعتقد أنها جوهرية ومنها تتحدد نسبة نجاح أو فشل أي قانون مالية معروض للنقاش.

إنّ أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو لماذا اعتماد 19 دولاراً أمريكياً سعراً مرجعياً لبرميل البترول في إعداد الميزانية، رغم البحبوحة المالية التي تعرفها البلاد منذ أزيد من ثلاث سنوات، نتيجة ارتفاع مداخيلنا من عائدات النفط، ورغم العجز المتكرر في الميزانية كل سنة مما يجعلنا نلجأ إلى صندوق ضبط الإيرادات لتغطية ذلك العجز، ولنفرض جدلاً أننا ضاعفنا السعر المرجعي ليصل إلى 38 دولاراً فهل سيحقق ذلك التنمية الاقتصادية المنشودة؟ لا أعتقد، فلو كان السعر المرجعي 50 دولاراً لايحقق القفزة التنموية الشاملة مالم يرفق بجملة من الإجراءات والإنجازات نحاول إيجازها في النقاط التالية:

1- إجراء إصلاح بنكي حقيقي وشامل، يمكننا من التحكم في القروض ومراقبتها في أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك لتحقيق الأمن المالي والمصرفي وكذا متابعة ومراقبة الأموال المشبوهة داخل الدوائر البنكية لوضع حد للنزيف الذي عرفته البنوك الجزائرية، وللفضائح المالية التي تطالعنا بها يومياً الصحف الوطنية وفي هذا الصدد، أقول إنه جميل أن نستعين بالخبرات الأجنبية في هذا المجال، أقصد بذلك البعثة المالية الأمريكية الموجودة في الجزائر منذ أيام للغرض المذكور، ولكن قبل ذلك وقبل اللجوء إلى الطرف الآخر، هل وضعنا الثقة في إدارتنا المالية الوطنية وأعطيناها الفرصة لإجراء تشخيص معمق وطالبناهم بتقديم

شغل دائمة ومنتجة.

5 - توفير الشرط الأساسي والمناخ الملائم لتحقيق ما سلف ذكره والمتمثل في شرط الحرية، بمفهومها الواسع، ولا أدخل هنا إلى النقاش والتفصيل؛ والشفافية في المعاملة وتطبيق القانون والفصل الحقيقي لمختلف السلطات.

وحسب رأبي هذه هي الفكرة الأساسية والجوهرية التي أردت أن أركز عليها، بقيت هناك بعض الملاحظات السريعة، مثل أنني لاحظت الضعف الكبير للميزانية المخصصة للقطاع الثقافي، علما أنه قطاع متشعب وكبير، كإنتاج الكتاب والمسرح والسينما والفن التشكيلي والموسيقى وغير ذلك، وللأسف الميزانية المرصودة لهذا القطاع تأتي في آخر أولويات الحكومة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مثل قطاع التشغيل الذي سبق وأن تكلمت عنه، فنجد الفرق شاسعا لا مقارنة بينهما، وهو قطاع يحتوي على ميزانية ثمانية أو تسع وزارات، وهذا رأبي الخاص.

هناك ملاحظة أخرى خاصة بالتصدير خارج المحروقات، بالإضافة إلى الخضر والفواكه والتمور، هناك قطاع أراه جد مهم وهو قطاع الأدوية الجنيسة التي تنتجها مؤسسة صيدال، وهي قد خاضت معارك كثيرة، منها معركة الأنسولين والحمد لله قد انتصرت في هذه المعارك بتأسيسها لمصنع قسنطينة بعد صراع لسنوات، وكنا نستورد هذه المادة الحساسة من (Nouveau Nordique) الذي كان يسيطر على هذا القطاع.

أخيرا، تناولت الصحافة الوطنية مسألة المصل الخاص بأنفلونزا الطيور والتي أنتجته صيدال، وبرهن على نجاعته بعد التحليلات التي قامت بها مخابر أوربية ولكن مع الأسف كان على صيدال أن تنتظر لسنة أشهر اجتماع اللجنة الوطنية للترخيص أو تعويض الأدوية في هذا المجال، بينما تعوض الأدوية المستوردة من جنيف، وهذا شيء مؤسف، ولهذا أركز وأقول ينبغي أن نشجع التصدير خارج المحروقات خاصة في مجال الأدوية وغير ذلك. وأخيرا، أطلب من السيد الوزير أن يعطينا عرض

إصلاح بنكي ونظام يرقى إلى المستويات الدولية، وسؤالي موجه لكما سيدي وزير المالية وسيدي الوزير المنتدب المكلف بالإصلاح المالي، بعد هذا الإصلاح يمكننا الحديث عن التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، ولكن مع الأسف أننا متأخرون جدا في هذا المجال.

2 - الشروع في استثمار حقيقي منتج، يساهم بشكل فعال في خلق ثروات خارج المحروقات، استثمار يعطي الأولوية للقطاعات التالية:

(1) - القطاع الفلاحي، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع، كالحبوب والبقول وهو أمر سهل التحقيق إذا توافرت الجهود.

(2) - القطاع الصناعي، ومع الأسف أهملنا هذا القطاع إهمالا كبيرا، لذلك ينبغي إعادة الاعتبار لهذا القطاع وخصوصا قطاع الصناعات الغذائية، التحويلية والبتروكيماوية وصناعات التركيب مثل تركيب السيارات والشاحنات وغير ذلك، وأجهزة الهواتف النقالة والحواسيب وغيرها.

(3) - قطاع الخدمات، وذلك برسم استراتيجية للنهوض بالقطاع السياسي، ضف إلى ذلك تطوير واستغلال القطاعات المتجددة، أي التفكير خارج المحروقات والطاقات التقليدية المعروفة.

(4) - قطاع البناء.

(5) - ترقية قطاع التكوين، لأنه القاطرة التي تقود القطاعات الأخرى.

(6) - قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أقول إن هذا لا يتأتى إلا بتبسيط إجراءات الاستثمار، بداية من العقار، مرورا بتوحيد الجهة المكلفة بذلك، وصولا إلى قيام المشروع.

3 - إعتقاد سياسة جبائية حكيمة وشفافة ومجدية وبسيطة.

4 - الإبتعاد عن سياسات التضامن والتشغيل ذات الطابع الشعبي والديماغوجي والظرفي، كقفة رمضان وسياسة تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل وهي سياسات أثبتت عدم نجاعتها، وينبغي في هذا الصدد العمل على خلق مناصب



يتحصلوا بعد على عقودهم، كحي 11 ديسمبر بعين البنيان، وحي الشابور بخنشلة الذي يحتوي على 2001 ساكن، والديوان يطالب بتسديد الكراء، وكيف يسددونه وهم لم يتحصلوا على العقود؟ وحتى هنا في الجزائر العاصمة، استفاد الناس من سكنات منذ سبع سنوات وباعوها ولم يأخذوا عقودهم بعد! فيما يخص قطاع الأشغال العمومية الذي يعد قطاعا حساسا، فإن الطريق السيار شرق - غرب، إحدى أهم إنجازات الدولة الجزائرية وطموح ملايين الجزائريين ومعجزة الأجيال، حيث إن الدولة جندت لها كل الإمكانيات ونرجو أن يتحقق هذا الأمل الكبير، غير أنه نأمل كذلك أن تتزامن هذه العملية الكبرى وعمليات جانبية خاصة بالطرقات الفرعية الولائية الداخلية حتى تتكامل شبكة المواصلات في جميع أنحاء الوطن.

والمؤسف - سيدي الرئيس - أن نسبة كبيرة من الطرقات التي أنجزت وأنفقت عليها أموال باهظة ولم يمر عليها وقت طويل، سنة أو أقل، انهارت تماما بل أصبحت فاسدة أكثر مما كانت عليه، أيعقل هذا والكل يعاني يوميا من نوعية الأشغال، والشعب يتساءل هل كلنا جميعا راضون بهذا العبث؟ أما فيما يسمى بالطرق المحسنة أو فتح المسالك، فلقد أثبتت التجربة أنها عملية غير مجدية بالمرّة، سواء في قطاع الأشغال العمومية أو قطاع الفلاحة أو في قطاعات أخرى، حيث إن معظم - إن لم نقل كل هذه المسالك - يمر عليها شتاء واحد، وتعود كما لو لم تنجز! وهكذا كل عام نعيد نفس العملية، ونعد في الإحصاءات آلاف الكيلومترات أنجزت ولكن الحقيقة غير هذا، فالمواطن يطالب أن تنجز له 10 كيلومتر بالمقاييس المعمول بها وتبقى صالحة لمدة طويلة أفضل من إنجاز 100 كيلومتر، تضيع ويضيع معها الأمل والمال، فتخسر الدولة ويخسر المواطن.

أما فيما يخص البطالة، فإن هذا المشكل العويص الذي تعاني منه البلاد، نعتمد على الإدارة لمحاربتها وتشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية، ولكن بدخولنا إلى الولاية نجد 100 موظف بالمكتب ونجد 20 موظفا بالبلدية وهكذا، ويقال شغلنا الشباب

حال حول مختلف الصناديق الموجودة مع كثرتها، خاصة أنه يصعب مراقبتها والتحكم فيها وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد الصالح حرز الله والكلمة الآن للسيد بلقاسم عطية.

**السيد بلقاسم عطية:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، لا يقتصر تدخلي هذا بالمطالبة بزيادة التدعيم المالي للولايات أو للقطاعات ولا مناقشة الأرقام، حيث إن الأموال رصدت واستفادت جميع ولايات القطر بدون استثناء وكذا جميع القطاعات بأموال باهظة لم تعرفها منذ الاستقلال، فقط أريد أن أشير إلى بعض العراقيل وبعض القطاعات الحساسة التي لا تزال لم تنطلق أو تنسجم مع البرنامج مثل قطاع السكن، فالمشروع يتحدث عن بناء مليون وحدة سكنية إلى غاية نهاية سنة 2009، الأموال مرصودة والمشاريع معطلة، حيث إن نسبة الإنجاز في بعض الولايات لا تتجاوز 15% إلى 20% ووسائل الإنجاز جد ضعيفة خاصة في الولايات الداخلية، وهذا راجع لارتفاع أسعار المواد الأولية كالحديد والإسمنت، الشيء الذي جعل المقاولات تتراجع، وكذا البيروقراطية المتفشية، منها الرشوة، الغش في نوعية الإنجاز، ضعف المراقبة التقنية وغير ذلك، ولهذا أقترح سيدي الرئيس:

- تشجيع المقاولات الصغيرة وخاصة تلك التي تعمل في الولايات الداخلية والجنوبية لبعد مسافتها.

- المراقبة الصارمة، ماليا وتقنيا،

- محاربة البيروقراطية ووضع آليات جديدة لهذه

الظاهرة التي تستهلك المال والوقت وتفقد مصداقية

الدولة، مثلا ديوان الترقية والتسيير العقاري، فهناك

بعض المستفيدين من السكنات منذ سبع سنوات لم

والكتب المدرسية، واليوم لا يمكن لتلميذ السنة الأولى حمل محفظته، فيجب أن يكون معه مرافق ليساعده في حمل محفظته! وحتى المدرسون والتلاميذ سئموا وكرهوا، فأصبح الأستاذ لا يقوم بمهمته بسبب تغير البرامج كل سنة وكل شهر، ألم يدق ناقوس الخطر لوقف مثل هذا العمل والتدرج في الإصلاح حسب إمكانيات التلميذ والأستاذ ومتطلبات الوقت والعصر؟ فهناك من الدول من لم تغير برامج تدريسها لمدة عشرين سنة، فنحن لسنا ضد العلم أو التطور، ولكن مع التدرج، إذ قد يعجز تلميذ في السنة النهائية من التعليم الثانوي عن حل تمرين السنة الثالثة!! وحتى تدريس اللغة الفرنسية التي كانت ترمج في السنة الرابعة، أصبحت تدرس في الثالثة والآن تدرس في السنة الأولى!! فيجب معالجة هذا الأمر لأن هذا القطاع حساس، فالأولاد وأولادنا ومستقبلنا، فالأطفال يرفضون الدراسة.

أما فيما يخص قطاع الصحة سيدي الرئيس، فرغم الإصلاحات والحلول المتفرقة والمتعددة لازال يتخبط في عدة مشاكل، منها المشاكل الداخلية وخاصة إضرابات الأطباء الأخصائيين، وما يزال المريض يدفع فاتورة هذه المشاكل، فهناك مرضى يعانون من أمراض مزمنة وتدخلنا عدة مرات بصدها، فهناك أمراض مزمنة متعددة يعاني منها أغلب سكان ولاية خنشلة كمرض (Hépatite C) والحمى المالطية، التي مصدرها اللحم، فنحن نقول بوجدنا أن يكون صندوق خاص، وكيف يكون ذلك والبقرة المريضة تذبج وتترك مع باقي البقر السليم! فالمرضى يعانون ويضطرون لبيع مستلزماتهم وسكناتهم لشراء علبة دواء!! فنحن طلبنا من وزارة الصحة أن تُجري تحقيقاً عن ذلك، فقد تم اتخاذ بعض الإجراءات لكنها غير كافية سيدي الرئيس.

أما فيما يخص تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، فهناك مشاكل كبيرة، فمن جهة يوجد قانون يعطي الأولوية للاستثمار في هذا القطاع، ومن جهة أخرى عندما يفتح طبيب ما عيادة خاصة، فإن وزارة الصحة ترسله إلى وزارة العمل وهذه الأخيرة تعيد إرساله إلى وزارة الصحة، ومنها - سيدي الرئيس -

ونحن نمتص البطالة، كما أن البطالة مشكل ظل ومايزال يجثم على الملايين من الشباب وخاصة الإطارات الجامعية، وكل السياسات المتعاقبة من أجل القضاء أو الحد من هذه الآفة، كما يتمنى السياسيون ومن بين هذه البرامج برنامج 100 محل تجاري في كل بلدية.

سيدي الرئيس،

إن هذه العملية قد تكون ناجحة في مقرات الولايات الكبرى، وبعض المدن الساحلية، لكنها غير نافعة للبلديات الداخلية الريفية المعزولة، كبلديات ولاية خنشلة، لمصارة، بوحمامة، طامزة، خيران، إلى غير ذلك من البلديات المعزولة، فإن العملية غير نافعة، حيث إن مقرات هذه المحلات بنيت داخل مقرات وأسواق الفلاح، رغم أن الدولة صرفت عليها أموالاً باهظة، واليوم بنيت ووزعت ولا زالت مغلقة إلى حد الآن، لا يبيع فيها ولا شراء ولا حركة، فيجب أن نعتمد على قطاع الفلاحة لمحاربة البطالة، فقد أثبتت النتائج في هذا القطاع، رغم أن الأشغال به موسمية أو مؤقتة، ولذا يجب علينا أن نشجع هذا القطاع لأنه أعطى المردودية والنتائج ونحن اليوم نتكلم عن البناءات والسكن والبناء الريفي نجح في عملية محاربة البطالة خاصة في بعض الولايات، منها ولاية خنشلة، فالمواطن أصبح يثق في الدولة، فرجعوا إلى ولايتهم وبنوا وهم يعملون، فيجب ألا نعتمد على الإدارة في محاربة البطالة، بل يجب الاعتماد على قطاع بناء السكن، خاصة وأن إنجاز ميلون سكن يسير ببطء وسنة 2009 قريبة غداً، وعليه - سيدي الرئيس - إذا أردنا امتصاص البطالة فيجب أن ندعم هذا القطاع الذي يلعب دوراً كبيراً.

أما بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، فصحيح أن قطاع التربية الوطنية هو العمود الفقري لكل بناء حضاري وثقافي واجتماعي واقتصادي، لذا نرى أن كل دول العالم تعطيه العناية الخاصة، والجزائر رصدت له دعماً مالياً معتبراً في ميزانياتها، لكن الملاحظ أن الإصلاح الجاري حالياً يجعلنا نفكر في مصير أبنائنا، حيث أصبحوا حقل تجارب كل سنة إن لم نقل كل شهر أو يوم، بتغيير البرامج والمناهج

ولايات الوطن هو 200 مليون سنتيم.  
والسؤال المطروح هنا هو ماهي المقاييس التي اعتمدها وزارة السكن في تحديد هذه الولايات؟ وماهو مبرر إقصاء بعض الولايات مثل ولاية سطيف التي تعد التجمع السكاني الثاني بعد العاصمة وكذا ولايات الجنوب؟  
ونعتقد أنه إذا كان من الواجب زيادة التشجيع في مجال السكن التساهمي فليكن في ولايات الجنوب وذلك عن طريق زيادة الإعانات المالية من 50 إلى 70 مليون سنتيم حتى نعمل على عدم تشجيع النزوح نحو الشمال من جهة ومن جهة ثانية فإن تكلفة الإنجاز في الجنوب أعلى بكثير من التكلفة في الشمال وذلك للأسباب التالية:

1. البعد عن مصادر التمويل كالإسمنت وملحقاتها؛
  2. عدم وجود مقاولات ذات كفاءة عالية؛
  3. عزوف المقاولين عن البناء وتوجه أغلبهم في المنطقة لإنجاز مشاريع الري والتهيئة والطرق.
- وإذا كان جهد الوكالات العقارية كله منصبا في إنجاز السكنات ذات الطابع الاجتماعي التساهمي ونظرا لربحها الضئيل والضعيف المقدر بـ 7% عند التنازل على السكنات الاجتماعية التساهمية نجد بالمقابل ارتفاع الضريبة على ربح الشركات التي تدفعها هذه الوكالات والمقدر بـ 25%، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي من جراء هذا الاختلال، الربح 7% والضريبة 25%، وعليه نقترح إعفاء هذه الوكالات من الضريبة حتى نمكنها من إنجاز هذه السكنات ذات الطابع الاجتماعي.

ثانيا: في مجال وسائل الإنجاز، لعل الوضع المالي المريح الذي تمر به الجزائر وكذا ما تضمنه برنامج رئيس الجمهورية من مشاريع وبرامج تنموية قد أفرز خاصة في ولايات الجنوب ظاهرة غياب وسائل الإنجاز المؤهلة والقادرة على مسايرة وتيرة الإنجاز الهائلة، الأمر الذي نعتقد سيعطل لا محالة إنجاز الكثير من البرامج والمشاريع وهنا يكون من واجب الجميع التفكير في هذه المعضلة التي قد تؤثر سلبا على عملية التنمية ومعالجة المشكلة في أقرب وقت، ونعتقد أن الحل يكمن في

العيادات الخاصة بأمراض الكلى؛ فالناس تعاني اليوم وبدون إطالة نشكركم سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عطية، ويبدو أنك لم تطل فبارك الله فيك، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مخلوفي... غير موجود... فالكلمة للسيد رمضان عز الدين بوستة.

**السيد رمضان عز الدين بوستة:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،  
معالي الوزراء المحترمين،  
زميلاتي زملائي الأفاضل،  
أسرة الإعلام،  
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
لقد استمعنا بإمعان إلى عرض السيد وزير المالية عن مشروع قانون المالية لسنة 2007 والذي تعرض فيه للمحاور الكبرى للمشروع حيث جاء ذلك في إطار الاستمرار في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي يحمل في طياته جملة من المؤشرات الإيجابية كارتفاع احتياطي الصرف وانحصر معدل التضخم وارتفاع معدل النمو وغيره، وهذا أمر يستوجب التنويه به.

ولا يفوتني في هذه المناسبة إلا أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المالية على الجهود المبذولة وكذا السيد وزير المالية وإطارات وزارته.

وفضلا عما قدمه زملائي من ملاحظات قيمة وموضوعية في غالبها، فإنني أضيف ما يلي:

أولا: في مجال السكن، لقد حدد القرار الوزاري المشترك الصادر عن وزارة السكن ووزارة المالية سعر تكلفة وبيع السكنات الاجتماعية التساهمية بمبلغ 250 مليون سنتيم وذلك في عدد من الولايات هي: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، تيبازة، بومرداس والبليدة بينما يبقى السعر في باقي

الجانب الهام وتوفير ما أمكن من مساعدات للبلديات، الأمر الذي نعتقده قد غاب في قانون المالية لهذه السنة، والقضية لا تتعلق فقط بعمليات تغذية ميزانيات البلديات لكن الأمر يتعدى إلى عدم توفير الوسائل الضرورية للعمل وكذا غياب الحوافز للعمال، وإلا كيف نبرر تقاضي رئيس البلدية لمبلغ 15.000 دج وذلك منذ سنوات خلت والأمر على حاله رغم استفادة العديد من القطاعات بالزيادات في رفع الأجور، ولعل ما زاد الطين بلة هو القرار الأخير الذي أقصى المنتخبين من الاستفادة من الزيادات في الأجور رغم أن زملاءهم غير المنتخبين والموجودين في قطاعاتهم الأصلية استفادوا من هذا الإجراء.

وفي الأخير معالي الوزير، إسمحوا لي أن أنهى مداخلتني بطرح وضعية مفتشي التربية على مستوى ولاية بسكرة الذين بقوا السلك الوحيد الذي لم تسو وضعيته المالية وذلك في إطار تطبيق مرسوم الاستفادة من منحة التحفيز ونعتقد أن الحجج المستند عليها غير منطقية وغير عادلة وهم يناشدونكم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقاضي حقوقهم.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد رمضان عز الدين بوستة؛ نوقف جلستنا ونستأنفها على الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين زوالا، شكرا للجميع ورفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الدقيقة الثلاثين  
بعد منتصف النهار**

إيجاد بعض التحفيزات المالية للمقاولين حتى نمكنهم من تطوير قدراتهم وتشجيعهم على العمل في الجنوب.

ثالثا: في مجال الصحة، أريد هنا أن أتكلم عن موضوع في غاية من الدقة والتناقض في نفس الوقت وذلك فيما يتعلق بعلاج وإقامة المريض في العيادات الخاصة حيث يدفع هذا الأخير نسبة 7% كرسوم على القيمة المضافة (TVA) على عملية العلاج، بينما يدفع 17% كرسوم على القيمة المضافة على الإقامة في العيادة الخاصة وكأن الأمر يتعلق بالإقامة في فندق فاخر والحقيقة أنه شتان بين إقامة المريض في العيادة وإقامة النزول في الفندق وعليه نقترح سيادة الوزير تخفيض هذا الرسم من 17% إلى 07% حتى تتساوى عملية العلاج بالإقامة ونخفف من أعباء مرضانا.

رابعا: في مجال إصلاح المنظومة البنكية، السيد معالي الوزير، لقد كثرت الكلام عن إصلاح منظومتنا البنكية وطالت المدة وزاد الانتظار، فرغم بعض الإجراءات الإصلاحية التي اتخذت على بعض المستويات إلا أن الأمر غير كاف والمؤسسات البنكية أصبحت بمثابة المكبح للاستثمار والتنمية وكذا عمليات القروض البطيئة ساعدت على تعطل الكثير من المشاريع.

هذا ناهيك عن امتعاض المواطن الذي أصبحت نفسه تشمئز عندما يقرأ ويسمع عن الملايير التي تختلس هنا وهناك وعن الثغرات المالية التي تكتشف في بنوكنا كل يوم وعليه معالي الوزير، نؤكد مرة أخرى على أهمية الإسراع في إصلاح هذه المنظومة والعمل على توفير الآليات التي تحمي المال العام من الضياع.

خامسا: في مجال الجماعات المحلية، السيد معالي الوزير، إذا كانت البلدية هي الخلية الأساسية في الدولة وهي الإطار الأمثل للتكفل بانشغالات المواطنين فإننا نعتقد أنه من الواجب مراعاة الجانب المالي لهذا المرفق الذي يتطلع إليه الجميع وجل بلدياتنا تعاني من عجز فظيع وكان بالأحرى من قوانيننا المالية أن توفر آليات لتفعيل هذا

**محضر الجلسة العلنية الثامنة  
المنعقدة يوم الإثنين 21 شوال 1427 هـ  
الموافق 13 نوفمبر 2006 م (مساءً)**

النقطة الأولى عبارة عن اقتراح لتخصيص غلافات مالية أو ميزانية خاصة لترميم البنايات القديمة التي أصبحت مهددة بالسقوط والانحيار والتي أصبحت تعاني منها المدن الكبرى بصفة عامة وعاصمة الغرب ولاية وهران بصفة خاصة؛ إذ إن هذه الظاهرة خطيرة وينبغي أن تدخل ضمن المشاريع والبرامج الاستعجالية، حفاظاً على سلامة المواطنين وحفاظاً على الطابع العمراني للمدينة.

أما النقطة الثانية فتتعلق بمعرفة أسباب الفرق والتباين في تحديد معدل ونسب الرسم على القيمة المضافة التي تخضع لها المهن الحرة!

إذ إن المهن الحرة، أصبحت تخضع للرسم على القيمة المضافة - كما هو معلوم - بموجب قانون المالية لسنة 1996 كما هو منصوص عليه في المادة 70 من القانون المذكور، بحيث طُبِّق على هذه المهن معدل مخفض بنسبة 13% على المبالغ المحصل عليها كأتعاب باستثناء المهن الطبية التي أصبحت تخضع لهذا الرسم فيما بعد أي بموجب قانون المالية لسنة 1997.

ومن ثم ارتفع معدل هذا الرسم إلى نسبة 14% بالنسبة لكل المهن الحرة بما في ذلك المهن الطبية. لكن مع قانون المالية لسنة 1998، انخفض معدل تطبيق هذا الرسم على القيمة المضافة من 14% إلى نسبة 07% بالنسبة للمهن الطبية فقط دون المهن الحرة الأخرى إلى يومنا هذا.

أما المهن الحرة الأخرى كمهنة المحاماة، فارتفع معدل هذا الرسم من 14% إلى نسبة 17% وذلك منذ صدور قانون المالية لسنة 2001 كما هو مبين من خلال المادتين 21 و 22 من القانون المذكور، بحيث ظل ساري المفعول إلى يومنا هذا، ولم يعد النظر فيه في القوانين المالية اللاحقة ولا في مشروع قانون المالية الحالي لسنة 2007.

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد مراد مدلسي، وزير المالية؛  
- السيد عبد العزيز زيارى، وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية  
والدقيقة الخامسة والأربعين زوالاً**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغالنا الخاصة بمناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2007 الذي قدمه السيد وزير المالية صبيحة اليوم، ومن دون إطالة - وبعد الترحيب بالسادة الوزراء الذين التحقوا بنا ومساعدتهم - أحيل الكلمة إلى السيد صلاح الدين رقيق.

**السيد صلاح الدين رقيق:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم؛

سيدي معالي وزير المالية؛

أصحاب المعالي السادة الوزراء؛

زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس الموقر؛

أسرة الإعلام بكافة أنواعه؛

السادة الحضور؛

السلام عليكم.

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2007، تدخل سيدي رقيق حول نقطتين.

– شبه استقرار سعر الصرف للدينار.  
 – انخفاض المديونية الخارجية من خلال سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية حيث وصلت إلى حوالي 07 ملايين دولار.  
 – استقرار في معدل النمو 05,2%.  
 – ازدياد احتياط الصرف الذي يفوق 68 مليار دولار.  
 – جعل الضريبة الجزافية واحدة وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات التي تساهم في إنشاء مناصب شغل والحد من البطالة القاتلة.  
 نثمن وندعم برنامج النمو 2004 – 2009 المقترح من طرف فخامة رئيس الجمهورية وهو برنامج طموح الذي يصل إلى أكثر من 100 مليار دولار ولكن يحتاج للإطار البشري الذي يجسده في الميدان وإلى آليات فعالة.  
 بالمقابل نسجل:  
 – غياب قانون ضبط الميزانية الذي وعدت به الحكومة.  
 – ضعف مداخيل الدولة والإيرادات التي لازالت تعتمد على المداخيل البترولية والجبائية البترولية والضرائب المباشرة وغير المباشرة خصوصا في قطاع الوظيف العمومي.  
 – ضعف كفاءة القطاع الإنتاجي الصناعي والفلاحي، وعدم القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق والشراكة الأوروبية، ولذلك نسأل السيد الوزير، ما هي الاستراتيجيات المعتمدة للنهوض بهذين القطاعين الاستراتيجيين؟  
 – ضعف الاستثمار الداخلي والخارجي.  
 – ضعف التصدير خارج المحروقات.  
 – كثرة الصناديق الخاصة دون مردود محسوس وغياب تقييم المشاريع المنجزة من هذه الصناديق، فنسأل سيادة الوزير، ما هي المشاريع المنجزة لحد الآن معالي وزير المالية؟  
 وندعو الجهاز الحكومي إلى:  
 1 – إيجاد التوازن الولائي والمحلي في التنمية؛  
 ففي إطار قانون المالية 2007 والقانون التكميلي 2006 وبرنامج رئيس الجمهورية (2006 – 2009)

ولهذا أقترح أن يكون نفس المعدل أي 07% بدلا من 17% الواجب التطبيق فيما يتعلق بهذا الرسم على القيمة المضافة على مهنة المحاماة باعتبارها مهنة حرة كسائر المهن الأخرى والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد صلاح الدين، والكلمة الآن للسيد عبد الحميد مداود.

**السيد عبد الحميد مداود:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة؛

السيد معالي وزير المالية؛

السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان؛

السادة الوزراء المرافقون؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛

السيدات والسادة أسرة الإعلام؛

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

بداية نسجل تنديدنا وشجبنا لمجزرة بيت حانون وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة جماعية في قطاع غزة على يد الاحتلال وندعو العرب والمسلمين شعوبا وحكومات والمجتمع الدولي إلى كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني البطل الصامد وتدعيمه ماديا ومعنويا والعمل على إطلاق سراح البرلمانين الفلسطينيين والوزراء.

ونشد على أيدي الشعب العراقي وندعوه لتجاوز محنته والقفز على الطائفية والعرقية والعمل على الخروج بالعراق إلى الاستقرار والاستقلال بجميع أبنائه والحفاظ على وحدته.

1 – ملاحظات على الميزانية:

إن من أهداف مناقشة قانون المالية لـ 2007 هو إيجاد التوازن الولائي والمحلي وتوزيع الثروة والمشاريع التنموية توزيعا عادلا وتحسين ظروف المعيشة للمواطن الجزائري ونسجل ونثمن الإيجابيات التالية:

– الاستقرار المالي للبلاد، والتحكم النسبي في التضخم.

وفق مقاييس صحية والقضاء على الفوضى الموجودة بالأسواق الحالية وتشجيع الخطوات التي اتخذت في هذا المجال.

إن اللأمن الذي يسود مدننا وهذه الأسواق وصل إلى حد سقوط ضحايا إضافة إلى السرقات والجريمة وانتشار المخدرات والاعتداء على المواطنين جهارا نهارا وعلى مرأى الجميع، فما هي سياستكم - سيادة الوزير - تجاه تنظيم هذه الأسواق؟

كما ندعو الحكومة إلى تسوية مشكل أساسي ومطروح وهو مشكل العقار وعقود السكنات العائلية التي سلمت من طرف البلديات بصفة شرعية وقانونية، فمازالت بقرار رغم مرور عشر سنوات وأكثر على استلامها ومحيط العاصمة يئن من هذه المشكلة.

## 2 - الإصلاح المصرفي:

إن مفتاح الإصلاح الاقتصادي وارتفاع وتيرة النمو وجلب الاستثمار وامتصاص السيولة والادخار هو إصلاح البنوك وتوفير المنشآت القاعدية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

غير أننا نرى عجزا كبيرا للنظام البنكي وعدم القدرة على استيعاب التحولات الاقتصادية محليا ودوليا خصوصا العجز في تسيير إدارة البنوك العمومية والخاصة.

إن فضائح الفساد المالي والاختلاسات والرشاوى وتبييض الأموال التي تتكلم عنها وسائل الإعلام خير دليل على ذلك.

مما يلقي على عاتق الحكومة وأصحاب القرار مراجعة شاملة عميقة ودقيقة وصارمة لكيفية سير البنوك وإدارتها وإنشائها وعدم العبث بالمال العام، وضمان الشفافية اللازمة في صرف هذا المال والتخلي عن تقديم القروض بدون ضمانات.

إضافة إلى إيجاد آليات للمراقبة المصرفية والمالية على غرار مجلس المحاسبة أو غيره من الآليات الفعالة في مراقبة المال العام والخاص كاستعمال التقنيات الحديثة للمراقبة الفورية التي تطال هذه البنوك.

ندعو إلى إيجاد توازن بين الولايات في تسجيل المشاريع التنموية وتوزيعها توزيعا عادلا.

وفي نفس الوقت ندعو إلى إيجاد توازن محلي بين بلديات الولاية الواحدة في هذه المشاريع وتجنب وجود بلديات غنية جدا وإلى جانبها بلديات فقيرة جدا تعيش التهميش والحرمان ابتداء بالعاصمة كالبلديات المحيطة بها حيث تنتشر البيوت القصديرية والأكواخ في بلديات: باش جراح، بوروبة، الكاليتوس، عين النعجة، واد قريش، وغيرها.

ونطالب في هذا الميدان بترقية دائرة فرجية إلى ولاية ضمن التقسيم الجديد لإخراجها من العزلة والفقر والتخلف.

نلفت انتباه السلطات المعنية إلى تدهور وضع النظافة والبيئة - وعلى رأسها الولاية والبلدية ووزارة البيئة - خصوصا في الجزائر العاصمة وضواحيها حيث وصل أمر النظافة إلى حد لا يطاق إذ أصبحت القمامة مكدسة في كثير من الأحياء وغياب المراقبة في هذا الشأن لذا ندعو الولاية إلى تدعيم البلديات بالوسائل الضرورية لذلك وإصدار تعليمات صارمة في تطهير الأحياء وإعطاء المدينة وجهها الحقيقي، وأيضا السؤال موجه إلى وزير المدينة.

تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة في بلدياتهم ودعمهم بالقروض البنكية بدون فائدة ورفع هذا القيد العائق أمام كثير من الشباب الذي يتوفر على الكفاءة والمؤهلات العلمية وتشجيعهم على التصدير مع إعفاء ضريبي لمنتجاتهم المصدرة.

الالتفات إلى النزيف وإلى الأدمغة المهاجرة والجالية ومحاولة إدماجهم في نهضة البلاد والتنمية الشاملة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية إضافة إلى رد الاعتبار إلى الأستاذ ورجال العلم والأئمة بتحسين وضعيتهم المادية والمعنوية.

نضيف أيضا في نقطة حساسة وهامة وهي تنظيم الأسواق اليومية والأسبوعية وإنشاء أخرى

المساواة، وتكافؤ الفرص، واحترام الحريات العامة والخاصة، وحقوق الإنسان في ظل التعددية والديمقراطية، بعيدا عن التهميش والإقصاء والأنانية والظلم المكشوف والحزبية الضيقة والدعوة للنهوض بالأخلاق والقيم الروحية وتعميق الانتماء الحضاري والحفاظ على الهوية في ظل الثوابت الوطنية والوحدة الوطنية ومنظومة القيم الإسلامية ومبادئ أول نوفمبر 54 من حق وعدل وتسامح وتعايش وأخوة.

وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الحميد والكلمة الآن للسيد عابد حاج سليمان.

**السيد عابد حاج سليمان:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم؛ السادة ممثلو الحكومة المحترمون والوفد المرافق لهم؛

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة؛ السادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لدى تفحصي لقانون المالية 2007 ارتأيت أن أساهم في ثلاثة محاور تتعلق بالقانون المذكور والاقتصاد الوطني شاملا، تتمثل في بعض الاقتراحات والملاحظات وهي كما يلي:

أولا: فيما يتعلق بالمادة 37 وفي إطار تعاملها مع الصاغة كانت الدولة تفرض في وقت سابق رسم ضمان يقدر بـ 16 ألف دينار جزائري بالنسبة للهكتو غرام بالنسبة للذهب و 40 ألف دج بالنسبة للبلاتين و 800 دج بالنسبة للفضة، لكن كان ذلك يدعو الكثير من هؤلاء التجار إلى الجنوح إلى التصريح الكاذب والتنصل من الجباية؛ وللحيلولة دون تفاقم هذه الدائرة لجأت الدولة (مصالح وزارة المالية) إلى التخفيض من الرسم المذكور إلى معدل 08 آلاف دج

تشجيع إنشاء بنوك غير ربوية أو فروع لبنوك إسلامية جلبا للادخار وامتصاصا للسيولة الموجودة خارج البنوك وإدماجها داخل البنوك والمؤسسات المالية؛ معالي الوزير: لماذا لا تفتح شبابيك جديدة في البنوك الموجودة وفق هذا المعيار وهو مطلب ملح كثيرا خاصة لدى الشباب؟

3 - القطاعات الخدمائية:

إن دعم ميزانية القطاعات الخدمائية وتجهيزها وإصلاح تسييرها والتي تمس أغلبية المواطنين مباشرة كالتعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، التأمين الصحي والنقل أمر ملح جدا خصوصا القطاع الصحي العمومي الذي يعاني من نقص التجهيز وسوء التسيير وتزداد معاناة المواطنين في الرعاية الصحية في الأرياف والمناطق النائية في ضوء تفشي الأمراض المعدية الخطيرة وارتفاع وتيرة الأمراض المزمنة وازدياد كثرة الأخطاء الطبية، وهذا سؤال موجه إلى وزير الصحة، فإن في هذه الآونة الأخيرة ازدياد كثرة الأخطاء الطبية التي يذهب ضحيتها المئات من الأبرياء وهناك إحصائية لجمعية أخلاقيات المهنة أن أكثر هذه الأخطاء موجودة في العاصمة.

كما نلفت انتباه وزارة الصحة والقطاع الصحي لولاية ميلة، عن سكان دائرة تسدان حداة وما جاورها الذين يلحون على إقامة عيادة ولادة بالدائرة لأن موت الأمهات أثناء الولادة لازال في ارتفاع لبعده المنطقة عن مدينة فرجيوة بولاية ميلة.

4 - الحكم الراشد:

إن البلاد وتنميتها بحاجة إلى الاستقرار والأمن والأجواء الهادئة النقية الشفافة، لتجسيد المصالحة الوطنية والسلم والتنمية التي اقترحها رئيس الجمهورية واختارها الشعب الجزائري والتي لا بديل لنا عنها وندعم مجهودات رئيس الجمهورية في هذا الميدان، وندعوه إلى البحث عن طرق ومبادرات جديدة.

إن الشعب الجزائري يتطلع لإصلاح سياسي وإداري ومالي وحكم راشد يقوم على العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة توزيعا عادلا وعلى



الاستيراد أبقى مفتوحا.

ثالثا: لقد مست الفصائح المالية في الآونة الأخيرة أكثر من مؤسسة مصرفية واقتصادية وانكشف بجلاء أنها كانت عرضة للنهب المسترسل في حين كانت الدولة تقوم بإدارتها وتديرها، هذا في وقت كان من المفروض توظيف هذه الموارد المالية من أجل تحقيق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، إن لم نقل تحسين الإطار المعيشي للمواطن في إطار التنمية المستدامة.

سيدي الرئيس، لا ينكر أحد مجهودات الدولة والحكومة على مجمل الإصلاحات التي خصت سياسات قطاعية مختلفة، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وإرساء قواعد العدالة والتوازن والاستقرار الاجتماعي لكنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تجسيد ديمقراطية فعلية ونحن نعلم أن السلطة التشريعية بغرفتيها قد ساهمت بالكثير من القوانين التي لا يسعنا إلا أن نصفها بالجيدة والتي تتماشى والتحويلات العالمية.

سيدي الرئيس، إن البرلمان محاسب من طرف ناخبه والبرلماني يحاسب الحكومة في البرلمان، والحكومة تحاسب الإدارة عبر آلية الرقابة والتفتيش، والقضاء يحاسب الجميع على الالتزام بالقوانين، وفي هذا السياق وللد من ظاهرة الفساد وإهدار المال العام بجدية لابد لنا أن نفكر كبعض الدول الصديقة والشقيقة في إنشاء هيئة أو لجنة عليا مستقلة متخصصة في مجالات القانون والمالية والإدارة تعمل على أساس من الشفافية والنزاهة والحياد، وخاضعة دوما للرقابة والمساءلة تقوم بدور الكشف ومعالجة القضايا المتعلقة بالفساد بناءً على تقارير الأجهزة الأمنية والمصادر المكشوفة وأجهزة الرقابة الداخلية الرسمية، ثم إحالتها على العدالة للحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد المالي والإداري لأن آلية الرقابة الداخلية الرسمية والأجهزة الأمنية وقطاع العدالة ليس لهم القدرة على مباشرة وظائفهم إن لم تجمعهم طاولة واحدة على ملف واحد وهو ملف

بالنسبة للذهب و 20 ألف دج بالنسبة للبلاتين و 300 دج بالنسبة للفضة، بنية حمل هؤلاء التجار على التعامل بصدق وشفافية ووفقا للقانون مع مصالح الدولة المكلفة بقبض الرسوم والجبایات.

لكنه في اعتقادنا إذا أردنا التخلص نهائيا من هذه الآفة التي تعرفها الكثير من المجتمعات ينبغي التخفيض أكثر من قيمة هذا الرسم مما سيشرح لا محالة المختصين في هذا الميدان التجاري للإنتاج أكثر في إطار قانوني وبالتالي ستعزز الجبایة بمساهمة مالية، بشرط أن توفر المادة الأولية، يعني المعادن الثمينة بالكمية الكافية من قبل المؤسسة الوحيدة (ENOR) للحد من المضاربة وتفادي السوق الموازية، وأن يحظى قطاع المصوغات بإطار قانوني يسير عمليات دمج ومراقبة المعادن الثمينة.

ثانيا: إن 42% من قطع غيار السيارات الموجودة في السوق الجزائري مقلدة وأثمانها منخفضة بنسبة 30% وهي متوفرة مما يجعلها كثيرة الاقتناء إلا أنها لا توفر أدنى شروط السلامة وأمن مستعملها بل إنها تسببت حسب الأمن المروري في 15% من ضحايا مأساة الطرق الوطنية ناهيك عما يترتب عنه من تأثير على الخزينة والاقتصاد الوطني.

إن عملية التقليد غير القانوني مست كذلك مواد التجميل والكهرومنزلي والنسيج وغير ذلك، وفي هذا الصدد أعتقد أن إنشاء مرصد وطني لدى الجمارك لمكافحة الغش والتزوير أمر أصبح ضروريا لما يكتسبه من الأهمية في مكافحة والحد من هذا النشاط.

وفي نفس السياق فإن المادة 65 التي تمنع استيراد قطع الغيار المستعملة لأغراض تجارية ستعطي الفرصة لممارسي هذا النشاط لاستيرادها بحجة الاحتياج لأغراض شخصية.

وبالتالي فإن المادة 65 اعتبرها أداة قانونية ورخصة لاستيراد قطع الغيار المستعملة وأجزاء ولواحق السيارات وستعيق السير الحسن للمصالح الجمركية لأن القراءات لهذه المادة ستكون مختلفة لما يميزها من غموض ونقص في الصرامة وباب

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مسعود عميار، والكلمة الآن للسيد جيلالي سليمان.

**السيد جيلالي سليمان:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل؛

معالي السيد وزير المالية المحترم؛

معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل تدخلتي هذا، أهنيء من هذا المقام شعبنا الأبوي وكافة الأمة الإسلامية بمناسبة عيد الفطر المبارك أعاده الله علينا بالخير والأفراح. كما لا يسعني أيضا إلا أن أهنيء شعبنا بالذكرى الـ 52 لأول نوفمبر الخالدة.

سيدي الرئيس،

في ميدان دعم الديمقراطية وضمن الاستقرار عن طريق إحداث ثروات ومناصب عمل، وحدثت إجماع اجتماعي وسياسي لصالح اقتصاد سوق مفتوحة وتنافسية، وهذا بفضل التحكم المسجل في التوازنات الاقتصادية الكبرى.

كما أن مجموع العجز العمومي الذي كان جد معتبر خلال سنوات الثمانينات والتسعينات ترك مكانا للفائض منذ عام 2000.

نرى بأن اليوم لا مجال لتضييع الوقت فيما لا يخدم البلاد ونغتنم جميعا هذه الفرصة المتاحة لنا لصنع مستقبل أجيالنا.

فتعتبر وثيقة قانون المالية لسنة 2007 المطروحة أمامنا للنقاش مخرجا ملائما في حياة الأفراد والجماعات ليحاول بذلك تغطية احتياجات المواطنين ومتطلباتهم وتموين الورشات والقطاعات الاقتصادية وغيرها.

بالفعل سيدي الرئيس، قطعت الجزائر أشواطا حاسمة لتوفير هذا المناخ الملائم لتوزيع هذه المبالغ وتقديم هذا القانون المالي لتسيير وتجهيز

الفساد المالي والإداري على أساس علاقة تعاون وتكامل للوصول إلى تشكيل منظومة متكاملة تهدف إلى سلامة الأداء، وإلا كل مجهود في هذا الإطار يبقى صراخاً أو نداء على الأطلال.

وفي الأخير أشكر الجميع على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عابد حاج سليمان، الكلمة الآن للسيد مسعود عميار.

**السيد مسعود عميار:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد وزير المالية المحترم والوفد المرافق له؛

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون أسرة الإعلام؛

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين؛

السلام عليكم ورحمة الله.

إن فخامة رئيس الجمهورية خصص أموالا طائلة للدفع بإنعاش الاقتصاد الوطني وهذا منذ عدة سنوات، المبالغ المرصدة تفوق عشرات الملايير من الدولارات للإقلاع بالاقتصاد الوطني وإلحاق بلادنا بالدول التي قطعت شوطا كبيرا في مجال النمو وهو الشيء الملاحظ في القوانين المالية للسنوات الأخيرة أين سجلنا أن كل القطاعات استفادت من مبالغ ضخمة لتسمح للبلاد بالخروج من المأزق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يتخبط فيه المجتمع، ولكن على مستوى أرض الواقع أغلبية المواطنين يعانون من صعوبة الحياة ولا يشعرون بتحسين ظروف المعيشة.

التساؤلات المطروحة هي ثلاثة:

– أولا: لأي جهة ننسب هذه الوضعية؟

– ثانيا: على أي مستوى يوجد الخلل؟

– ثالثا: كيف ترون معالجة هذه الوضعية؟

وشكرا والسلام عليكم.

هو تنمية أكثر من 1500 بلدية مهيكلة على مستوى الوطن نناشد السلطات المركزية في هذا الصدد مستقبلا رفعه قليلا لتخفيف الضغط على برمجته. ثالثا: إن العدد الضخم للمرافق العمومية المسجلة في مختلف البرامج والمبالغ المالية الموجهة لإنجازها يجعل بعض الانتهازيين يستغلون ذلك في تبديد الأموال بطرق ملتوية للربح السهل مما يجعلنا نساند ونناشد مكافحة الرشوة بجميع أنواعها والاختلاسات.

رابعا: يجب على الدولة أن تحرص على تجنيد موارد مالية خارج المحروقات برؤية اعتماد استراتيجية جديدة موضوعية لإعطاء دفع للإنتاج الوطني العام والخاص. وفي هذا الميدان:

– تشجيع قطاع الفلاحة والزراعة.  
– إعطاء نوع من الديناميكية لقطاع السياحة.  
– المزيد من الدعم المنطقي لخلق مناصب شغل أخرى في مستوى المؤسسات.

خامسا: الإسراع في إصلاح الجباية المحلية لكون العديد من البلديات على المستوى الوطني تعرف عجزا ماليا ملحوظا.

إن إصلاح الدولة والحكم الراشد هي أفق وترتكز في جانب واسع على إعادة النظر في المنظومة الجبائية وإعادة الاعتبار للجباية للجماعات المحلية مع دعم هذه الهيئة بوسائل مادية لتنفيذ كل المهام المسندة إليها.

سيدي الرئيس؛

في الختام أود، بعدما لاحظت تدخل السيد الوزير فيما يخص الأرقام المسجلة في هذه الميزانية، كانت الإيرادات بزيادة 07% لسنة 2007، نسبة النمو كما جاء بها السيد الوزير 05,2%، ونسبة تضخم أقل من 01,4%، وكل هذا يجعلني أتكلم بصفة عامة إذا كانت في هذا الموضوع أو في هذا الأمر الخاص بالميزانية، وبعد هذه الأرقام المسجلة والمطروحة في ميزانية 2007، السؤال المطروح للسيد الوزير هو: كيف تفسرون سيدي الوزير هذه الوضعية إذا استثنينا الجباية البترولية المعتبرة المسجلة بحيث

مختلف القطاعات في ظل الاستقرار والطمأنينة وهذا بفضل رجالها المخلصين وحكمة الرجل الأول للبلاد فخامة السيد رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، عرفت اليوم جميع القطاعات والمؤسسات تمويلا ماليا معتبرا لتجسيد – في الميدان – مختلف البرامج المسطرة ولا سيما البرنامج الخماسي لدعم التنمية والبرامج الخاصة بولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا سواء بفضل القانون المالي التكميلي لهذه السنة أو مشروع قانون المالية لسنة 2007 موضحا كل البرامج التي تقررت من طرف الدولة على المستوى الوطني والمحلي بحيث لم يبق مبرر أو حجة للتقصير أو التأخر في وتيرة الإنجاز كما نسجل بقناعة أن كل الاقتراحات التي جاءت في المشروع كونها تبشر بمستقبل واعد لشعبنا وبلادنا.

وفي سياق هذه الارتياحات المسجلة، نضيف كذلك الضمان المالي الموجود حاليا لتجسيد البرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال الرصيد المعتبر الموفر على مستوى صندوق ضبط الواردات. سيدي الرئيس،

بعدها تطرقنا لفحص هذا المشروع المالي من حيث الإيرادات كانت جبائية من صنف الضرائب المباشرة أو غير المباشرة أو عادية (مثل دخل أملاك الدولة) أو جبائية بترولية من جهة؛ وتوزيع النفقات على قسم التسيير والتجهيز والاستثمار من جهة أخرى، قد يكون تدخلنا هذا ربما ناقصا نظرا لأن الوثيقة تقنية محضة ويصعب لنا تحليلها الآن، لكن أغتنم هذه الفرصة لتسجيل بعض الانشغالات أراها موضوعية وهي كالتالي:

أولا: يجب على السلطات التنفيذية مركزيا ومحليا أن تسهر على احترام الآجال المسطرة لإنجاز البرامج المختلفة وانتهاء الأشغال للمشاريع في أوقاتها المحددة وكذا احترام المعايير القانونية والتقنية بتوفير وتجنيد العنصر البشري وتحسين طرق الرقابة.

ثانيا: قطاع المخططات البلدية للتنمية خصص له مبلغ ربما كاف في نظر الوزارة ولكن إذا كان الحل

أولاً: في جانب الجباية والتحصيل:

1 - تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة، وما يمكن أن تساهم به من حد في التعقيدات التي طالما سببها نظام الضرائب المتعددة للجهة الواحدة.

2 - تخفيض نسبة الضريبة المطبقة بموجب التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية.

3 - تخفيض الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7% المطبقة على زيت الزيتون ومشتقاته، وقارورات تخزين الغاز الطبيعي وغيرها.

4 - التخفيض في ضريبة الدخل الإجمالي والأرباح من 1/3 إلى 2/3 بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بإنشاء مناصب شغل.

5 - التخفيض في معدل الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنوك لمؤسسات إنتاج الكهرباء، ونقل الكهرباء والغاز، والتوزيع العمومي لهما.

هذه الإجراءات لاشك أنها تصب في صالح المواطنين وتسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني، ونأمل أن تمس مثل هذه الإجراءات التحفيزية مجالات وجوانب أخرى لا تقل أهمية، وعلى سبيل المثال:

أ - في مجال الفلاحة: اتخاذ إجراءات أكثر جدية وأكثر صرامة في حماية التمور إنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً.

ب - في مجال الطاقة: لازلنا نناشد الحكومة، ونأمل أن تؤخذ مناشدتنا هذه بعين الاعتبار، كي تراعي وضعية مناطق الجنوب في تسعيرة الكهرباء وتوزيعه، فالطاقة الكهربائية في معظم مناطق الجنوب ضعيفة وكثيرة الانقطاع، خاصة في فصل الصيف، إلى جانب تكلفتها الباهظة بسبب كثرة استعمالها لمواجهة قسوة الجو صيفاً أو شتاءً.

ج - في مجال الجباية: كنا نود لو تم التخفيض في تعريفات الطابع بمختلف أنواعها والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنة الفارطة، وصل في بعضها إلى 200%.

الواردات وبزيادة 7% في الإيرادات؟ وهل هناك تصوّر أو سيناريو على ميزانية بدون إيرادات بتروولية؟ كيف يكون آنذاك التوازن بين الإيرادات والنفقات للميزانية؟

السؤال الثاني: إذا كان هناك التحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني شيء ممتاز وجميل، في هذا السياق ألتمس من سيادتكم إذا كانت هناك توازنات جهوية مثل القسط المالي الموفر لكل ولاية في مختلف القطاعات التنموية، مثل ولاية معسكر، وشكرا لكم سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد جيلالي، والكلمة الآن للسيد محمد الحافظ بوزقاق.

**السيد محمد الحافظ بوزقاق:** بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

معالي وزير المالية ممثل الحكومة؛

معالي الوزراء المرافقون؛

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون؛

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية؛

أيها الحضور الكرام؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنتهز هذه الفرصة الثمينة لأهنيكم جميعاً بعيد الفطر المبارك، وعيد الثورة المجيدة، وأهنيء من خلالكم فخامة رئيس الجمهورية والشعب الجزائري والأمم العربية والإسلامية قاطبة.

كما أنتهز هذه الفرصة أيضاً لأحيي إخواننا في فلسطين الجريحة، وأشد على أيديهم، خاصة في هذه الأيام العصيبة حيث يعانون قهر الهمجية الإسرائيلية وظلم الخذلان والحصار الدوليين.

سيدي الرئيس،

لا يسعني في هذا المقام، ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2007، إلا أن أنوه بما تضمنه هذا القانون من نقاط إيجابية كثيرة تستحق التنويه والتممين، ومن هذه النقاط:

من أجله، إلا أنه حسب ملاحظاتي العديدة في كثير من الولايات، بما في ذلك حتى العاصمة، أستطيع أن أجزم، وبكل أسف، أن الصحة بالجزائر ما تزال مريضة؛ فهناك نقص في الهياكل الصحية، وإهمال لبعض هذه الهياكل، وعجز في الخدمات ببعضها الآخر، ومن هنا نهيب بالحكومة أن تولي عناية خاصة لهذا القطاع وتسطر برنامجا جادا لإصلاحه؛ وبهذه المناسبة أطلب من السيد وزير الصحة أن يزور ولايتنا ويطلع على النقص الذي تعانيه على مستوى الهياكل والتجهيزات والعمال، وخاصة الأطباء، كما نلح وللمرة الألف على ضرورة منح دائرة (جامعة) بولاية الوادي ذات الثمانين ألف ساكن، قطاعا صحيا، طالما طالبوا به، وطالما وعدوا به ولكنهم لم يمكنوا منه، أشير هنا فقط إلى أن هذه الدائرة كبيرة وكانت تتمتع بقطاع صحي ولكن نزع هذا القطاع، ووعدوا أكثر من مرة بإعادته وفتح قطاع صحي، ولكن لحد الآن بقيت هذه الدائرة تعاني معاناة شديدة جدا.

وقبل أن أنهى كلمتي هذه لدي طلب ملح من السيد وزير العدل كي يفرج عن قرار الإنشاء للمجلس القضائي لولاية الوادي، فالهيكل موجود منذ عامين ومجهز ولم يبق إلا بداية العمل به، والولاية في أمس الحاجة إليه.

شكرا لكم سيدي الرئيس؛ شكرا لكم معالي الوزراء؛ شكرا لكم زميلاتي زملائي، على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوزقاق، والكلمة الآن للسيد عبد القادر نيشاني.

**السيد عبد القادر نيشاني:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد وزير المالية المحترم؛

السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛

السادة الوزراء المحترمون؛

ثانيا: في جانب النفقات:

نثمن الزيادة المطردة لميزانية التجهيز والتي شهدت في هذه السنة كذلك ارتفاعا ملموسا، حيث زادت عن السنة السابقة بحوالي 800 مليار دج. غير أننا لا بد أن نسجل الملاحظات التالية؛ حيث هناك تباين كبير بين النظري والتطبيقي، بين الإنفاق والمردودية، بين إقامة الهياكل ونسبة استغلالها، وينطبق هذا على كثير من القطاعات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - قطاع التربية والتعليم:

فرغم الأموال الضخمة التي رصدت وترصد سنويا لقطاع التربية إلا أن ما سمي بالإصلاح في هذا المجال لم يعط الثمار المرجوة منه؛ فالمستوى يتدنّى من طور إلى طور، والتسرب يزداد من عام إلى آخر، والاحتفاظ في الأقسام يطرد من سنة إلى سنة، حتى وصل في كثير من المؤسسات التربوية إلى أكثر من خمسين تلميذا في القسم الواحد، هذا إلى جانب نقص الكتاب المدرسي وغلائه وتأخر توزيعه، ضف إلى ذلك العديد من الداخليات والمطاعم والمؤسسات التي شيدت لكنها بقيت مغلقة، أو تسير بأدنى حد لها، لعدم توفر أسباب فتحها، ومن هذه الأسباب نقص مناصب الشغل.

2 - قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

هذا القطاع الهام الذي يكون إطرارات المستقبل وترصد له الدولة عادة ميزانية ضخمة، هل بالفعل مردوده يتناسب مع ما ينفق عليه؟ يكفي أن أشير إلى أن الدراسة الفعلية للسنة السابقة لم تتعد الشهرين والنصف في أغلب الكليات، يعني لو حصرنا عدد الأيام التي درس فيها التلاميذ فعليا نجدها لا تتعدى الشهرين والنصف، وأنا لي طفل يدرس بالكلية وقد سجلت هذا الأمر، وفي هذه السنة، قد مضى على افتتاح العام الدراسي الجامعي شهران ونصف الشهر ومعظم الكليات لم تبدأ الدراسة إلا في هذا الأسبوع، ومنها من لم يبدأ بعد.

3 - قطاع الصحة:

رغم النفقات الباهظة التي تنفقها الدولة على هذا القطاع المهم أيضا والمجهودات الجبارة التي تبذلها

البناءات والسكنات الجاهزة بولاية الشلف، حيث تقرر أن تأخذ الدولة على عاتقها التكفل بالمواطنين المستأجرين لهذه السكنات الجاهزة ومساعدة الملاكين لها بمنحهم قروضا بفوائد ضعيفة، وامتيازية وتخصيص الوسائل المالية والبشرية والمادية للعملية حيث تم تسجيل عمليات لإنجاز 6300 وحدة سكنية والمصادقة على المخطط التوجيهي لما بين البلديات وتوفير العقار اللازم للبناءات الأخرى المقررة والتوقيع على الاتفاقية بين الولاية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لساكني السكنات الجاهزة.

سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي، إن الهدف من وراء القضاء على السكنات الجاهزة وتعويضها بسكنات حديثة القصد منها توفير السكن اللائق والضروري لضمان حياة شريفة وكريمة للمواطنين، ذلك أن سكان ولاية الشلف طال انتظارهم وبقوا مدة طويلة في هذه السكنات الجاهزة التي تفتقر إلى تنظيم فضائي وعمراني ناهيك عن تدهور وتآكل العديد منها إن لم نقل مجملها.

إن ما ننتظره ومنتظره مواطنو الشلف وتسعى إليه السلطات الولائية والمركزية هو أن نرى مواطني ولاية الشلف يعيشون وينعمون وسط محيط عمراني عصري وجميل داخل سكنات صلبة تقاوم الحر والقر مثلهم مثل باقي سكان الولايات، إن سكان الشلف يأملون خيرا في البرنامج الضخم والدعم المالي الكبير الذي أقره السيد رئيس الجمهورية لولايتهم.

وعليه، فإننا ندعو بأن تتكافل الجهودات بين المواطنين والمنتخبين والقطاعات المحلية والوطنية لإنجاح هذا المسعى وتحقيق وتلبية رغبة وآمال وتطلعات مواطني ولاية الشلف.

إن عملية التكفل بإعادة إسكان مواطني ومواطنات ولاية الشلف الذين عاشوا ويعيشون في السكنات الجاهزة بصفة مؤقتة منذ ما يزيد عن 26 سنة، أمر نحيبه ونثمنه ونباركه، ولذلك أسمح لنفسي وأصالة عني ونيابة عن جميع مواطني ولاية الشلف بالتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لفخامة

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين؛

السادة ممثلي وسائل الإعلام؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الخالص للإخوة الزملاء أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي الذي قدموه، بحيث تمكنا من خلاله من الاطلاع، وبوضوح ودقة على محتوى قانون المالية، وإضافة وتكملة لمداخلات الزملاء الذين سبقوني في مناقشة قانون المالية، وقدموا ملاحظات وآراء في المستوى مشكورين على ذلك.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أردت من خلال هذا المنبر الموقر والمكان المحترم، ومن خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2006 التدخل حول موضوع هام وهام جدا والذي يعد في الحقيقة مشروع الحكومة كونها توليه أولوية خاصة وتهتم به عدة قطاعات وزارية ويوليه فخامة السيد رئيس الجمهورية عناية خاصة.

إنه موضوع السكنات الجاهزة بولاية الشلف، هذه السكنات ورثتها ولاية الشلف وظهرت بها بعد الزلزال العنيف الذي ضرب بالولاية في سنة 1980، وتشكل السكنات الجاهزة السمة الأساسية لولاية الشلف، وقد أصبحت هذه السكنات تشكل خطرا على ساكنيها نظرا لتدهور حالتها وقدمها، ناهيك عن الأمراض التي أصبحت تسببها الكثير منها، إضافة إلى تشويهاها للنسيج العمراني لمدينة الشلف.

ويوجد حوالي 18.316 مسكنا جاهزا منها 16 ألف مسكن يوجد في حالة مزرية وكارثية، وهذه السكنات منها ما هي ملك لأصحابها بعد شرائهم لها، ومنها ما هي تابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري، إذ إن أصحابها مستأجرون، وباعتبار أن الموضوع ضخم واستراتيجي وهام فقد قام كل من السادة وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، وزير المالية ووزير السكن والعمران، بأكثر من زيارة لولاية الشلف من أهمها زيارة فيفري 2005، قصد إيجاد صيغة للتكفل ومعالجة ودراسة ملف

دولة الرئيس، أنا أنطلق من صلاحياتنا كبرلمانيين، لأن المادة 160 من الدستور تنص على أن الحكومة تقدم سنويا قانون ضبط الميزانية، هذا ما طُلبَ في كل سنة، وهنا أشير إلى دور اللجنة، حيث تساءلت وطرحت سؤالاً لمعالي وزير المالية وبودي أن أ طرح بدوري سؤالاً لمعالي وزير المالية وهو:

متى يتم تقديم - للبرلمان - قانون ضبط الميزانية، حتى نناقش الميزانية للسنة الموالية ونعرف مدى استهلاك الأموال التي صادقتنا عليها في قوانين المالية السابقة؟

على سبيل المثال - دولة الرئيس - الشغل شاغل لفخامة رئيس الجمهورية، وشغلنا كبرلمانيين وحكومة، امتصاص البطالة وخاصة في يد الشباب خريجي الجامعات، هناك برنامج طموح لفخامة رئيس الجمهورية وأشار وقال: من اليوم إلى سنة 2010 سنصل لقرابة مليون طالب جامعي وهذا فخر للجزائر.

لما نرى أن هناك البطالين الجامعيين، فقانون المالية - دولة الرئيس - لسنة 2006 رصد فيه مال وخصص مناصب مالية لهذه الفئة، وصادقتنا عليه بالإجماع وقلنا حبذا لو يصبح مطبقا في الميدان، إلا أنه غير ذلك.

فنرى - معالي وزير المالية - أن إجراء المسابقات يبدأ في الشهر العاشر وفي الشهر الحادي عشر بدلا من الشهر الأول للسنة.

سؤال المطروح: هو أين هي الأموال التي صادقتنا عليها من بداية السنة إلى الشهر العاشر؟

هناك خصوصية - دولة الرئيس - خاصة في قطاع الصحة، حيث نرى أن هناك أمراضا تنتقل من الحيوان إلى البشر وتكلف أموالا باهظة لخزينة الدولة على سبيل المثال (Hépatite A et B)، وتطرق زميلي في ولاية خنشلة إلى كذلك الحمى المالطية.

دولة الرئيس، طبقا للصلاحيات اطلعت لجنة الصحة بهذا المجلس الموقر على الوضع في عين المكان في عدة ولايات، أذكر على سبيل المثال مسيلة، بسكرة وخنشلة ووجدنا أن هناك أمراضا

رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة - حفظه الله - على اهتمامه الشخصي بانشغالات مواطني ولاية الشلف، والذي سبق لفخامته أن أشار في لقاء له بإطارات الدولة إلى موضوع مدينة الشلف وأصر على أن تتم عملية إعادة تهيئة الشلف وفق ما تمليه القواعد العمرانية لبناء المدن حتى لا تصبح مدننا مجرد مرآقد تفتقد لأدنى الهياكل والمؤسسات التي تساعد على إنكاء روح المدينة والعصرنة.

ولذلك فإنه مهم أن تعمل على تسيير المليارات التي ستضخها الدولة من أجل إعادة بناء أو إن صح التعبير إعمار مدينة الشلف وفق المعايير التي تضمن بناء مدينة حقيقية، فهذا أمر ليس بحاجة إلى المتاجرة السياسية، فالجزائر كما أشار دوما السيد رئيس الجمهورية تحتاج إلى بناء فضاءات عمرانية تتجه بالإنسان الجزائري إلى المستقبل.

أملنا أن نعمل من أجل بناء مدينة حقيقية، تعيد أمجاد الشلف (ولاية الأصنام سابقا)، وتشكل لبنة جديدة في إعادة بناء النسيج العمراني الجزائري. ختاماً، لا نريد لعملية إعادة بناء الشلف أن تبقى مجرد تجديد للبناءات الحالية دون أي رؤية تعيد تغييرها عمرانيا، لا نريد أن نجد دواوير الشلف، وإنما بناء الشلف المدينة، وحينما أتكلم عن الشلف فهذا ينطبق على جميع مدننا، ولكن تبقى الشلف مثلا، لذلك نتمنى أن تكون عملية بناء مدينة الشلف سابقة حميدة. شكرا، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر نيشاني، والكلمة الآن للسيد محمد عبيد... ليس موجودا، فالكلمة إذن للسيد علي قواسم، تفضل.

**السيد علي قواسم:** بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا للسيد دولة الرئيس المحترم.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون؛

زملائي زميلاتتي؛  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سنستوردها ومعنى ذلك أن الغير سيستفيد منها، لكن الجزائر والحمد لله شاسعة وعبارة عن قارة فيها قطع وبإمكاننا إذا كانت هناك استراتيجية ودراسة فيما بين القطاعات سنقلص تدريجيا من استيراد هذه المادة ويكون هناك اكتفاء ذاتي مثل ما يجري في بعض البلدان الأخرى، خاصة جيراننا، لأن اليوم معالي وزير المالية نقول بأن احتياجات البلد هي 03,2 مليار لتر سنويا ومنتج 01,2 مليار والباقي مستورد لأن أغلب مربى القطيع موجودون بدون أراض وهذا يجرنى - دولة الرئيس - إلى التحدث عن مشكلة عويصة يعرفها البلد منذ عدة سنوات تخص العقار الفلاحي.

الحكومة مشكورة على أخذها قرارا فيما يخص العقار الصناعي وهناك مرسوم تنفيذي وهناك سلطات على مستوى الولاية تعمل على إنهاء التنمية في البلد لكن حتى القطاع الزراعي الذي نعلق عليه الكثير، وبلدنا بلد زراعي قبل أن يكون بتروليا، فعلينا أن نفكر معا في هذه المعضلة التي يعيشها البلد، وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد قواسم والكلمة الآن للسيد سيدي إيكناوي.

**السيد سيدي إيكناوي:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس؛

السادة الوزراء؛

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة؛

أسرة الإعلام.

استبشرنا خيرا عندما استمعنا إلى نص المشروع لقانون المالية إلا أننا سجلنا بعض الملاحظات أراها جوهرية ربما أغفلها هذا القانون، حيث علق المواطن آمالا كبيرة عليها.

أولا: عدم إعفاء المستخدمين من الجنوب من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 70%.

ثانيا: رفع معدل الرسم على النشاط المهني إلى 05% على الشركات البترولية عوض 02%.

كثيرة تصيب هؤلاء المواطنين، وحتى البعض من هذه الأمراض كالحمى المالطية يوصل إلى الأمراض القلبية وأدعو الله أن يشفيهم، إلا أن العملية غير منظمة على مستوى الميدان، لاحظنا أن في بعض الولايات - دولة الرئيس - فيه مرض أو فيه (un foyer) في ولاية ما، يأخذ السيد الوالي قرار غلق السوق، فهذا ليس بحل، لأن القطيع الموجود في الجزائر ينتقل من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب دون مراقبة.

وأنا أقترح عليكم معالي وزير المالية أن هذه عملية قطاعية لكل الوزارات وبالدرجة الأولى وزارة الداخلية والجماعات المحلية ثم وزارتك وزارة المالية ثم وزارة التجارة ووزارة الفلاحة، عملية جرد وضبط تراثنا الجيني وبعض الشعوب سبقنا ووصل إليها وقلص عدة أمراض متنقلة من الحيوانات إلى الإنسان، وعلى سبيل المثال دولة الرئيس، الفرد المصاب بالحمى القلاعية تصرف الدولة عليه 30 مليون سنتيم وهذه الولايات قد زربناها ووجدنا عددا كبيرا من المصابين فيها والمرض مستمر في الانتشار.

النقطة الثالثة دولة الرئيس، وهي تقريبا خاصة بولاية الطارف، فما دام قدرزق ربي هذا البلد أموالا والحمد لله، علينا أن نستثمر وننفق هذه الأموال خاصة للأجيال الصاعدة، فولاية الطارف - معالي وزير المالية - بحاجة إلى تسجيل أربع ثانويات.

في سنة 2007 كان فيه تسجيل ثلاث ثانويات ووقعت ضجة وتم غلق الطريق في إحدى بلديات الولاية وهذه البلديات هي بلدية الشيحاني، بلدية الزيتونة، بلدية بوقوس وبلدية الشافية وهي بلديات ريفية ونائية في حاجة إلى تسجيل ثانويات بها إعطاء العلم والمعرفة لأبنائنا.

هناك مادة ضرورية - دولة الرئيس - ولا يستغني عنها أحد وهي مادة الحليب، حيث تكلف خزينة الدولة سنويا - وأنا قلتها وأعيدها تقريبا للمرة الخامسة في هذا المجلس الموقر ومن هذا المنبر - تقريبا 600 مليون دولار أمريكي وهذه الأموال - دولة الرئيس - ننفقها على غيرنا، لأننا



العمومية والتزامه أثناء زيارته للولاية بمنح كل شبكة الطرقات سواء الوطنية أو الولائية لكن وتيرة الإنجاز تعد بطيئة جدا مما تسبب في إعادة تقويم العملية الخاصة بالطرقات وعلى الخصوص الطريق الوطني رقم (3) الرابط بين ولاية ورقلة وولاية إليزي.

كذلك ألتمس من السيد وزير الأشغال العمومية أن يسجل الطريق الرابط بين حاسي مسعود ودبداب مرورا على البرمة، والمحدد بمسافة 511 كلم، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد إيكناوي، والكلمة الآن للسيد قداري بن حرز الله.

**السيد قداري بن حرز الله:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛  
السادة معالي الوزراء والطاغم المرافق لهم،  
الإداريين؛

السادة أعضاء مجلس الأمة؛

السيدات والسادة أسرة الإعلام؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر في بداية الأمر السيد معالي وزير المالية على العرض الذي تقدم به، كما أشكر أيضا اللجنة على تقريرها التمهيدي.

قبل أن أتطرق إلى قانون المالية والواقع المعاش، أهنيء في البداية الجميع الشعب الجزائري، سلطة وشعبا بعيد الثورة الجزائرية المضفرة الذي تزامن هذا العام مع عيد الفطر المبارك.

وإن قانون المالية لسنة 2007 هو القانون السادس الذي تم نقاشه في عهدتنا الانتخابية التي هي على وشك الانتهاء والتي من خلالها يسجل لنا التاريخ والشعب الجزائري والحكومات المتعاقبة أننا لم نبخل من عطاءاتنا ومساهماتنا في النقاش والإثراء وفي إسداء النصيحة وفي النقد البناء

كما أنه بهدف إطلاع المنتخبين بالجنوب على حصة البلديات من الرسم على نقل المحروقات، ومن هنا ألتمس من السيد الوزير توضيحات عن كيفية تحديد حصة البلديات من هذا الرسم ونحن نعلم أنه بالرغم من ارتفاع إنتاج المحروقات وارتفاع سعر البترول والزيادة الكبيرة في الأنابيب إلا أن حصة بلديات ولاية إليزي لم تتغير منذ أكثر من 6 سنوات.

وكذلك موضوع تسعيرة الرحلات الجوية التي طالما نادينا بها في هذه القاعة حيث أصبحت الرحلة من وإلى ولايات الجنوب ربما أكثر من الرحلات إلى بعض البلدان في الخارج، حيث أصبح المواطن خاصة الطالب أو المريض لا يستطيع أن يسافر عبر الرحلات الجوية من جانت إلى الجزائر العاصمة ومن إليزي ومن تمنراست إلى الجزائر العاصمة، وكذلك مشكل فاتورة الكهرباء، وأشكر الزملاء الذين تطرقوا إليها، فلا أتحدث عن المواطن البسيط بل نتحدث حتى عن هيئات الدولة، حيث بعض البلديات أصبحت عاجزة عن تسديد فاتوراتها وتصبح في الظلام الدامس بينما نسمي هذه البلدية الخلية الأساسية للدولة، والواجهة الأمامية للمواطن.

وكذلك بالنسبة للحظر الجمركي، فلا بد أن نعرف أنه في بعض الولايات تبعد بلدياتها ب 700 كلم، حيث إن الحظر الجمركي، أصبح المواطن ضحية حينما يشتري سلعة من السوق وعند خروجه من السوق يتعرض إلى تفتيش من طرف الجمارك أو الدرك الوطني أو حرس الحدود حيث تنتزع منه هذه السلع، ويصبح ضحية للقانون.

كما لا يفهم زميلي السيد النائب من الشلف من كلامي أنني أعقب عليه، ولكني سمعت كلاما عن البناء الجاهز، فنحن نسكن في البناء الجاهز وندفع مبالغ، ولا نسكن فيه ومنتظر التعويض، وهذا منذ أكثر من 20 سنة!

وكذلك قضية الطرقات وهنا نفتح قوسا، وأنا أنوه بالمجهودات وباسم كل ولاية إليزي، المجهودات التي قام بها السيد وزير الأشغال

الذي مازال يترنح مكانه ولا في مجال الصحة التي هي مريضة بين قوسين، نجد مثلا لا أتكلم عن جانب التجهيز ولا عن جانب الطب ولا شبه الطبي، أن مديرا تنهى مهامه بوفاته أو استقالته يبقى 06 أشهر أو 07 أشهر دون تعويضه بمدير آخر، وفي الحقيقة هذا واقع لدينا ونتأسف لمثل هذه الأمثلة أو في مجال الفلاحة التي لم تتوث لحد الآن أكلها بعد ولا في مجال التربية والتعليم الذي رغم الجهود المضنية لن يف بالمطلوب ولا في مجال الطرقات في البلديات والنقل في المطارات التي مازالت مغلقة ولم يوف السيد وزير النقل بوعوده لحد الآن ولا في مجال السكة الحديدية التي لا يسير في اعتقادي اقتصاد في بلد هو في طريق النمو إلا بها وهي مازالت على حالها منذ عهد الاستعمار.

وإذا تكلمنا عن الجانب الاجتماعي الذي رافعا عنه ويرافع أعضاء مجلس الأمة عنه كثيرا للتحسيس به فإنه مرهون بالجانب الاقتصادي وهذا شيء مسلم به، يعني الجانب الاجتماعي مرهون بالجانب الاقتصادي إذا تحسّن الجانب الاقتصادي تحسّن الجانب الاجتماعي وهذا يعرفه الجميع والإقلاع الاقتصادي مرهون أيضا بتغيير الذهنية أولا في الجانب التسييري والتركيز على صناعة الرجال قبل صناعة الخطط والأموال ولذلك إيجاد الفرد الصالح ذي الكفاءة والاختصاص لبناء اقتصاد قوي وفعال يضمن حياة اجتماعية راقية أصبح يفرض نفسه وتحتّمه الظروف والواقع وأصبح هو في أعلى سلم الأولويات.

التربية والتكوين والصرامة في تحصيل المناصب والمسؤوليات لأهل الكفاءات هي أولى الأولويات وأصبح حريا بنا اليوم - بعد التجارب المرة التي خاضتها الجزائر في موضوع الحكومات التي في الحقيقة تعاقبت كثيرا في فترة قصيرة - أن نضع مقياسا واحدا هو الكفاءة والتجربة والسلوك والضمير الحي وقد حان الوقت في ظل عولمة لا تعترف إلا بالقوة والعلم أن نخرج من مربع المحسوبية والمعرفة والعواطف التي أوصلتنا إلى العواصف، وفي هذا المجال أتطرق أيضا إلى

والتصويب الجاد لكل الحكومات المتعاقبة ولكل الوزارات التي تقدمت بمشاريع قوانين، وإنما إذ نتكلم عن هذا الأمر فإننا ندرك أننا لم نرق إلى أداء الواجب المنوط بمهمتنا على وجه التمام والكمال نظرا لظروف البلاد ونمط النظام المتبع في بلادنا والذي حكم علينا بوجه أو بآخر إتباع أسلوب معين في العمل، وإن المتتبع للنقاشات التي تمت منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا يدرك أن هذه النقاشات في مجال قوانين المالية ويلحظ تطورا في الأداء واستقرار في الرؤى وتدرجا في المستوى، كما أننا لا ننكر أيضا تحسنا في العرض وتطورا في الشكل والمضمون من حيث تنوع البرامج الإنمائية حسب القطاعات وحسب المناطق والجهات في الوطن، وإن استحداث الصناديق المدعمة في الجنوب والهضاب العليا والبرامج التنموية العادية والتكميلية وغيرها أضفت ديناميكية جديدة في بلادنا ضاعفت الجهود والإمكانات وشاركت جميع القطاعات بحكم الحركية المكثفة والمتسلسلة مع بعضها، ومما ساهم في تنشيط هذه الحركية الورشية المتواجدة عبر الوطن وفي جميع القطاعات هو توفر الجانب المالي في خزينة الدولة والريع المحروقاتي وهنا أفتح قوسا لأحمد الله وأشكره شكرا جزيلًا يليق بمقامه على النعم التي تفضل بها علينا ولولا لطفه بنا وإنعامه علينا باحتياط المخزون في باطن الأرض لكنا ربما قوما تبعا ورقابنا مرهونة عند غيرنا لأننا - بصراحة - شعب علمه النظام الجزائري الاتكال على الدولة فقط في كل شؤون، وصار عند عامتنا وخاصتنا ضرب مثال الجد والكد والاتقان للصينيين واليابانيين وغيرهم من الشعوب، وضرب مثال الفشل والكسل وعدم الإتقان للعرب عامة وللجزائريين خاصة ونحن الذين علمنا الإسلام حب العمل، قال تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"، ورغم المجهودات المبذولة لحد الآن والبرامج المسجلة والأموال المكدسة فإننا نحن نواب الشعب ننهب الحكومة أن جهودنا مازالت لم ترق بعد لتطلعات الشعب لا في مجال الاقتصاد والاستثمار

الرجال الواقفون بالضمير الحي والإيمان الراسخ وينقصها استغلال الطاقات والقدرات بالشكل العقلاني وينقصها حصر الإمكانيات والوسائل واستغلالها حق الاستغلال.

وإن العناصر الأساسية لنجاح أي مشروع أو برنامج تنموي هي ثلاثة:

(1) الدراسة الوافية،

(2) الاعتماد المالي،

(3) الرقابة والمتابعة.

والجزائر اليوم - في نظري - في جل برامجها لا توفر إلا العنصر الثاني وهو المال، وأما العنصران الآخريان وهما الدراسة الوافية التي لا تدع شكاً للإعادة فيما بعد والترقيع وهو حاصل في الكثير من الأمور والمجالات في بلادنا والرقابة والمتابعة التي تتفادى التبذير والفساد وتحقق الإتقان والجودة هما عنصران مغيبان وفي جل الأوقات ناقصان في مجالات كثيرة وهذا أمر لا يحقق المطلوب، ولذا صار محتما علينا اليوم إذا أردنا أن نخرج من أزمتنا أن نغير أسلوب العمل ونتقي الله في هذا الشعب الذي يدفع فاتورة الفقر والعوز والحرمان والبطالة وصعوبة العيش في القرى والمدن والأرياف.

وقبل أن أختتم كلمتي أتوجه إلى السيد وزير المالية لبذل جهد في إزالة بعض العراقيل والقيود التي تقيد تنفيذ البرامج منها الإجراءات المعقدة لدى بعض البنوك وأذكر هنا بنك (BADR) في مجال الفلاحة وقد اشتكى منه حتى وزير الفلاحة، ومثلاً أيضاً رفع شرط احتكار الإشهار بالمرور على الوكالة الوطنية للنشر والإشهار والتي كثيراً ما اشتكى منها رؤساء البلديات والولاية على أساس أنها لا تراعي الجرائد التي تصدر فيها الإشهارات بالمناقصات من حيث عدم وصولها إلى بعض الأماكن وبعض المدن النائية أو غيرها وهذا شيء غير معقول في بلد يريد أن ينهض باقتصاد قوي.

وفي الأخير أتمنى لكم جميعاً التوفيق والسداد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

موضوع المؤسسات الاقتصادية والصناعية المعلقة والتي هي كثيرة في بلادنا ولحد الآن رغم كل المحاولات مازالت شركات جزائرية تتخبط في مشاكل لا حصر لها منذ التسعينات وهنا أقول إن كانت الدولة الجزائرية تحرص على سداد ديونها الخارجية لتحرر من التبعية المرتهنة وهذا شيء جميل ونحن نحبه ونشجعه ولكن إن ديون العمال والشركات هي أيضاً من المسائل التي لا بد من إيجاد حلول لها جذرية ونهائية وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر شركة قطنيات الجنوب بالأغواط التي يعيش عمالها في متاهات وضياح وشركة (SINILA) وغيرها من الشركات ذات إرث التسيير الاشتراكي القديم وأشار هنا أيضاً إلى التعاملات البيروقراطية التي مازالت تهيمن على بنوكنا وإدارتنا وإن عرقلة الخطط والبرامج لا تبرر كما كنا ندعي في السابق أنها من نقص الاعتمادات المالية وتأخرها وإنما أصبحنا اليوم نسمع عن نقص الإمكانيات ووسائل الإنجاز وهنا أتساءل هل نريد أن نبني اقتصاداً قوياً مثل الذي عليه دول أوروبا وأمريكا وغيرها ونحن لم نوفر الآليات التي أنجزوا بها هم اقتصادهم، وأقتصر هنا على عنصر واحد أتكلم عنه وهو لا بد من إيجاد شبكة معلوماتية متداولة ومترابطة بين جميع القطاعات في جميع الجهات وفي جميع المعلومات وهذا للنهوض باقتصادنا لأننا اليوم في عصر السرعة وعصر المعلومات والشفافية التامة كما في كل الأمور.

واليوم أصبح هذا الأمر هو السبيل الوحيد لمعرفة القدرات فربما يقول الشخص إنه لا توجد إمكانيات ووسائل الإنجاز ربما نجدتها مكدسة في أماكن أخرى، فليس لدينا المعلومات التي تعطينا نسبة القدرات والوسائل والإمكانيات المتواجدة في الوطن، ولا بد من ربط هذه الشبكة بالشبكة العالمية لإتاحة الفرص للجميع ولاستغلال ما هو موجود وإيجاد ما هو مفقود.

كما أن الجزائر اليوم لا تنقصها القوانين التشريعية والتنظيمية ولا الخطط والبرامج والاعتمادات والتخصيصات المالية وإنما ينقصها

**السيد أحمد بابا:** شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.  
سيدي الرئيس الفاضل،  
معالي السادة الوزراء ومساعدتهم،  
زميلاتي زملائي الكرام،  
السادة الحضور والإعلاميون وغيرهم،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كالعادة وفي كل سنة وفي مثل هذا التاريخ  
يعرض علينا مشروع قانون المالية للسنة اللاحقة  
المقدم من طرف الحكومة وفي كل مرة كذلك نناقش  
المشروع وفي الأخير نثمنه ونباركه ونصادق عليه،  
دون أن نكون على علم بما أنجز وما بقي من  
الإنجاز بالنسبة للسنة الفارطة لتدارك النقائص في  
السنة اللاحقة وعليه من باب الصواب والحكمة  
والسداد أن يعرض علينا ملخص فيه ما استهلك  
وما لم يستهلك من اعتمادات المال العام.

وهذا يجزني إلى التكلم عن الصناديق  
وما تحتويه الصناديق الخاصة التي نعلم بها وما لم  
نعلم بها ولا نحصي لها عددا أو طريقة تسيير  
أموالها، ما عدا المشاريع الممولة منها والتي  
لا تساوي حجم الأموال المرصودة فيها كصندوق  
تنمية مناطق الجنوب وصندوق تنمية الهضاب  
العليا على سبيل المثال لا الحصر، وفي نظرنا وحتى  
تعم الفائدة والاستفادة ورفع الغبن عن العامة من  
سكان الجنوب، والتي أصبح غالبيتهم عاجزين عن  
تسديد فاتورة الكهرباء لغلائها وزيادة الحاجة  
لاستعمالها لحرارة المنطقة بالإضافة إلى تسعيرة  
السفر بالطائرة والتي أصبحت محرمة عليهم، وهنا  
أقدم باقتراحي هذا إلى ممثل الحكومة لتسديد  
الفوارق ودعم مؤسستي سونلغاز والخطوط الجوية  
من صندوق تنمية مناطق الجنوب، وهذا حال فئة من  
السكان يعانون ولا يصرخون، هذا من جهة، ومن  
جهة أخرى هناك شردمة من اللصوص ينهبون  
ويتعالون حيث ذهبت أموال كثيرة سدى وتنهب  
آلاف المليارات من البنوك وكأني بالمثل الشعبي  
القائل: (المال السائب يعلم السرقة) وما من يوم يمر  
إلا وتقرأ على صفحات الجرائد الفضائح المالية وما

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد قدراي بن حرز الله.  
بودي فقط أن أبدي بعض الملاحظات على  
النقاش بصفة عامة، ففي بداية الجلسة كنا تكلمنا  
عن القواعد التي يجب أن نعمل في إطارها لكي نحقق  
الإنصاف بين كافة الزملاء والزميلات في قضية  
الوقت ولكن يبدو أن هذه القضية لم تحترم، فبودي  
أن أتوجه إلى بقية الزملاء أن يأخذوا بعين الاعتبار  
هذه الملاحظة.

الملاحظة الثانية، بودي عندما يتكلم الواحد أو  
يعطي حكما - وهو حر في إعطاء الحكم الذي يراه  
مناسبا - أن يكون دقيقا في الوصف بأن يقول  
ويستعمل الضمير الخاص به وليس بضمير  
الجماعة، والحكم في النهاية هو حكمه الخاص  
وليس حكم المجموعة، فالتقييم لعمل الهيئة، هناك  
جهة معينة بإمكانها إعطاء الأحكام. أما في تدخل له  
علاقة مباشرة بقانون محدد وهو قانون المالية  
فبودنا أن يقتصر النقاش حول هذا الموضوع.

ملاحظة أخرى، أيضا بودنا كذلك أن الزميلات  
والزملاء عندما يتدخلون أن يعبروا عن وجهة نظرهم  
ولا يردون على بعضهم البعض لأن هناك جهة  
واحدة يوجه لها النقاش ويتوجه إليها المتدخل  
وهي الوزارة المعنية أو الحكومة بصفة عامة أو  
رئاسة الجلسة، فبودنا أن نتجنب في التدخلات  
المستقبلية هذا الجانب.

والملاحظة الأخرى التي بودي التذكير بها هي  
أننا بصدد مناقشة قانون المالية، فصحيح أنه يحق  
لكل واحد منا أن يعبر عن الرأي الذي يراه مناسبا  
ولكن إذا جاء استثناء - ونتكلم هنا عن القضايا  
المحلية - فهذا جائز، ولكن يجب أن لا ينعكس الهرم  
ويتم التركيز على الجانب المحلي وننسى الجانب  
العام الذي يخص الوطن والذي هو موضوع الدراسة  
والذي جاء ملخصا في مشروع قانون المالية  
موضوع الدراسة.

هذه بعض الملاحظات وددت قولها ولا أرغب في  
أن يفهم كلامي بأنه توجيه للنقاش وإنما تأطير لهذا  
النقاش وجعله يسير في الإطار الذي هو مخصص  
له، شكرا للجميع والكلمة الآن للسيد أحمد بابا.

ونطلب منه مساهمة بـ 25% لتمويل مشروعه فهذه قضية لا تطاق بالنسبة للشباب البطل.  
ومن جهة أخرى فإن الشروط التي تضعها البنوك لمنح هذا الشاب القرض والتمثيل في تقديم ضمان القرض، إنني أتعجب وأتساءل كيف هذه البنوك تمنح للمستثمرين الكبار آلاف المليارات، وما هو نوع الضمان الذي يقدمه هذا المستثمر حتى يتحصل على آلاف المليارات التي تذهب خارج الوطن!؟

ولهذا أقترح تسهيل عملية الحصول على القرض بالنسبة للشباب.

النقطة الثالثة، إنني أحیی قرار الحكومة بالنسبة لملف الأجر الذي أفرج عنه وهنا أقترح رفع منحة عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للشباب المستفيدين على الأقل لتمثل 30% من الأجر القاعدي المضمون.  
النقطة الرابعة وفي الأخير بالنسبة للضرائب، تخصيص نسبة من مداخيل الضرائب للشركات الكبرى للبلديات التي تنشط فيها فروعها عكس ما هو موجود حاليا حيث لا تستفيد إلا البلديات المتواجدة بها المقر الرئيسي وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد إدريس والكلمة الآن للسيد فريد هباز.

**السيد فريد هباز:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم؛

السيد معالي وزير المالية ومعاونوه؛

السادة الوزراء المحترمون؛

رجال الإعلام والصحافة؛

زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبدأ مداخلة بتهنئة الشعب الجزائري بذكرى الفاتح من نوفمبر مشيدا ومنوها بأبطال الجزائر الشهداء رحمة الله عليهم، والمجاهدين والشعب الجزائري المخلص لقضيته ودولته، دون أن أنسى تعاطفنا ووقوفنا إلى جانب أهالينا في باب الواد

الأخرى إلا أكبر من أختها، فحصدوا المال العام بحصن حصين من القوانين ولا يتولى تسييره إلا رجل رشيد حفيظ عليم، وما قل وقر خير مما كثر وفر، والمجد للبلاد والخلود للشهداء والتمكين للصالحين من العباد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد أحمد بابا والكلمة الآن للسيد إدريس بوخاري.

**السيد إدريس بوخاري:** شكرا السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

معالي وزير المالية؛

زميلاتي زملائي؛

أسرة الإعلام؛

السادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتشرف بأن أساهم بالاقترحات التالية فيما يتعلق بميزانية 2007، أكد فخامة رئيس الجمهورية في برنامجه على دعم وترقية السكن وإنني أرى بأن الإعانة المخصصة للسكن التساهمي لا تتماشى مع تكاليف الإنجاز وخاصة أن هذه الصفة موجهة للطبقة المتوسطة دون ذلك وأصبح من اللازم رفع قيمة الإعانة التي تمنح عن طريق (CNL).

النقطة الثانية بخصوص تشغيل الشباب، إن الدولة وضعت عدة تدابير لتسهيل إعادة إدماج الشباب في عالم الشغل، ولكن الصيغ الموجودة حاليا مثل (CNAC) و (L'ANSEJ) ليست في متناول الجميع وفي متناول كل الشباب الطموح لتحسين أوضاعه الاجتماعية وهذا راجع لمطالبة هذه الصناديق أو هذه الوكالات بالمساهمة الشخصية للشباب الذين يصعب عليهم تمويل مشاريعهم وهم في بداية المشروع، كيف نطالب الشباب الجامعي أو البطل بمساهمة قدرها 25% لتمويل مشروعه؟ فأنا أرى أن القضية متناقضة، فإذا كان الشاب بطالا

الحكومة معالي الوزير؟ وأين عملية الرقابة على المال العام؟ ماهي الدوافع التي تجعلنا نتراجع عن بعض القرارات الواردة في قانون المالية التي لم يمر عنها سنة؟ أضعف الدراسة أو لتدخلات أخرى؟ لم لم يفرج معالي الوزير عن القانون العضوي الناظم لقوانين المالية رغم أن هذا الأمر دستوري؟

أمام العجز الحاصل في البلديات، هل ترى الحكومة أن الإجراءات المتخذة - وهي مشكورة عليها - كافية وتجب عن العجز المسجل أم تبقى دار لقمان على حالها؟ هل هناك إمكانية حماية عملية الخوصصة بحيث يتم احترام حقوق العمال وإتقان الإنتاج وتجنب عملية التسريبات المالية والمحسوبة والرشوة في هذا المجال؟

فالكثير من الولايات تشكو من تعطل المشاريع، هل هذا يعود إلى عدم وفرة المقاولين أو عجزهم أو عدم التوازن في أسعار الإنجاز بينهم وبين غيرهم من الأجانب أو لتعطلات إدارية بيروقراطية على مستوى الولاية أو أن المقاولين امتنعوا عن مداراة بعض المسؤولين؟

ألا تستحق - معالي الوزير - ولاية الوادي، برنامجا استعجاليا في مجال الماء الشروب والمصحات التخصصية خاصة أمام ظاهرة استفحال بعض الأمراض كالتيفوئيد والليشمانايوز والسرطان وغيرها؟

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

هل أملاك الدولة المصاغة وفق وثائق رسمية لا تقوى أمام وثائق 1957 والتي حكمت بموجبها محكمة جزائرية بموقف استرجاع ممتلكات شركة (Michelin) الفرنسية، ألا ترى أن هذا الحكم يفتح الباب واسعا أمام مستقبل غامض لبعض أملاك الدولة، خاصة بعد 44 سنة من الاستقلال، ونحن في أيام نذكر تلك الدماء الزكية التي سقت أرض الجزائر؟

معالي الوزير، أليس الأجدد بنا أن نفكر في وفاء شركة سونلغاز بالعقد المبرم بينها وبين المواطن (الزبون) والذي ينص على الفولطية المحددة

بعد مرور خمس سنوات على الفيضانات التي هزت المنطقة.

متقدما بالشكر إلى معالي الوزير ومعاونيه على هذا الإنجاز وهذا التحضير، متقدما بالشكر إلى لجنة المالية على الجهود المبذولة وما أعدته.

سيدي الرئيس، لقد وضع بين أيدينا قانون المالية لسنة 2007 وفق ظروف محلية وإقليمية ودولية مهمة ومعطيات مالية واقتصادية وتنموية مشجعة مما أضفى على قانون المالية ارتفاع احتياط الصرف الذي بلغ 68,4 مليار دولار إلى غاية جوان 2006 مقابل 52,6 في ديسمبر 2005، إنخفاض ملحوظ في المديونية الخارجية إلى 07 ملايين دولار إلى غاية جوان 2006.

إستقرار معدل التضخم المالي، تسجيل فائض في الميزان التجاري، ارتفاع موارد صندوق ضبط الإيرادات والبالغة 2705.7 مليار دينار جزائري إلى غاية أوت 2006 مقابل 1842.7 مليار دج إلى غاية ديسمبر 2005، رفع أجور مستخدمي الوظيف العمومي والحد الأدنى لمنح التقاعد، التبسيط والتسهيل والتخفيف الضريبي من جهة والضبط والرقابة لتعميق الشفافية من جهة أخرى في مجال الجباية والجمركة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

من هذه المعطيات أيضا أشيد بالجهود المبذولة من طرف الحكومة متمنيا لها المزيد من النشاط والحيوية، دون أن أنسى أن أقلب الصفحة فتواجهني جملة من الأسئلة، أجد نفسي مضطرا - وفاء ووطنية - ل طرحها أمامكم استقراء للواقع ومتابعة لوسائل الإعلام المشكورة على تنوير الرأي العام.

إن مجال الإصلاحات مس قطاعات متعددة في هياكل الدولة لكن وتيرة الإصلاحات البنكية بقيت بطيئة وخاصة وأن المواطن يتساءل عن الفضائح والاختلاسات المالية بمبالغ تدوخ العاقل، وتربك الموظف المخلص، وتبكي دما الفقير وضعيف الدخل، ألا ترون أن هذا يضعف ثقة المواطن في

رئيس الجمهورية، الذي استفادت منه مناطق جنوبنا الكبير من أجل التخفيف من معاناة المواطن اليومية وكذا بناء أسس تحتية قوية تمس كل القطاعات المهمة كالطرق والمشروع الضخم المتعلق بجر المياه الصالحة للشرب الذي يكلف الدولة مبالغ معتبرة وإن دل هذا على شيء - سيدي الرئيس - فإنما يدل على إعطاء اهتمام كبير توليه الدولة ومن هذا المنبر أحمل شكر وعرفان مواطنينا لفخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس، ذكرت المداخل وهي المعروفة والناجمة من الثروة البترولية التي تزول ولا شك، لكن سيدي الرئيس، هناك مداخل استثمارية مستقبلية أخرى، لا بد أن نعد لها العدة مستقبلا ونضعها في الحسبان إن صح التعبير، ونضع لها كذلك ميكانزمات ودراسة من أجل بلوغ الأهداف ألا وهي السياحة بالمفهوم الشامل.

هذه المادة الخام والتي لم تستغل بما يليق ببلدنا ونحن نملك فضاءات سياحية لها شهرتها العالمية. لذلك نرجو ونطلب دعمها كما دعمت القطاعات الأخرى، كالزراعة والسكن وهلم جرا، لأن الجانب السياحي هو المنقذ الوحيد لما تعانيه المنطقة من بطالة ويستفيد كذلك منه كل من له طموحات استثمارية في مجتمعنا، ولها كذلك بعد استراتيجي اقتصادي طويل المدى إن وضعت لها الأسس وتوفرت الإمكانيات، مع الإلحاح في دفع المستثمر الوطني والأجنبي للاستثمار، وكذلك دعم وتجديد حظائر الوكالات السياحية المعتمدة من خلال منح قروض بدون فائدة لهذه الأخيرة مع تخصيص مبالغ مالية لتنمية المناطق السياحية عبر مناطق الولاية.

ومن هنا أشكر السيد وزير السياحة على الجهود الكبيرة التي يوليها لهذا القطاع. أما فيما يخص الاتصالات فإن بولايتنا مناطق لا زالت تشتكي من العزلة ونطالب في هذا الإطار بإدراج قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ضمن البرنامج الخاص بولايات الجنوب. سيدي الرئيس المحترم، تجسيدا لكل البرامج

(ب220) والثابتة بدلا من التفكير في زيادة تسعيرة الكهرباء وخاصة وفصل الصيف يشهد بذلك في بعض ولايات الجنوب بل جلها وفي مدنهم الصغيرة، وفي المناطق الفلاحية، بسكرة، الوادي، غرداية، الأغواط إلى غيرها من الولايات مما يتسبب في انخفاض شدة التيار والذي تسبب في إتلاف مضخات الماء والأجهزة الكهرومنزلية؟

معالي الوزير، بناء على ما جاء في المادة 79، هل منتج التمور يندرج ضمن قائمة المواد والسلع المعنية بالتصدير، وهل سيكون دفتر الشروط ميسرا للأمر، ما دام الأمر يخضع للتنظيم؟

وأختم مداخلتي باقتراح لمعالي الوزير، إن الاستفادة من صندوق الجنوب لازالت محدودة وبطيئة الوتيرة، لذا أقترح توسيع نفقات صندوق الجنوب والهضاب إلى مجال الاستثمار لأن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في هذه المناطق وبالتالي تحويل ولو جانب من هذا الصندوق إلى مجال الاستثمار وحماية البيئة وأؤكد على مجال السياحة والفلاحة تحديدا في مجال تحديث ثروة النخيل.

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد فريد هباز، والكلمة الآن للسيد محمود نجعوم... السيد بدر الدين سالم... غير موجود... إذن الكلمة للسيد عبد الله برادعي.

**السيد عبد الله برادعي:** شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة الزملاء؛

رجال الإعلام؛

السادة الحضور.

عرفت بلادنا في الآونة الأخيرة، مداخل معتبرة وهذا ما يعطي دفعا قويا وكبيرا للتنمية الشاملة لبلادنا، وإنجاز ما تبقى إنجازاه من برنامج فخامة

يكرس الخيار الذي اعتمد منذ الآن سبع سنوات تجسيدا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وتطبيقا لتوجيهاته. وبالفعل فإن هذا القانون يكمل الجهود الاستثمارية للدولة من أجل تدعيم الانطلاقة الاقتصادية، وتحقيق تنمية مستدامة، إذ يخصص ميزانية تعد الأكبر منذ الاستقلال بمبلغ قدره 3.623,8 مليار دينار منها 2.048,8 مليار دينار للتجهيز.

السيد الرئيس، إن هذا المجال علينا أن نثمنه عاليا، ونثمن هذا المجهود الإنفاقي الضخم الذي تضاعف تقريبا منذ سنة 2003 بنسبة 203% من سنة 2003 إلى غاية 2007 والموجه لمواصلة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو وإنجاز البرامج الخاصة بالجنوب والهضاب العليا على الخصوص، الكل مع الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى.

وهنا أفتح قوسا لأنوّه وأثمن مجهود السلطات العمومية للتخفيف من عبء المديونية عبر التسديد المسبق لها من أجل تكريس اختيار الاستثمار لأننا نؤكد على هذا المجهود الاستثماري الذي تقوم به الدولة، ونأمل أن يتواصل لكي يضمن وتيرة عالية من النمو الاقتصادي للسنوات القادمة ويحقق إنشاء مناصب شغل كافية لتقليص معدل البطالة وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

لكننا نحرص على التأكيد على ضرورة صرف هذه الأموال في موضعها وتفادي التبذير ومراقبة نوعية الإنجاز، وكذلك ضرورة احترام آجال الإنجاز لتفادي التكاليف الإضافية وبهذا الشأن ندعو لتدعيم آليات المراقبة والمتابعة والتقييم بكل الوسائل، كما ندعو إلى تخصيص برامج إضافية لتنمية المناطق الجبلية للحد من النزوح الريفي وإنشاء مصادر رزق لسكان هذه المناطق.

سيدي الرئيس، نثمن كذلك عاليا الإجراءات المتضمنة في قانون المالية 2007 والمتعلقة بتخفيف الضغط الضريبي على المؤسسات المنتجة والمنشئة للشغل ومنحها امتيازات بهدف تشجيعها على خلق المزيد من مناصب الشغل والحفاظ عليها.

المسطرة بمليارات الدينارات ومن هنا أشير للقائمين على تسيير شؤون الدولة أن المبالغ المالية المعتبرة التي منحت ووفرتها الدولة لولاياتنا الجنوبية تعتبر مكسبا، إلا أنه يحتاج إلى دعم قانوني ومعنوي، قد يساعد في تسيير وإنجاز المشاريع المبرمجة في آجالها المحددة.

وللعلم وللتوضيح أكثر ونحن نعلم أن مؤسسات الإنجاز الكبرى والمؤهلة قانونا بالمساهمة في هذه الصفقات متركزة في المدن الكبرى، وغيابها ملحوظ في ولايتنا، لذلك نرجو ونلتمس من الحكومة الموقرة إعادة النظر في بعض البنود الخاصة بقانون الصفقات، أو النظر في إيجاد الحلول الملائمة له حتى يشارك المقاول والمستثمر الصغير وذلك لإعطاء حركة قوية في ولايتنا وإنجاز المشاريع المسطرة في آجالها المحددة.

تلكم هي مداخلة سيدي الرئيس، مداخلة متواضعة طرحتها من أجل مساعدتنا قدر الإمكان وكذلك من أجل الحصول على هذه المطالب التي تكرر معالم ومفهوم الجزائر العميقة، الجزائر التي تحتاج إلى جميع أبنائها، وسنبقى أوفياء لروح كل الانشغالات التي نرى أنها صائبة وذلك لدفع قاطرة التنمية الشاملة إلى الأمام وكذا من أجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة والتي نحرص جميعا على تحقيقها دون تأخر.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله برادعي، الكلمة الآن للسيد العمري أحمين.

**السيد العمري أحمين:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

أصحاب المعالي الوزراء؛

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

الأسرة الإعلامية؛

السادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن قانون المالية لسنة 2007 الذي هو بين أيدينا



وهو الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى تدعيم مكانة الدولة نفسها وتقويتها من أجل تكريس دولة القانون والمؤسسات. لكن أود أن أُلح - سيدي الرئيس - على ضرورة الإسراع في إصدار القوانين الخاصة التي هي مطلب كل أصناف الموظفين العمومي من أجل تحسين ظروف عمل ومعيشة الموظفين وتشجيعهم على أداء وظائفهم على أحسن وجه حتى نتفادى بعض أوجه ومظاهر الفساد.

وإنني أخص بالذكر هنا قطاعي التعليم بكل أطواره والصحة والجماعات المحلية والأسلاك المشتركة.

أود كذلك سيدي الرئيس تناول مسألة أخرى تتعلق بفئة من الجزائريين قدمت النفس والنفس من أجل تحرير الوطن وبناءه ألا وهي فئة المجاهدين وخاصة منهم معطوبي حرب التحرير الوطنية، هذه الفئة تستفيد منذ مدة برخصة استيراد السيارات السياحية والنفعية مرة كل خمس سنوات لكنها تشتكي في السنوات الثلاث الأخيرة من التغييرات المستمرة في شروط اقتناء هذه السيارات رغم المجهود الذي بذلته الهيئة التشريعية للتخفيف من معاناتهم، لهذا أقترح - السيد الرئيس - رفع هذه المعاناة عن هذه الفئة بالتقليص من شروط اقتناء هذه السيارات بالنسبة لهذه الفئة، وكذلك السماح بقابلية التحويل وإلغاء عدم التنازل وهذا لأسباب بديهية نذكر منها على الأخص السن والإعاقة.

سيدي الرئيس، نظرا للعدد القليل لهذه الفئة فإن هذا الإجراء الأخير لن يكون له أي تأثير يذكر لا على الخزينة العمومية ولا على الاقتصاد الوطني، فلنرفع عنهم هذه المعاناة، هذا ما كان لي قوله سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد العمري أحمين، والكلمة الآن للسيد حسان بونفلة.

**السيد حسان بونفلة:** بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة؛

كما نثمن كل الإجراءات التي تدعم محاربة التهريب والتهرب الضريبي وتنظيم التجارة الخارجية وهي إجراءات من شأنها أن تقلص من المنافسة غير الشرعية التي تهدد الإنتاج المحلي ومن حجم الاقتصاد غير المنظم لكن أريد التأكيد - السيد الرئيس - على ضرورة إعطاء عناية خاصة للتخطيط الاستراتيجي والاستشراف وتدعيم المنظومة الوطنية للإحصاء وعصرنتها في أداء حيوية لكل اقتصاد حديث.

سيدي الرئيس، إن نجاح هذا المجهود الاستثماري الضخم هو مرهون بنوعية المعلومات الإحصائية وحسن استخدامها، وفي هذا المجال أريد التركيز على خلية أساسية من هذه المنظومة وهي البلدية والحالة المدنية على الخصوص، فلا يمكن عصرنة المنظومة الإحصائية الوطنية دون البدء بهذه الخلية الأساسية التي تعد المنطلق لكل تنمية اقتصادية واجتماعية لهذا أقترح وضع مخطط وطني لإنشاء شبكة للإعلام الآلي تربط كل بلديات القطر بجهاز مركزي، هذه الشبكة من شأنها ليس فقط تسيير خدمات الحالة المدنية والتقليص من البيروقراطية وكذا تخزين المعلومات وحفظها، ولكن ستسمح بنقل المعلومات في وقتها الحقيقي عن عدد الولادات والوفيات والزواج وغيرها من المعلومات الاجتماعية التي تصبح في متناول السلطات العمومية والأجهزة المكلفة بالتخطيط والاستشراف وبالتالي تسهيل عملية التخطيط ومتابعة الإنجاز.

في هذا المجال كذلك أريد التنبيه للتأخر الذي تعرفه الجزائر، بالنسبة لجيراننا في مجال إدخال التكنولوجيات الحديثة، والرقمية في الوثائق الرسمية للحالة المدنية وبالأخص بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة ... إلخ.

سيدي الرئيس، هذا فيما يتعلق بقانون المالية 2007، لكن اسمحو لي أن أستغل هذه المناسبة لمباركة إصدار قانون الوظيف العمومي، الذي طال انتظاره بكل ما يحتويه من إيجابيات في مجال تدعيم مكانة موظف الدولة في سلم القيم الاجتماعية

فرغم برنامج رئيس الجمهورية والذي زار بدوره ولاية قالمة وخصص دعما ماليا قويا للولاية، فإن دائرة عين مخلوف يندم بها الغاز، وبقيت شبه بلدية وهي عين عرقو كذلك، وبالنسبة لبلديتي برج ساباط والنجمية فالأمر كذلك!

ومادامت الجزائر مرتاحة وفي حالة مادية مرتاحة فلماذا لا نصل هذه الدوائر بولاية قالمة بالغاز المميع؟ كذلك بالنسبة لدائرة حمام النبائل هي من أكبر الدوائر وحالتها كحال سابقاتها، فلماذا لا نعمم الأمر على الولاية مادنا في بحبوحة! فنحن نطالب بإيصال الغاز المميع فقط، وهذه النقطة الأولى.

كذلك سيدي الوزير نقطة أخرى وهي أننا اليوم نعتبر ولاية قالمة فلاحية، فيجب أن تدعم بالسكن الريفي، لكن لم تدعم لا بالريفي ولا البلدي وإنما توقفنا في وسط الطريق، فالمساعدة بالبناء الجاهز أو السكن في إطار البيع بالإيجار أو بالبناء الريفي غير كاف، وأنا أقول لكم سيدي الوزير سندعوكم إلى الولاية وتعالوا لتشهدوا الأمر على حقيقته! ستفتح وستضع لنا برنامجا خاصا! وخذ أكبر بلدية بالولاية وهي واد زناتي فلا تزال بها الأكوخ! قرابة 1500 كوخ! هذا في بلدية واحدة ناهيك عن البلديات المتواجدة في جنوب قالمة ونحن نعلن أننا في حالة بحبوحة.

سيدي الوزير، يجب أن تنظروا إلى هذه الولاية المجاهدة، بعين الاعتبار وتوفروا فيها على الأقل الأمور الضرورية التي تتواجد في باقي الولايات.

سيدي الرئيس، بالنسبة لقضية قفة رمضان، فلماذا لا يوجد قانون ينظم ذلك وكل إنسان يكون محتاجا تقوم البلدية بتشكيل لجان تنظم ذلك، وكل واحد منهم يعطى له مليون أو مليون ونصف المليون وندعه يشتري ما يريد، فلماذا نتركهم يقومون بطوابير ونحسبهم ونقول لهم إن الدولة هي التي تطعمهم؟ فلماذا نقوم بوضع ديار الرحمة ونأتي برب العائلة وعائلته لنقدم له (الشربة)؟

سيدي الوزير، إن الشعب الجزائري له كرامة فاستروه في بيته واعطوه ما تريدون ولكن في بيته،

السادة الوزراء؛  
أخواتي إخواني؛  
السلام عليكم.

سيدي الرئيس، أولا نحیی الحكومة السابقة وعلى رأسها الأخ أحمد أويحي المعروف في الأوساط الشعبية بـ (سلاك الواحليين)، ونحیی الحكومة الجديدة ونتمنى لها إن شاء الله أن تتمكن من تطبيق برنامج رئيس الجمهورية.

سيدي الوزير، أنا أردت أن أقول بأن قانون الميزانية هذا حضره ومر على يد خبراء ورجال أهل الاختصاص وأنا متأكد أنه بالنسبة للشعب ليس بقضية أرقام وإنما نستخلص منه ما قد يرصد ويخصص من تدابير لكل ولاية.

فبالنسبة لقضية العمل والسكن المبرمجة في برنامج رئيس الجمهورية، ونحن نرى اليوم سيدي الرئيس، أن قضية السكن تشكل مشكلا كبيرا على مستوى ولاية قالمة وكذلك قضية البطالة التي تطرح بحدة في قالمة، لماذا قالمة بالذات؟ لأن حسب المثل الشعبي القائل: «لا يعرف قرايج الدار، غير مول الدار» فأنا لن أتكلم عن ولاية لا أعرفها.

فنحن اليوم سيدي الوزير، بالنسبة لقانون الشهيد والمجاهد ففي كل مرة يُدرس فيه قانون المالية يُطرح الأمر، ثم يصبح الشارع يتساءل عن صدور هذا القانون ويكثر الكلام حول هذا الموضوع.

سيدي الوزير، هناك مجموعة من أبناء الشهداء وذوي الحقوق، يطلبون من السيد الوزير الاستجابة لطلباتهم فهؤلاء الناس يستحقون كل خير واحترام وإذا كان لديهم حق فليعط لهم وإذا لم يكن لديهم أي حق فليقل لهم ذلك علنية، ولا ندعهم يأملون وينتظرون أمورا عند دراسة قانون المالية كل سنة.

النقطة الثانية والخاصة بولاية قالمة وتوصيل الغاز الطبيعي إليها بما أن الحكومة ذكرت أن الأمور جيدة وفي بحبوحة فإذن نود توصيل الولاية بالغاز المميع، فإذا ذهبنا 5 كلم بعيدا عن مقر الولاية فلا نجد غازا هناك، مثل بلدية لخزارة، بلدية عين رقادة وبرج ساباط ليس فيهما غاز!

سيدي الوزير، هناك نقطة أخرى خاصة بالفلاحة ففي ولاية قالمة تم بناء سد بوهمدان يوصل الماء ويزود حتى ولاية الطارف، مع كل احتراماتي لسكان ولاية الطارف، دون أن تستفيد ولاية قالمة منه رغم أنها هي المنبع!

فبودنا سيدي الوزير أن يتم وضع برنامج لوضع سد ببلدية «واد زناتي» كي - على الأقل - يتم خلق مناصب شغل لسكان المنطقة، وتستفيد منه الفلاحة وشكرا سيدي الرئيس، لأنكم أعطيتموني دقيقة أو اثنتين إضافية، وشكرا سيدي الوزير، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** ليست دقيقة وإنما سبع دقائق إضافية، شكرا للسيد حسان بونفلة والكلمة الآن للسيد عمر سعيد مومن.

**السيد عمر سعيد مومن:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السادة الوزراء؛

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة؛

أيها الحضور الكريم؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن قانون المالية لسنة 2007 سيستمر في انتهاج سياسة الحذر في تأطير ميزانية الدولة التي تعتمد كما هو معروف من مداخل جبائية نفطية مرتبطة بسوق النفط، فالحرص والالتزام لا بد أن يصب على تشديد الإصلاح الشامل في إطار تقوية الاقتصاد الوطني نموا وانتعاشا وتجاوبا مع التحديات الدولية ومرحلة ما بعد البترول.

لا بد أن تصاحب جملة من التدابير لإحداث فترة لاكتساب معركة البناء والتقدم والاكتفاء الذاتي.

ومن أهداف قانون المالية هو إضفاء مرونة أكثر على الإجراءات الجبائية.

ملاحظات بالنسبة لقانون المالية لسنة 2007: أنه

فلماذا نشوه سمعة الناس، وفي كل مرة نذكره أن الدولة هي التي تساعده وتطعمه أو هي التي صنعت الجميل!

وبالنسبة لقضية الشبكة الاجتماعية لتشغيل الشباب فنحن نرى اليوم بأن الحكومة أخذت موقفا، فالزيادة غير كافية، بارك الله فيكم، لكن هناك عمالا لم يقبضوا أجورهم! فكيف نزيد لعمال لم يشتغلوا بتاتا ونترك الذين يعملون فعلا دون منحهم أجورهم؟

كذلك بالنسبة لقضية منحة الطلبة سيدي الوزير، فكيف نتصور أن رغم أثمان الكتب الباهظة، فإن المنحة هي نفسها منذ سنوات مضت؟ فلماذا لم نعدلها كما عدلنا الأمور الأخرى!؟

فهذه الأمور - سيدي الوزير - هي حقائق كما هو الحال بالنسبة للسرقة في البنوك والشيء الذي أنا متأكد منه أنها متواجدة بكثرة في البنوك لكن أيضا نقول إننا بدأنا باكتشاف هذه السرقات عند مجيء السيد مدلسي وهذه شهادة لله، فالسرقة متواجدة منذ القديم ولكنها اكتشفت الآن! فسيدي الوزير، أقل شيء هو قول كلمة حق.

وبالنسبة لقضية الاستثمار، فنحن نرى أن كل من يأتي يقوم بالاستثمار، فيقال له تعال وسوف نساعدك ونقدم لك حوافز ولكن عندما يبدأ في العمل يسأل عن مورد أمواله، لكن إذا امتنع عن دفع الغرامة سيحبس! وأنا هنا لا أدافع عن اللصوص أو السارقين، ولكن عن الناس التي تملك فعلا أموالا حقيقية، سيدي الوزير نرى أن حتى البنوك - رغم أن الأمور تحسنت نوعا ما بعد مجيئكم سيدي الوزير وأنا لا أقول هذا مجاملة لكم - عند منحها القروض فالطرف المعني يتقدم بطلبه وفق ملف في غالب الأحيان يرد عليه خلال شهر لكن الواقع أن الشخص هذا لا يتلقى أي جواب بتاتا رغم أن الأمر من حقه، وعندما يطلب مقابلة مدير البنك فإن من المستحيل أن يحظى بلقائه ومرة الوزير مدلسي هو الذي ضبط لي موعدا مع أحد مدراء البنوك! فالوزير يمكن مقابله لكن مدير البنك أبدا وكأنه سيدخل الناس الجنة!!

الملفات المطلوبة ويسعى جاهدا في تدبير أموره من كراء محل وصرف مبالغ الكراء، لكن نرى أن بعد كل هذا التعب فإن القرار الأخير هو في يد مدير وكالة البنك، والذي يأتي بعد هذا ويرفض طلب الشاب جملة وتفصيلا، وهنا نتساءل بعد أن نرى ونسمع في كل الجرائد والتلفزة جميع هؤلاء الشباب المهاجرين بطرق غير شرعية (الحراقة) والذين يخاطرون بحياتهم والبعض منهم توفي في البحر، فهنا نتساءل يا إخواني ماذا سنفعل بهذا الشباب الذي يئس بكثرة على مستقبله؟ فلا بد أن نجد ولو في هذا البرنامج (L'ANSEJ) ميكانيزما لتسهيل قروض الشباب، فهؤلاء الشباب لا يطلبون من البنوك قروضا تصل إلى الملايير بل يطلبون فقط قروضا بـ 100 مليون أو 200 مليون سنتيم فقط! إذن علينا أن نبسط هذه الإجراءات ونخلق في كل ولاية لجنة يترأسها السيد الوالي وكل من تعنيه هذه المسألة لدراسة ملفات هؤلاء وجعل هذا الشباب الطموح والذي له الحق في أن يطمح في العيش الأفضل في بلده، وبخلق مؤسسات صغيرة يشعر بالمسؤولية وبأن له شأنًا في هذا البلد ويلعب دوره في المجتمع، وبذلك يصبح رجل المستقبل في الجزائر، إذن هذا الأمر لا بد من التفكير فيه وإعطائه أهمية بالغة.

ونتساءل لماذا لا تتم المعاملات بالصكوك فكانت ستدخل حيز التنفيذ في سبتمبر الماضي ثم أجلت؟ أليس هذا عاملا من عوامل محاربة الفساد ومراقبة تبييض الأموال؟

كذلك سؤالي الآخر هو: لنا مدة وفترة من الوقت لم نسمع عن بورصة الجزائر، فهل هناك من جديد وماهي الميكانيزمات لتحفيزها؟ وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عمر سعيد مومن، والكلمة الآن للسيد محمد الطيب سناني.

**السيد محمد الطيب سناني:** شكرا.  
السيد رئيس مجلس الأمة؛  
السيد وزير المالية؛

طراً عليه نوع من المرونة في الجباية، إلا أننا نلاحظ في المادة 282 مكرر أن هناك أعباء كبيرة بالنسبة للتجار الصغار التابعين للنظام الجزائي.

ففي الماضي كانت الرسوم 02% إلا أن هذا القانون الجديد عدلها وأصبحت 06% على رسوم النشاط المهني، وهذا سينعكس بالسلب على المواطن، نأخذ مثالا على ذلك بالنسبة لصاحب المواد الغذائية أو الخباز الذي أصبح الآن يدفع جباية تقدر بـ 06% وهذا سينعكس بالسلب على المواطن لأنه سيزيد في سعر المواد الغذائية، التي يبيعها كي يستطيع أن يسدد قيمة الجباية الخاصة بالمواد الأولية التي يبيعها. فهنا يعتبر الأمر شيئا سلبيا لأن المواطن هو الذي سيشعر بهذا الارتفاع بالدرجة الأولى والمقدر بـ 06% فلا بد أن نراعي أو نراجع هذه التسعيرة التي ارتفعت. كذلك بالنسبة للمادة 82 لا نتكلم عن الحد الأدنى الذي يعطى للرسم الجبائي فالأمر مبهم في المادة. كيف نسوي الفائض أو العجز في الميزانية السنوية؟ هل فكرت الحكومة في أن يكون قانون لتسوية هذه الوضعية؟ إذن سيدي الرئيس هذه ملاحظات تصب بالنسبة لقانون المالية.

هناك رؤية أخرى أي تحد آخر وكان مصدر قلق الشارع ومحور الخطاب الرسمي ألا وهو كما تفضل الإخوة جميعا بذكره، الفضائح المالية التي مست بنوكا خاصة وعامة أساءت إلى خزينة الدولة، زد على ذلك التهرب الجبائي من طرف الخارجين عن القانون والمتلاعبين بالاقتصاد ومصلحة البلاد لذا يجب تشديد المراقبة وتحسين الميكانيزمات الجبائية وتكثيف أجهزة الإدارة بكل وظائفها مما يضمن مرونة وشفافية وصرامة في أدائها كي تخدم البرامج الإنمائية والخطة الخماسية لفخامة رئيس الجمهورية، للنهوض وتقوية الاقتصاد الوطني، في كل المجالات.

هناك انشغال طرحه الزميل من قبل وهو خاص بـ (ANSEJ) نرى تدمير الشباب والحكومة تشكر على هذا البرنامج الذي وضع لامتصاص البطالة، وخلق مؤسسات صغيرة، إلا أن الشاب عندما يدفع

الاقتصادية والمالية نفسها.

2 - ليس لديهم كذلك الانضباط والتضامن في تصور وتنفيذ الميزانية وكذلك حرية المبادرة في مجالي الاقتصاد والتجارة.

3 - لا توجد مكانة للتخطيط في التصور والتوجه والرقابة لدى معظم الوزارات.

نقطة أخرى - السيد الوزير - أود الإشارة إليها؛ ذكرت قبل قليل أن لكل ميزانية أسبابا وأهدافا وفي الأساس كل ميزانية تبني على ثلاثة جوانب أساسية ورئيسية:

- أولاً هي طبيعة موارد الميزانية؛

- ثانياً؛ معضلة النفقات العمومية؛

- ثالثاً؛ ترتيب الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية.

أما بخصوص النقطة الأولى وهي موارد الميزانية؛ إن من الصعوبة استمرار الجزائر في اعتمادها على المحروقات كمصدر رئيسي ووحيد لدخلها مما يجعل اقتصاد البلاد مرهونا بتقلبات السوق النفطية بل الأكثر - السيد الوزير وأقولها بصراحة - جعلكم تبنون الميزانية على التقريبية، وإن تطوير موارد بديلة للنفط يتطلب منكم دعم الاستثمارات المنتجة وعصرنة القطاع البنكي وتشجيع الاستثمار.

وهنا وجب أن أشير إلى نقطة أعتقد أنها هامة على الأقل، إنها تدور في مخيلتي وأود أن أطرحها على سيادتكم وهي ربما مسلية أكثر منها للحقيقة؛ ما رأيكم - السيد الوزير - بأن تعدّ وزارتك مشروع ميزانية ولو بيضاء دون الاعتماد على مداخيل المحروقات؟

أما بخصوص النقطة الثانية؛ وهي معضلة النفقات العمومية؛ إن الطلبات المفرطة والمرتبطة في بعض الأحيان والخاضعة لضغوط مختلفة، وفي بعض الأحيان مناسباتية تتطلب من وزارة المالية وبالتعاون مع الوزارات الأخرى أن تضع منهجية ونظام تخطيط لإعداد الميزانية لأن هناك مطالب كبيرة وحاجيات الوزارات تُلقى بثقل متزايد كل سنة على عاتق وكاهل المالية العمومية.

والمؤسف - السيد الوزير - مطلب الأموال لا يصاحبه

السادة الوزراء؛

زميلاتي زملائي أعضاء المجلس؛

السادة والسيدات رجال الإعلام؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، أستسمح لأبدي ملاحظة ولأفتح قوسا وأقول: كم تمنيت حضور السادة الوزراء في هذه القاعة، لسماع انشغالاتنا وملاحظاتنا التي مما لا شك فيها أنها ستساعدكم في تنفيذ ميزانية جيدة وأغلق القوس.

إن الدراسة لقانون المالية لسنة 2007 الذي تم التصويت عليه منذ أيام من طرف المجلس الشعبي الوطني، وبعد الاطلاع والاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير، يتيح لنا فرصة تقديم جملة من الملاحظات.

إن من نافلة القول بأن دراسة قانون المالية تأخذ طابعا خاصا ومميزا، وهذا يدخل في إطار التشريع التقليدي السنوي الذي له مكانة خاصة ضمن أدوات التشريع المنصوص عليها في الدستور.

إن تدخل السيد الوزير استدعى اهتماما خاصا بخصوص عدة مواضيع تعاد وتكرر من سنة لأخرى، وإن ما قدمه السيد الوزير يثير بالضرورة الجدل في مجمله.

وإن بعض المواضيع تستدعي المساءلة لاستكمال بعض المعطيات وتحقيق التوازن والتضامن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

وإن لكل ميزانية أسبابا وأهدافا ومن الحتمي أن تظهر بوادر تنفيذ الميزانية في حياة المواطن وفي تحسين مستواه المعيشي والخدماتي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطوير البلد إلى ما هو أحسن وفي جميع المجالات.

وسؤالي إلى السيد الوزير: ماهي الأسس التي اعتمدت عليها وزارتك في توزيع الاعتمادات المالية، خاصة أن بعض الوزارات أثبتت فشلها في التسيير، وهل هناك تخطيط ممنهج لصرف المال العام؟

ومنه نستنتج - السيد الوزير - لنقول بصراحة:

1 - إن أعضاء الحكومة ليست لديهم الرؤية

أداء في الإنتاج ماعدا في قطاع المحروقات وهذا ما يجرتنا للكلام عن الرقابة وأدوات المتابعة، وللأسف هي اليوم منعدمة وغير مضبوطة.

أما بخصوص النقطة الثالثة وهي ترتيب الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية؛ إن مشروع قانون المالية لسنة 2007 تكفلّ بجملة من التدابير الجبائية والتنظيمية وهذا شيء جميل؛ لكن يبقى واضحا بأن المجهودات المالية والتشجيعات التي تقدمها الدولة، من المفروض أن تكملها مجهودات أخرى في العمل التنفيذي والرقابي.

لقد جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2007 والخاص بتوزيع الاعتمادات المالية سواء في قسم التسيير أو التجهيز، رصد أموالا حسب كل دائرة وزارية وهنا أخص بالذكر لا الحصر وزارة التشغيل والتضامن الوطني.

إن المبلغ المرصد للوزارة وبالمقارنة وبالرجوع إلى تصريحات السيد الوزير؛ والأرقام التي يقدمها من حين لآخر بخصوص عدد الفقراء والمعوزين؛ ألا يعتبر هذا تناقضا؟ والمؤسف أن نتائج الأموال المحوكة لا تظهر على المواطن ولا في محيطه المعيشي وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات عن مدى نجاعة صرف المال العام.

أما بخصوص وزارة الداخلية والجماعات المحلية وبالرجوع إلى التقرير التمهيدي لنص المشروع المقدم وما جاء في الجدول (07) والنقطة الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية - السيد الوزير - فإن أغلب بلديات الوطن تعاني من مظاهر التريث وزالت منها مظاهر الحضارة وأصبح التردّي هو السمة الغالبة مما خلق لدى المواطن الجزائري جواً من الكآبة والتعاسة وهذا راجع إلى عدة أسباب أخصها فيما يلي:

- 1 - قلة وجود المبالغ المالية الممنوحة للبلديات في إطار المخططات البلدية للتنمية؛
- 2 - الضغوطات على المنتخبين المحليين في إعداد الميزانية التي لا تفي بمتطلبات المواطنين؛
- 3 - التعدي على القانون لبعض مسؤولي الولاية وتحويل جزء من أموال المخطط البلدي للتنمية

لإنجاز بعض المشاريع التابعة للولاية. نقطة أخرى - السيد الوزير - أثارت انتباهي وهو القسم الخامس في توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة: المادة 282 مكرر 5، يوزع ناتج الضريبة الواحدة الجزافية كما يلي:

- ميزانية الدولة 50%؛
- البلديات 40%،
- الولايات 05%.

السيد الوزير، أظن بأن هناك تناقضا كبيرا، نحن نعلم أن أكثر من 80% من بلديات الوطن عاجزة وتعيش على التوازن المالي الذي تقدمه وزارة الداخلية، ألا تفكرون في خفض النسبة المئوية التي تستفيد منها ميزانية الدولة وتدعيم البلديات؟ هذا السؤال الأول.

السؤال الثاني - السيد الوزير - بالرجوع إلى البلديات والنسبة التي تستفيد منها وهي 40%. السؤال المطروح: على أي أساس تقسم هذه النسبة على البلديات؟ كيف تستفيد هذه البلديات؟

أظن بأن هناك عنصرين أساسيين لا يدخلان - على الأقل - في توزيع هذه النسبة التي تستفيد منها البلديات؛ وهي المساحة وعدد السكان مما خلق تدمرا لدى رؤساء البلديات وكذلك لدى المجالس المنتخبة بصفة عامة.

أخيرا - السيد الوزير - إن التخطيط والرقابة من مسؤولية وصلاحيّة وزارتك، وإن الوفرة المالية التي يدرها ارتفاع أسعار المحروقات يجب ألا تقودكم في منح القروض المالية والإعانات لأن هناك - وأقولها بصراحة - تساهلا إن لم نقل انعدام الرقابة على النفقات العمومية وعدم احترام القانون. وإن معظم الوزارات لها ديون كبيرة وضخمة تجاه الغير؛ لكن للأسف لم تحصل هذه الديون مما أفقدها الهيبة، وهنا - السيد الوزير - أخص بالذكر لا الحصر وزارة السكن والعمران وبالضبط دواوين الترقية والتسيير العقاري ... إلخ. في الأخير، السيد الوزير، أتمنى للبلاد الاستقرار والأمن والعمل والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد سنان، الكلمة الآن للسيد محمود خلاف.

**السيد محمود خلاف:** شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد وزير المالية؛

السادة الوزراء وأعاونهم؛

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة؛

الأسرة الإعلامية؛

السادة الحاضرون؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، بعد سماعنا إلى نص قانون المالية لسنة 2007 ارتأينا أن نشارك بهذه المداخلة المتواضعة رغم أن أغلبية النقاط الموجودة فيها قد ذكرها بعض الزملاء سابقا.

سيدي الرئيس، إن أغلبية البلديات لا تتوفر على مداخل ولا تستطيع أن تقوم بالأعمال الضرورية المطلوبة وحتى بعض الخدمات التي تمس المواطنين.

لهذا نطالب بتدعيمهم أكثر عن طريق قطاع المخططات البلدية للتنمية والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

سيدي الرئيس، إن المشاريع الكبرى التي انطلقت بها الأشغال مثل الطريق الوطني السريع (الطريق السيار غرب-شرق)، نرجو تسجيل وبرمجة الطرق الثانوية التي تربط بين الطريق الرئيسي والطرق الولائية للولايات المجاورة.

كما ننوه بصندوق ولايات الجنوب وصندوق ولايات الهضاب العليا، وهذا الأخير الذي خصصت فيه مبالغ لا بأس بها للطرق البلدية والولائية، ونطالب بتدعيم أكثر هذه الطرق لكي تساهم في استقرار المواطنين في الأرياف والمداشر والقرى.

أما فيما يخص خطوط السكك الحديدية المتقدمة نوعا ما في الأشغال؛ وأريد هنا أن أذكر وأؤكد على خط السكة الحديدية أو الحزام الرابط بين أم البواقي وخنشلة أن يحظى كذلك بالبرمجة والتسجيل.

سيدي الرئيس؛

قطاع الفلاحة: إن هذا القطاع بدأ يُعطي بعض المردود خاصة الأشجار المثمرة رغم وجود بعض النقائص ولكنه يحتاج إلى التشجيع أكثر في مجال السقي وذلك بالسدود الصغيرة والسواقي الإسمنتية. ويجب علينا الاعتناء أكثر بسكان الأرياف ومن بين هؤلاء السكان المهجرون أثناء سنوات الإرهاب، وذلك بتدعيمهم بالبناء الريفي والطرق والكهرباء الريفية والمشاريع الجوارية الريفية.

سيدي الرئيس، رغم أن بعض الزملاء تطرّقوا إلى هذا الموضوع ألا وهو القروض المصغرة الموجهة للشباب البطال لكني - في نظري - أرى أن هذا القانون وهذه الشروط التي تحكم هذه القروض المخصصة للشباب هي شروط تعجيزية لأن أغلبية الشبان الذين هم في حاجة إلى هذه القروض وهم بطالون من الفئات التي لا تتوفر على هذه الشروط وابتداء بالملف؛ كثرة الوثائق وبعض الوثائق التعجيزية وأرى أنه من المطلوب إعادة النظر في قانون هذه القروض الموجهة للشباب.

النقطة الرابعة: سيدي الرئيس، إن البطالة مشكل عالمي وتعاني منه جميع الدول ولكن بدرجات متفاوتة ومختلفة. أما نحن في الجزائر؛ رغم المجهودات المبذولة إلا أننا نعاني مع شبابنا وخاصة خريجي الجامعة، أليس من الواجب أن يساهم وبفعالية القطاع الخاص الذي كان من الممكن أن يعوّض القطاع العام في أغلبية المؤسسات في أواخر التسعينات؟

ولكن أعني هنا رجال الأعمال الخواص ومن يسمون بأرباب العمل ليقوموا بدورهم في امتصاص البطالة وذلك بإنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة لخلق مناصب دائمة مع العلم أن عددا قليلا من هؤلاء قد ساهموا ببعض المنشآت والمؤسسات أما الأغلبية فلا وجود لها في الواقع، رغم أن الحكومة قدمت لهم تسهيلات في جميع القوانين خاصة في المجال الاقتصادي، ومنحتهم امتيازات وقروضا كبيرة وأعفتهم لمدة معينة من جميع الضرائب والرسوم المختلفة.

بالنسبة لسنة 2005 كان أحسن منه في سنة 2006. الشيء الذي نتساءل حوله، أن يبقى سعر البرميل للنفط دائما 19 دولارا، مهما كان السعر الحقيقي للبرميل.

عادة ما نقول إن هذا أمر ثابت لدى السلطات العمومية؛ 19 مهما كانت السنة ومهما كان سعر البترول فتبقى بـ 19 دولارا ولكي نقع في عجز مالي أو إفلاس ميزانياتي خيالي وهو أكثر من الواردات. العجز: 1821 مليار دينار والواردات العامة 1800 مليار دينار وبعدها نذهب إلى الصندوق لنضع التوازن المالي، ولا نعلم لهذه الحركات البهلوانية سببا، والخبراء يعتبرون أن هذا يدخل ضمن الشفافية فقط؛ نخلق صندوقا ثم نرجع إليه دون أن ننتظر أن يمتلئ!

من المفروض أن (L'OPEP) في بداية 2000 و2001 وبعدهما جرى ما جرى في سعر النفط؛ قرروا بأن يُعَيَّن سعر يتراوح بين 22 و28 دولارا وبسعر متوسط قيمته 25 دولارا. فلماذا لا نحترم هذا التحديد، فمن يعتبر أكثر من (L'OPEP) تخصصا في هذا الميدان؟ نحن وضعناه بسعر 19 دولارا وهذه السنة قيمته بحوالي 49 أو 50 دولارا! لسنا على علم لماذا 19 دولارا؟

بالإضافة إلى هذا ولما ننظر إلى ميزانية التجهيز التي أصبحت حقيقة أحسن مما هو حال ميزانية التسيير ولكن لم يكن مرفوقا بتحسين أو تدعيم قدرات تدخل هياكل التأطير المركزية أو المحلية. وهذا وإذا لم نأخذ بعين الاعتبار عامل التنمية الذي ليس متكفلا به من طرف برامج التنمية. من الذي يسيّر التنمية؟ هذا ما يترجم عموما على الصعيد النوعي بنتائج ضعيفة (التأخر في الأشغال أو النوعية الرديئة في الأشغال).

إن فالتكفل بعامل التنمية يبقى شرطا حتميا ولا مفر منه لإنجاح كل برنامج تنموي.

حتى نعود إلى بعض الانشغالات؛ نأخذ الفقر وقد تطرق إليه الأخ والزميل بكري، ولكن مؤخرا في شهر رمضان قيل إن الفقر أصبح يمس مليوننا وثلاثمائة نسمة فقط إلا أننا وقبل حوالي سنتين

رغم هذا - سيدي الرئيس - فإن الحكومة بإمكانها الأخذ بيد هؤلاء الرجال (رجال القطاع الخاص) وتوجيههم لإنشاء مؤسسات اقتصادية ومتوسطة خاصة في الولايات الفقيرة.

النقطة الخامسة: القدرة الشرائية؛ سيدي الرئيس، بما أن الجزائر تتمتع حاليا ببحبوحة مالية لا بأس بها، ألا تستطيع تدعيم القدرة الشرائية للمواطن وخاصة في المواد الضرورية؟

النقطة السادسة والأخيرة؛ هي استفسار عن قانون المجاهد وذوي الشهيد الذي لم ير النور لعدة سنوات، وهذه الفئة من المجتمع قد عانت في الستينات والسبعينات من فقدانها للعطف والحنان، والآن فإن أغليبتهم تعاني من الفقر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمود خلاّف، الكلمة الآن للسيد محمد أودينة.

**السيد محمد أودينة:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد وزير المالية المحترم؛

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان؛

السيد الوزير المكلف بالمدينة؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون؛

آنساتي سيداتي سادتي أعضاء أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم، تدخل سيديور حول؛

1 - قانون المالية 2007؛

2 - بعض الانشغالات الخاصة بالمواطن.

للسنة الثانية على التوالي نحظى بميزانية

التجهيز متفوقة وأعلى من ميزانية التسيير، وهذا شيء جميل، كنا ننتظر أنها تترجم بتحسين

الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ولكن للأسف، بالنظر إلى الصندوق الدولي

للنقد، نرى بأن التضخم في سنة 2005 كان أحسن

منه في سنة 2006 وبالمثل فالنمو الاقتصادي



شهرًا تحت هذه العملية على أن يتم فصلهم بحجة عدم توفر المناصب المالية.

وهناك تمويل الوكالة الوطنية لدعم الشباب (ANSEJ)، فتجد المشكل أن البنوك تقول: (Le créneau est saturé) بأي خبرة وبأية دراسة قام حتى يقول هذا؟

هناك قطاع الفلاحة وهو القطاع الوحيد - سيدي الرئيس - الذي حصل على نتائج بعد قطاع المحروقات الذي لا داعي للكلام عنه، فهو القطاع الوحيد الذي لديه معدل نمو اقتصادي يقدر بـ 06,5% سنويا. هذا منذ بدأنا في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية حققنا حوالي أكثر من مليون منصب شغل، وحوالي ما يكافئ 08,8 مليار دولار كإنتاج فلاح. هذا بالرغم من المشاكل التي يواجهها على مستوى التمويل والتشكيك في الأخذ والسرقعة فيما يخص الفلاحة.

حتى إن هذا الدعم الفلاحي لا يمثل إلا 08% - سيدي الرئيس - أين توجد بلدان وعلى سبيل المثال أمريكا والاتحاد الأوروبي يصل لديهم إلى 40%، ولا تنسوا بأن هذا المشكل الذي نحن بصدده الكلام عنه أي مشكل العولمة كله يدور حول الفلاحة والمواد الفلاحية.

هناك شيء أضافته وزارة الفلاحة، إلا أنني لست موافقا عليه وهي أنهم قدموا رقم حوالي 825 ألف هكتار مسقية؛ هذا غير صحيح، لم نصل إلى 600 ألف، ووصل جيراننا التونسيون إلى 400 ألف والمغرب وصل منذ سنوات إلى مليون ألف هكتار وأكثر! ونحن لدينا إمكانية سقي مليون هكتار سيدي الرئيس.

وانظروا فقط إلى الجفاف الذي نعيشه الآن، فقد صليت صلاة الاستسقاء هذه الجمعة فقط! بينما وضعنا حوالي 12 مليار دولار - سيدي الرئيس - في قطاع الري، لماذا؟ هناك استقرار في الأسعار الفلاحية - وأنا قادم إلى البطاطا - هناك استقرار لأنهم وضعوا عملية الري الصغيرة في هذا (P.N.D.A).

أجيبوني أين هي الألف حواجز مائية على

قدرنا أن 13 مليون جزائري وجزائرية يعيشون تحت خط الفقر!! ماذا فعلنا حتى خفضناها في أقل من سنتين من 13 مليون نسمة إلى مليون و300 نسمة؟! من الممكن أنهم لم يفرقوا بين نسمة وعائلة سيدي الرئيس! فمن الممكن أن تكون مليون و300 عائلة تعيش الفقر! الآن حاليا، ربما خفضناها قليلا لكن مازال مليون و300 نسمة إذا قدرناها على أساس 06 أشخاص في كل عائلة لوجدناها حوالي 08 ملايين نسمة! بأي نوع من الأسباب خفضناها؟! قفة رمضان أو مائدة رمضان؛ شهر رمضان هو شهر من 12 شهرا في السنة، نقدم لهم في شهر رمضان هذه القفة أو المائدة! ولكن ماذا سنقول لهم خلال 11 شهرا المتبقية؟ أنأمر الفقراء بالصوم؟ نقول لهم كتب عليكم الصيام 11 شهرا أخرى ونقدم لك الطعام في شهر رمضان!

إضافة إلى ذلك - سيدي الرئيس - هناك من يعطي لونا سياسيا لهذه العملية تحت غطاء التضامن الاجتماعي أو النشاط الاجتماعي، هذا غير مقبول!

صحيح يجب أن تقدم هذه العملية تحت غطاء التضامن الوطني و النشاط الاجتماعي؛ ولكن تحت الألوان الوطنية لا يوجد لون واحد فلدينا ألوان وطنية. الألوان الوطنية، نعم! ألوان حزبية أخرى لا نتقبلها! وهناك من يعمل فرجة في الشارع فيمس كرامة وشرف الأشخاص. أعطوها له مالا واتركه حتى ولو غلى الماء في بيته! وحتى وإن غلى الماء فقد يقوم بتدفئة بيته!

هناك فضيحة التسول في الشارع؛ أين لا نجد هذه الظاهرة؟ قولوا لي، في أي مدينة لا نجد أو في أي شارع لا نجد متسولين أو ثلاثة؟ يجب دراسة هذه الظاهرة ورؤية هؤلاء الأشخاص المتسولين.

ضف إلى ذلك مشكل اللاأمن في الوسط الحضري، نهارا وليلا، وهذا المشكل ناتج عن الفقر. فيما يخص التشغيل - سيدي الرئيس - فالأغلبية من مناصب الشغل هذه - ولا نتكلم عن الإدارة - يعتمد فيها على عقود ما قبل التشغيل، الشيء الذي يدفع الإطارات إلى قضاء 12 إلى 18

يؤمنون بها ويطلبونها، إذن فعلى مسؤولي الولايات أن يأخذوا بعين الاعتبار هؤلاء، فهم عمال وإطارات، ويقدرون على تغطية حاجياتهم بما أنهم مائلون لهاتين العمليتين.

هناك كذلك السكن الريفي - السيد الرئيس - الذي وللأسف لدينا فيه مشكل كبير - وزير الفلاحة غائب ولكن وزير التنمية الريفية حاضر هنا - وهو ما يسمونه بالسكان غير الشرعيين في الوحدات والمزارع والمستثمرات الفلاحية والكثير منهم لا يستثمرون لأن هناك رعاة يرعون بأغنامهم ويستهلكون المحاصيل. إذن لماذا لا نأخذهم بعين الاعتبار ونضعهم عن طريق البلديات في إطار السكن الريفي؟

أيضا هناك شيء في إطار السكن الريفي - حتى يعود السكان إلى الريف - وهو وجوب دعم السكن الريفي، السيد الرئيس.

لا أستطيع أن أختم تدخلي دون التكلم عن ولاية سكيكدة - السيد الرئيس - لأنها تعتبر العاصمة الاقتصادية لشرق البلاد وليست فقط أرضية بيتروكيميائية، فلها إمكانيات لا بأس بها في الفلاحة...

### السيد الرئيس: باختصار رجاء!

السيد محمد أودينة: ولكن - سيدي الرئيس - أشاطر زميلي بن مرابط في الغرفة الأولى الذي تكلم عن المشاكل التي تعيشها الولاية ومنها:

- السكن القصديري؛

- ترميم المدينة القديمة؛

- الطرق ما بين سكيكدة والقل، وسكيكدة وبن

عزوز؛

- السكن.

وجاء بالاقترح الذي قد يكون - نستطيع القول -

برنامجا خاصا.

في الأخير - سيدي الرئيس - هناك ظاهرة وطنية؛ عن البلديات وما تستعمله من وثائق، فعندما يعلن أحد ما عن منصب شغل أو اثنين ويقوم بنشر

المستوى الوطني؟

أجيبونا عن المحيطات الكبيرة المسقية؟ لدينا إمكانية الوصول إلى مليون هكتار!

لا نستطيع التحدث عن الفلاحة دون أن نتطرق إلى ما عشناه مؤخرا عن البطاطا الذي وصل سعرها إلى 75 دج للكغ!

صحيح كانوا يقولون: إطبخوا الموز! الموز ما هو إلا بطاطا محسنة - سيدي الرئيس - صحيح، إذن تغذوا بالموز! ولكن فيما يخص البطاطا، فالكل يعلم بأن لدينا فيها دورتين: من آخر سبتمبر إلى بداية نوفمبر، ولدينا ما سوف يصبح مشكلا كبيرا وهو فيفري ومارس.

الحمد لله أن في المناطق الصحراوية وخاصة في ولاية الوادي؛ لا تكون ضغوطات بالنسبة لهذه الفترة الثانية على البطاطا، ولكن الدولة لديها مهمتان أساسيتان: المراقبة والضبط؛ وعندما نتكلم عن الضبط فإنك تحمي المنتج بتطبيق سعر قاعدي - السيد الرئيس - وتحمي المستهلك بسعر سقفي، وقد تكلموا - منذ ثلاث سنوات أو أربع - على فرع البطاطا بأنهم اتفقوا على سعر ما بين 15 و25 دج للكغ، هذا في سنة 2005 ونحن نعيش نتائج سنة 2005 والدولة لم تلعب دورها بعد في فائض الإنتاج لسنة 2005؛ تركوا المنتجين يعانون أكثر وقاموا بإنقاص المساحات هذه السنة وهذه هي النتيجة.

والمشكل الذي مازلنا نعيشه الآن - السيد الرئيس - وسنعيشه حتى آخر أفريل حتى موسم دخول البطاطا من الغرب: مستغانم، معسكر، مغنية وبني صاف، وحتى ذلكم الحين فإن كمية كبيرة من البذور تكون قد وجهت إلى الاستهلاك، إذن سنواصل بهذا السعر المرتفع للبطاطا إلى بداية أفريل!

أنتقل إلى السكن - سيدي الرئيس - وهو مهم، فالشيء الوحيد والنتيجة الحقيقية على المستوى الوطني هو أسعار مواد البناء (الإسمنت والحديد) حيث لا يوجد أحد يقول إن النار لم تلتهب بها!

ولكن هناك - سيدي الرئيس - السكن التساهمي وصيغة البيع بالإيجار التي أصبح الناس

السنوات الأخيرة.

إلا أنه يظل الشغل الشاغل ومن الضروري إيجاد الميكانيزمات والآليات التي تساعد على حل مشكل البطالة خاصة لما نتكلم عن عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية لتشغيل الشباب، مما يوجب على الدولة إيجاد حلول سليمة عن طريق فتح مناصب شغل دائمة عوض المناصب المؤقتة مثل العقود المشار إليها، حتى ولو بتقليص العدد من المؤقت إلى الدائم أو بتكليف الدولة بمبالغ باهظة فالأهم هو أن الدولة قد ساهمت فعليا في حل أزمة البطالة.

وعليه لقد بات من الضروري ومن الواجب التذكير بهؤلاء المتخرجين من الجامعات والذين يحملون شهادات عليا وهم بدون عمل لمدة طويلة. وفي هذه الحالة يفكرون في الهجرة السرية وغير الشرعية التي تمتص دماء الشباب اليائس.

من المفروض - سيدي الرئيس - التفكير العاجل في خلق مناصب شغل دائمة وحقيقية لضمان استقرار الشباب.

النقطة الثانية - سيدي الرئيس - الفلاحة: نهضت الفلاحة في بلادنا نهضة فائقة وهذا راجع لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي أعطى الأولوية للفلاحة كباقي القطاعات، لكن أشير إلى ظاهرة الجفاف الذي أصاب بعض الجهات من الوطن كولاية مستغانم الذي مازال الجفاف مستمرا بها إلى يومنا هذا؛ لهذا أقترح من الوزارة المعنية تشكيل صندوق وطني خاص بهذا الجفاف.

كما لا أنسى إخواننا الموالين المختصين في تربية المواشي الذين هم أكثر ضحايا هذه الظاهرة، حيث نطلب تدعيمهم على الأقل بالعلف.

النقطة الثالثة: إن التربية الوطنية هي العمود الفقري للدولة لأنها تكون أجيالا وأجيالا انطلاقا من سن السادسة من عمر التلميذ؛ لهذا منحت لها الحصة الأكبر من ميزانية الدولة التي توجه للتنمية الوطنية، ورغم هذا نلاحظ في بعض المناطق النائية أن الطالب يعيش معيشة الغبن على سبيل المثال: هناك حالات ومشاكل يتخبط فيها الطالب في

الإعلان في الجريدة يطلب الملف كاملا - سيدي الرئيس - ولكن في الأخير توضع الطلبات في أكياس! فالإدارة أو الشركة كي تأخذ طلبين أو ثلاثة، لماذا لا تستدعيه وتطلب منه الطلب الخطي للعمل أو الوثيقة الفلانية؟ وإذا نجح المترشح وقبل يكمل الملف! فهذه الظاهرة توجد على مستوى كامل التراب الوطني سيدي الرئيس.

حتى في البكالوريا - السيد الرئيس - عند نجاح البنت أو الولد؛ فلديه شهادة النجاح، نقاط البكالوريا - والآن أصبح هذا كله موجودا في الأنترنت - كما لديه بطاقة التعريف الوطنية، فعلى الأقل حتى إذا قيل لي أحضرها مصادقا عليها، فيكفي للإدارة أن أقدم لها الأصلية وصورتها طبق الأصل، فماذا يحتاج بعد هذا! فلماذا يريد مصادقا عليها؟

شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد أودينة.

لا أدري إذا كان السيد محمد مرابطي موجودا أم لا؟ هو غير موجود، إذن الكلمة للسيد قايد شارف.

**السيد قايد شارف:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل؛

السيد وزير المالية المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

السيدات والسادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن قانون المالية يعتبر المرجع الأساسي والعمود الفقري في تسيير شؤون البلاد كونه يضبط الإيرادات والنفقات ويسيرها تسييرا محكما ودائما لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

سيدي الرئيس، تدخل هذا يقتصر على تلك النقاط التي أعتبرها موضوعية:

1 - البطالة: نسجل بارتياح التراجع الذي عرفته البلاد فيما يخص نسبة البطالة حتى ولو نسبيا في

المناطق النائبة وعلى كل المستويات ابتدائي، إكمالي و ثانوي، وتتلخص هذه المشاكل في:

1 - التدفئة: وأتكلم عن كامل الوطن ليس عن بلدية واحدة أو عن ولاية، بحيث إن التدفئة يحتاجها الطالب يوميا في فصل الشتاء وهي عامل من العوامل الأساسية ومع هذا فهي منعدمة تماما في بعض المناطق النائبة.

2 - ترميم المدارس الابتدائية بالطلاء وتزفيت الساحة... إلخ والتي هي على عاتق البلديات التي أصبحت عاجزة ماليا.

3 - النقل المدرسي هو الآخر عرف مشاكل عديدة في المناطق النائبة وتسييره كذلك يقع على عاتق البلديات دائما.

4 - ماء الشرب غير متوفر في بعض المؤسسات التربوية القليلة، كل هذا يتطلب أموالا باهظة والبلديات عاجزة ماليا عن هذه الترميمات وعن هذه النفقات.

لهذا أقترح من الوزارة المعنية تخصيص ميزانية خاصة بهذا الشأن تسجل في ميزانية البلدية ببند خاص وتنفق على المؤسسات التربوية لا غيرها.

كما أقترح للوزارة المعنية الرجوع إلى بناء السكنات الوظيفية في المناطق النائبة وعلى كل المستويات: ابتدائي، إكمالي و ثانوي؛ وهذا لضمان استقرار موظفي التعليم في عين المكان.

في الأخير نسأل الله عز وجل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه نجاحنا وفلاحنا وسعادتنا.

شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد قايد شارف.

بقي لدينا عدد متواضع من الراغبين في التدخل سوف نبرمجهم لجلسة الغد إن شاء الله وسوف تخصص جلسة الغد كذلك لسماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية. أما رد السيد الوزير فسيكون يوم الأربعاء على الساعة العاشرة صباحا. شكرا للجميع، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة  
والدقيقة الثلاثين مساء**

ثمن النسخة الواحدة  
12 دج

الإدارة والتحرير  
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف  
الجزائر 16000  
الهاتف: 73.59.00 (021)  
الفاكس: 74.60.34 (021)  
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 22 ذو القعدة 1427 هـ  
الموافق 13 ديسمبر 2006 م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587